
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

ومن أصناف المشترك القسم

قوله: (يشترك فيه الاسم والفعل، وهو جمله فعلية أو اسميه تؤكد بها جملة موجبة أو منفية، نحو قولك: حلفت بالله، وأقسمت، وآليت).

اعلم أن القسم جملة إنشائية، تؤكد بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف، كقوله: بالله أخبرني هل كان كذا.

قوله: (وعلم الله، **ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيمن الله، وايم الله).**

الدليل على أن [علم][1] يجري مجرى القسم [قولهم: علمت ليخرجنّ زيد، وعلمت ما يخرج زيد، أجيب بما يجاب به القسم][2]، وهو نون التأكيد، وحرف النفي، وعليه قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي * إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا**[3]

كأنه قال: أقسمت لتأتين منيتي، والذي أوجب ذلك مضارعة علمت للقسم، في إفادة التحقيق والتقرير، وإلا فليس لباب "علمت" أصل في القسم.

قوله: (وأمانة الله).

المراد بأمانة الله ما أودع الله سبحانه كل إنسان بأصل الفطرة من الإيمان، ولذا نرى الناس يحلفون بالإيمان[4].

قوله: (وعلي عهد الله **لأفعلن أو لا أفعل).**

عهد الله مبتدأ، وعلي خبر مقدم عليه، كأنه قال: عهد الله يجب علي، ثم ينزل هذا

---

(1) في " ب و ج " [العلم].

(2) سقط من " ج ".

(3) البيت من الكامل، قائله لبيد بن ربيعة، وهو في ديوانه ص 111.

وصدره في الديوان: **صادفْنَ منْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا ***** ....

والشاهد فيه قوله: "علمت "، حيث تعلق " لتأتين " به على نية القسم، والمعنى: علمت والله لتأتين.

والبيت من شواهد: الكتاب 110/3، سر الصناعة 344/1، المغني 401/2، الهمع 154/1، الخزانة 9/ 159،161، نتائج الأفكار 191.

(4) التخمير 250/4، اللسان " أ . م . ن" 115/1.

الكلام منزلة قولك: أحلف بالله، فهذا جملة اسمية، كما هو مذهب سيبويه[1] في نحو قولك: في الدار زيد، ويجوز أن يكون على مذهب الأخفش[2]، مثل أحلف بالله في كونه جمله فعلية، فإن يرفع الظاهر بالظرف، فكأنه قال: يجب علي عهد الله.

قوله: (**ومن شأن** الجملتين **أن تنزلا منزلة جملة واحدة، كجملتي الشرط والجزاء**).

وضع القسم لما كان[3] يؤكد به الكلام امتنع السكون عليه، فليس لك أن تقول: حلفت بالله، وتسكت، بل يجب أن تأتي بالجملة المقسم عليها، فتقول: حلفت بالله لأفعلن كذا، أو لا أفعلن؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما جُل غرضك أن تؤكد مضمون الجملة المقسم عليها، وتنفي الشك عنه، وشبهها المصنف بجملتي الشرط والجزاء في أن الاقتصار على ذكر الجملة الأولى غير سائغ، فلما لم تتم الجملة القسمية إلا بالجملة المقسم عليها، والجملة الشرطية بدون الجملة الجزائية تنزلت الجملتان في الفصلين [بمنزلة][4] جملة واحدة.

قوله: (ويجوز حذف الثانية **هاهنا عند الدلالة جواز ذلك ثمة، فالجملة المؤكد بها هي القسم، والمؤكدة هي المقسم عليها**).

مثال الحذف في القسم نحو قولك: أضربْك والله، أي أضربْك والله لأضربنك، حذفت الجملة المقسم عليها؛ لدلالة أضرب السابق عليها؛ لأنه في مقام تأكيد اتحاد الضرب، ومثاله في الشرط: أضربك إن تضربني، أي أضربك إن ضربتني أضربْك، ومنه بيت الحماسة:

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ * عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا**[5]

---

(1) الكتاب 104/3، 105.

(2) المقتصد 865/2.

(3) في " أ " زيادة [لأن] .

(4) في " ب " [منزلة].

(5) البيت من البسيط، قائله قريط بن أنيف العنبري، من قصيدة له، افتتح بها أبو تمام حماسته، 25/1.

والشاهد فيه "ذو لوثــة"، حيث رفع "ذو" بفعل مضمر دل عليه "لان"، كما بينه الشارح.

والبيت من شواهد: التخمير 248/1، ابن يعيش 82/1، 13/9، اللسان " خ . ش . ن " 261/2، المغني 21/1، الخزانة 445/8، 446.

أي: إن ذولوثة [لان][1] خشنوا، حذفت الجملة الجزائية؛ للدلالة، ولهذا نظائر في أشعارهم كثيرة، لا تعد.

قوله: (والاسم الذي يلصق به القسم؛ ليعظم به **ويفخم، هوا لمقسم به).**

لا تكون الجملة الأولى في باب القسم مؤكدة للثانية، إلا إذا ألصق الباء الجملة الأولى بمقسم عظيم عند السامع، بحيث لا يتطرق إليه خيانة، فتكون حينئذ مؤكدة فيتحقق معنى اليمين حتى لو قلت: حلفت بالفلس لأفعلن كذا، لا يكون يمينا.

قوله: (ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه، وتوخوا ضروبا من التخفيف، من ذلك حذف الفعل **في بالله).**

قولهم: بالله لأفعلن كذا، أصله حلفت بالله، [و][2] الباء توصل الفعل إلى المحلوف به كما أوصلت الباءُ المرورَ إلى زيد في قولك: مررت بزيد، وقد حذف ذلك الفعل كثيرا؛ [لدلالة][3] الحال عليه، كما حذف في: بسم الله.

قوله: (والخبر في لعمرك وإخوته، **والمعنى: لعمرك ما أقسم به).**

عمرك مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: لعمرك ما أسقم به، والضمير راجع إلى "ما"، و"ما" عبارة عن قولك: لعمرك، أو لعمرك قسمي، [فاللام][4] المفتوحة للابتداء.

ويمين الله وإخوته أصلها يمين الله قسمي، أو يميني، أو ما أقسم به، وكذا أيمن الله يميني، وايم الله يميني، وأمانة الله يميني.

قوله: (ونون ايمن وهمزته **في الدرج).**

أي همزة "ايمن" موصولة، لا تثبت في الدرج، والأصل فيها القطع؛ لكونه جمع يمين، لكنهم وصلوها؛ لكثرة الاستعمال، ألا تراهم ردوا هذه الكلمة إلى حرف واحد، وهو "م" الله؛ لحرصهم على التخفيف؛ لما بها من كثرة الاستعمال.

(1) سقط من " أ " .

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) سقط من " ب " .

(4) في " ب و ج " [واللام] .

وقوله: (وهمزته في الدرج ... إلى آخره) دليل أن همزته [عنده][1] همزة قطع، كما هو مذهب الفراء[2]، فإنه يزعم أنه جمع يمين، فهمزته همزة أفعل الذي للجمع، وهي همزة قطع، فإذا وصلت كان ذلك لأجل التخفيف في القسم.

وذهب سيبويه[3] أنها كلمة اشتقت من اليمين، ساكنة الأول، فاجتلبت الهمزة للنطق بالساكن، كما اجتلبت في "ابن" وأشباهه من الأسماء التي وضعت ساكنة الأوائل، فعلى هذا المذهب لا تكون الهمزة مخففة في الوصل لأجل القسم.

قوله: (ونون "مِن ومُن").

"مِن ومُن" يكونان للقسم، ثم تحذف نوناهما؛ لكثرة الاستعمال، فيقال: "مِ" الله، وسيجيء الكلام فيه.

قوله: (وحرف القسم في "اللهِ واللهَ" بغير عوض).

أي يحذف حرف القسم، ويبقى الاسم على انجراره، نحو قولك: الله لأفعلن كذا بالجر، ونظير هذا قول رؤبة[4]: خيرٍ، بالجر، إذا قيل له كيف أصبحت ؟

وهذا القبيل من الشواذ، إذ لا شيء [من][5] اللفظ يدل على إضمار الجار.

والوجه الثاني: أن يحذف حرف القسم، ويوصل فعل القسم إلى الاسم، وهذا حسن، نحو: الله لأفعلن، بالنصب، على طريقة قوله:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ / مَا أَمَرْتُ بِهِ[6] *** .... [204/ب]

وهذان الوجهان لا عوض فيهما عن المحذوف.

قوله: (ويعوض **في " هاالله، وآالله، وافالله، والإبدال عنه تاء في** "تالله").

أي يحذف حرف القسم، ويعوض عنه / حرف التنبيه، نحو: هاالله، وهمزة الاستفهام [284/أ]

---

(1) في " أ وب " [عند] .

(2) هو مذهب جميع الكوفيين وتبعهم أبو الحسن الأخفش، ويرى ابن كيسان وابن درستويه أن أصلها القطع، ثم وصلت؛ لكثرة الاستعمال، ابن يعيش95/9، شرح الكافية306/4، الجنى الداني538، الارتشاف1773/4-1756، المغني 101/1،100.

(3) الكتاب 148/4، شرح الكافية 306/4، الهمع 40/2.

(4) مر الكلام عليه في قسم الحروف باب حروف الإضافة، والشاهد فيه هنا كالذي فيه هناك، ص57 من هذه الرسالة.

(5) في " ب و ج " [في] .

(6) مر الكلام عليه في قسم الحروف باب حروف الإضافة، والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك. ص 56 من هذا الكتاب.

في ""آلله"، وقطع همزة الوصل في: أفالله، والهمزة قبل الفاء للاستفهام، والفاء للعطف.

قوله: (وإيثار الفتحة **على الضمة هي التي أعرف في العمر**).

العَمْر والعُمْر بالفتح والضم البقاء[1]، ولا يستعمل في القسم إلا الفتح؛ لجريه مجرى المثل، والأمثال لا تتغير، وفي الاختصاص ضرب من تغيير اللفظ لتغيير المعنى؛ لأن معناه لا يقتضي الاختصاص بالقسم، فلما خصوا معناه بالقسم لم يسوغوا في فائه الضم، مع أن الضم هو الأعرف، فحصل ضرب من التغيير في اللفظ؛ لتغيير في المعنى.

قوله: (ويتلقى القسم بثلاثة أشياء: باللام، وبأن، وبحرف النفي، **كقولك: بالله لأفعلن، وإنك لذاهب، وما فعلت، ولا أفعل**).

وذلك للتنبيه على أن ما يذكر بعده هو الذي جيء به بالقسم، تأكيدا له، وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف، وهو الشائع.

وأما القسم للاستعطاف فإنما يكون [له جواب الجملة الطلبية، وهذه الأجوبة للقسم إنما تجيء إذا ذكر بعده الجملة][2] المقسم عليها، فأما إذا لم يذكر بعده وذكر قبله ما يدل عليها، أو وقع القسم معترضاً لم يجئ من تلك الأجوبة شيء، فالأول نحو: زيد ذاهب والله، والثاني نحو: زيد والله ذاهب، فإن ذكر بعد القسم ما يصح أن يكون له، وما يصح أن يكون تتمة لما [قبله][3] جاز الأمران، تقول: زيد والله إن أباه قائم، وزيد والله أبوه قائم.

و"إن" مختصة بالجملة الاسمية، لامتناع دخولها على غير الاسم.

واللام وحرف النفي يدخلان على الجملة الفعلية والاسمية، إلا أن الفعلية **إذا كان** فعلها مضارعا التزم في الأفصح معها نون التأكيد، وإذا كان ماضيا التزم على الأفصح معها "قد"، ولم يفتقروا مع الاسمية إلى غيرها؛ لأنها دخيلة في الفعل، أصيلة في الاسم، فقصدوا إلى تقويتها فيها ليست أصلية فيه، تنبيها على أنه ليس من مواضعها.

قوله: (وقد حذف حرف النفي).

حذف حرف النفي جائز مع الجملة الفعلية دون الاسمية، وإنما تحذف مع الفعلية؛ لأنه يدل

---

(1) اللسان " ع . م . ر " 425/4.

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) في " أ " [قبلها].

على النفي فيه أمران، حذف اللام وحذف النون، ولأنه حذف منه في غير القسم، كقوله تعالى ﴿ يبين الله لكم أن تضلوا ﴾[1]، فأجري في القسم مجراه، وفي غيره بخلاف الاسم، فإنه خال عما ذكرنا من الأمرين.

قوله: (في قول الشاعر:

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ *** ....)[2].

أي لا يبقى على الأيام ما يبتقل من البهائم، أي يرعى[3]، تمامه:

.... *** **جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّهُ غَرِدُ**

الجون الأسود والأبيض[4] أيضا، والسراة الظهر[5]، والرباعي الذي يلقي رباعيته[6]، وغرد تغنى وصوّت[7].

قوله: (وقد أوقعوا **موقع الباء بعد حذف الفعل الذي ألصقته بالمقسم به أربعة أحرف، الواو، والتاء، وحرفين من حروف الجر وهما اللام و"مِن" في قولك: لله لا يؤخر الأجل، ومن ربي لأفعلن).**

هذا لطلب الخفة؛ لأنه اتساع وتخيير بين استعمال أيٍّ من تلك الأربعة، والتخيير أسهل من التقييد، وهذا مما لا يشك فيه.

(1) النساء من الآية "175".

(2) البيت من البسيط، مختلف في قائله، فقيل: هو لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل: لمالك بن خويلد، وقيل غيرذلك. تفصيل ماذكر في شرح أبيات المفصل للخوارزمي 1192/2 بالهامش.

والشاهد فيه: "يبقى" حذف "لا"؛ لعدم الالتباس بالفعل الموجب؛ لأن جواب القسم إذا كان فعلا مضارعا مثبتا لزمه التأكيد باللام والنون.

والبيت من شواهد: التخمير 252/4، ابن يعيش 98/9، الإيضاح 325/2، اللسان " ب . ق . ل " 236/1، "ك . و . ر " 449/5.

(3) اللسان " ب . ق . ل " 236/1 .

(4) اللسان " ج . و . ن " 491/1 .

(5) اللسان " س . ر أ " 282/3 .

(6) اللسان " ر . ب . ع " 26/3.

(7) اللسان " غ . ر . د " 21/5.

قوله: (رَوْماً للاختصاص، وفي التاء واللام معنى التعجب، وربما جاءت التاء في غير التعجب).

هذا تعليل لإيقاع هذه الحروف موقع الباء، فالواو راموا بها اختصاص الظاهر [بها][1] وبالتاء اختصاصهما باسم الله، وباللام اختصاصهما بالتعجب، فلا يستعمل إلا فيما هو حقيق بالتعجب، كقولك: للهِ لتبعثَن ولتحاسبَن، ولله لا يؤخر [الأجل][2]، ولا يبقى في الناس أحد، وشبهه، ولا يقال: لله لقد قام زيد؛ لأن ليس فيه وجه التعجب، وقد جاءت التاء أيضاً في مثل ذلك كثيراً، لكنهم لم يلزموها ذلك، بل استعملوها في غيره.

[ج/181] أما "مِن" فإنها مختصة / بربي.

قوله: (واللام لا تجيء إلا فيه، وأنشد سيبويه لعبد مناف الهذلي[3]:

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدِ * بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَانُ وَالآسُ)[4].**

أراد بذي حيد وَعْلاً في قرنه أنابيب ملتوية[5]، والحِيَد بكسر الحاء، كذا مصححا بخط الإمام المطرزي، هو جمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل[6] ومثاله بدرة وبدر والمشمخر: العالي،[7] وأراد به الجبل، والظيان ياسمين البر[8]، والآس شجرٌ ورقُه

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من "ب و ج".

(3) هو عبد مناف بن ربع الحربي الهذلي، شاعر جاهلي، منسوب إلى جريب بن سعد بن هذيل، له شعر في "يوم أنف" أحد أيام العرب في الجاهلية، والصواب في اسمه "مناف" وليس كما أورده المصنف، الخزانة 49/7، الأعلام 166/4.

(4) البيت من البسيط، مختلف في قائله اختلافاً كبيراً. تفصيل ذلك في: ابن يعيش 99/9، المفصل للخوارزمي 2/ 1195، 1996 بالهامش.

والشاهد فيه: "لله"، حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم، فأفادت التعجب.

البيت في: الكتاب 497/3، المقتضب 324/2، التخمير 253/4، ابن يعيش 99/9، رصف المباني 118، اللسان "ش . م . خ . ر"469/3، الجنى الداني 98، المغني 214/1، الهمع 32/2.

(5) اللسان "ظ . ي . ن" 236/4.

(6) اللسان "ح . ي . د" 196/2.

(7) اللسان "ش . م . خ . ر" 469/3.

(8) اللسان "ظ . ي . ن" 236/4.

عطر[1]، في "لله يبقى" للتعجب، كأنه يقول: ما أعجب أن الوعل لا ينجو من الموت وإن كان في موضع مرتفع عال لا يمكن الصعود إليه[2].

قوله: (وتضم ميم "مُن" فيقال: مُن ربي إنك لأشر).

أي لبطر[3].

قوله: ((قال سيبويه[4]: ولا تدخل الضمة في "من"، إلا ههنا، **كما لا تدخل الفتحة في "لدن" إلا مع غدوة) ولا تدخل إلا على ربي، كما لا تدخل التاء إلا على اسم الله وحده، وكما تدخل أيمن إلا على اسم الله والكعبة).**

أي لا تضم ميمها إلا في القسم، جعلوا ضمها دلالة على القسم؛ لما في لفظ "من" بالكسر من الالتباس بـــ"من" الجارة في غير القسم، ومنهم[5] من قال: إنها من "أيمن" فلو كانت من أيمن؛ لدخلت على اسم الله كما تدخل أيمن عليه.

قوله: (وسمع الأخفش[6] من الله، وتربِّى، وإذا حذفت نونها فهي كالتاء).

دخل [في "من" الله][7] التاء في ربي، مع اختصاص من بربي والتاء بالله، فكأنهما تناوبا في ذلك، وإذا حذفت نونها فهي كالتاء، يعني في أنها تدخل على اسم الله خاصة، فيقال: مِ الله، ومُ الله[8].

قوله: (تقول: مِ الله، ومُ الله، كما تقول: تالله).

قال بعضهم[9]: أصلها "مُنُ"، كقولك: مُن ربي إنك لأشر، فلو كانت من "مِن" لما

---

(1) اللسان "أ . و . س" 133/1.

(2) شرح أبيات المفصل 1198/2.

(3) اللسان "أ . ش . ر" 78/1.

(4) الكتاب 499/3.

(5) هو قول الأكثر ومنهم سيبويه، الكتاب 503/3، التخمير 255/4، الارتشاف 1772/4.

(6) قـــول الأخفش في شرح الكافية 300/4، الجنى الداني 57، وقد سلف الكلام على "ترب" في قسم الحروف باب: حروف الإضافة، ص 47 من هذه الرسالة .

(7) في "ب و ج" [من في الله].

(8) الكسر والضم في الميم المقصورة لغتان حكاهما الكسائي والأخفش، الارتشاف 1772/4، الهمع 40/2.

(9) هو مذهب سيبويه، وبه أخذ المصنف، ورده ابن مالك، وللرضي تعقيب عليه، بيان ذلك في: شرح الكافية 4/ =

دخلت على اسم الله، كما لا تدخل "مِن".

وبعضهم[1] قال: أصلها "يمين" كقولك: يمين الله لأفعلن، حذف عنها غير الميم، ولهذين الوجهين كسر الميم في "مِ" الله مَن كسرها.

وبعضهم[2] قال: أصلها "أيمن" الله لأفعلن، حذف منها ما عدا الميم؛ لكثرة دورها في القسم خاصة، ولذا ضمت هذه الميم، في "مُ"الله، والمكسورة من "مِن"؛ لأنه ليس في "أيمن" كسرة في ميم، والحكم بالكسرة على أنها ميم "من" أولى من الحكم بأنها ميم "أيمن" بالنظر إلى دخولها على اسم الله؛ لأن كسر الميم من "أيمن" لا وجه له.

ودخولها على اسم الله لا مانع له، إلا من حيث الاستعمال، على أنه قد سمع: مِن الله، عن الأخفش[3]، والقياس لجوازه، مترجح بما ذكرنا أن المكسورة مم "مِـن" [والمضمومة في الظاهر ميم "مُن" وإن دخلت على اسم الله؛ لأنه قد قام الكسر في "مِ" الله دليلا على أنها ميم "من"][4] فتحمل المضمومة عليها، إذ قد ثبت فيها الضم، مع ثبوت نونها، وقد ثبت الحذف في أختيها، فليكن الحذف في الأخرى، وما ذكرنا في كون المكسورة من "مِن" لا من "أيمن" من كلام بعض المحققين[5].

وما مر من تقدير هذا القول لا يبقي كون المكسورة من يمين، فتأمل يصح لك ما قلنا.

قوله: (ومن الناس **من يزعم أنها من "أيمن")**[6].

والصحيح هو المذهب الأول[7]، وهو أن المكسورة من "مِن"؛ لما ذكرنا، ولأنه لما بقي الميم، وهو حرف واحد، علم أنه ليس في الأسماء المتمكنة ما هو على حرف واحد،

=

301، الجنى 541، الارتشاف 1772/4، الهمع 40/2.

(1) ذهب سيبويه إلى أنه مشتق من اليمن. الكتاب 503/3، 148/4، الارتشاف1756/4-1772، الهمع 40/2.

(2) لم ينسب هذا الرأي لأحد معين، وإنما ذكره النحاة بلفظ التمريض "قيل". ابن يعيش 100/9، شرح الكافية 4/ 301، الجنى الداني 541، الارتشاف 4/ 1772، الهمع 40/2.

(3) وبمثله روي عن الكسائي. الارتشاف1772/4، الهمع 40/2، وبلا نسبة في: ابن يعيش100/9، شرح الكافية 301/4.

(4) سقط من "ب و ج ".

(5) هو ابن الحاجب، الإيضاح 327/2.

(6) سبق الكلام عليه قريبا.

(7) هو مذهب سيبويه ومن تبعه كما مر بيانه قريبا.

وهذا وجه لنفي كون المكسورة من "يمين" واختصاص الميم بالله مع أن "من" مختص بربي اتساع في القسم، وامتنان في الكلام.

وقوله: (يزعم أنها) الضمير إن عاد إلى الميم فوجه رد هذا القول ما بينا، وإن عاد إلى "من" فيرد هذا القول بأنها / إن كانت من "أيمن" لدخلت على اسم الله دخول "أيمن" عليه. [286/أ]

قوله: (والباء لأصالتها تستَبِد عن غيرِها بثلاثة أشياء بالدخول على المضمر، كقولك: به لأعبدنه، وبك لأزورنّ بيتك، وقال:

.... *....... فَلاَ بِكَ ما أُبَالِي)[1].**

أوله: **ألاَ نَادَت أُمَامَةُ باحتِمَال *** لِتَحْزَنَنِي ....**

الاحتمال: الارتحال[2]، وحزنه بفتح الزاي متعد، وبالكسر لازم[3]، و"لا" زائدة، والتقدير: فبك ما أبالي.

قوله: (وبظهور الفعل معها، كقولك: حلفت بالله، وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك: بالله لمّا زرتني، وبحياتك أخبرني، وقال ابن هَرمَة[4]:

بِاللهِ رَبِّكَ إن دَخَلتَ فَقُل لهُ * هذا ابن هَرمَةَ وَاقِفًا بالبابِ[5]**

(1) البيت من الوافر، قائله غوية بن سُلْمِيِّ الضبي، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1001/2.

والشاهد فيه "فلا بك ما أبالي"، حيث أدخل الباء القسمية على المضمر، وأقسم بها مؤكدا لنفي المبالاة.

والبيت من شواهد: الخصائص 19/2، سر الصناعة 102/1،135،، التخمير 255/4، ابن يعيش 34/8، 9/ 101، رصف المباني 146، اللسان " أ. ه . ل " 129/1.

(2) اللسان " ح . م . ل " 159/2.

(3) اللسان "ح . ز . ن" 76/2.

(4) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن هَرَمَة الفهري، شاعر فصيح، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان مولعا بالشراب، وهو من المختلف في الاستشهاد بشعرهم، توفي سنة 176هـ. الأغاني 369/4،370، الخزانة 424/6-426، الأعلام 50/1.

(5) البيت من الكامل، قائله ابن هرمة، وهو في الشيرازيات 83/1.

- العسكري أبي هلال الحسن، كتاب الصناعتين تح/علي البجاوي، محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2004ف،68.

وقد أتى المنصف بقوله: "بالله ربك" مثالا على أن الباء تأتي لغير القسم، وقد جاءت هنا للاستعطاف.

البيت في: التخمير 256/4، ابن يعيش 101/9، شرح جمل الزجاج 521/1، رصف المباني 146.

وقال: **بِدَيْنِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نِعْمَى *** ....)[1].**

الاستعطاف هو التضرع من العطف، وهو الرحمة[2]، [والسين][3] للسؤال، كأنه يسأله أن يعطف عليه، وينجز أمره، والتقدير في البيت الأول أسألك بحق نعمة الله عليك افعل هذا، وقل: هذا ابن هرمة واقفا بالباب.

وفي البيت الثاني أسألك بحق دينك أن تصدقني، وتعرفني الحقيقة، ونعمى اسم امرأة، تمامه: .... *** **وَهَلْ قَبَّلتَ بَعْدَ النَّومِ فَاهَا**

قوله: (وتحذف الباء، فينتصب المقسم به بالفعل المضمر، قال:

أَلاَ رُبَّ مَن قَلبِي لَهُ اللهَ نَاصِحٌ * ....)[4].**

أي أحلف بالله، أضمر الفعل، وحذف الباء، فتعدى الفعل المضمر إلى الاسم المقسم به، [و][5] التقدير: ألا رب من قلبي له ناصح بالله.

قوله: (وقال: فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا[6] * ....**

---

(1) البيت من الوافر، قائله مجنون ليلى، وهو في ديوانه 221. وروايته:

بِرَبِّكَ هَل ضَمَمتَ إِلَيكَ لَيلَى * قُبَيلَ الصُّبحِ أو قَبَّلتَ فَاهَا.**

والشاهد فيه قولك: "بدينك"، حيث جاء القسم هنا استعطافا؛ ليستعطف به المخاطب.

والبيت من شواهد: الأغاني 23/2، التخمير 256/4، ابن يعش 101/9، المغني 584/2، الخزانة 47/10.

(2) اللسان "ع . ط . ف" 366/4.

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) البيت من الطويل، قائله ذو الرمة، وهو في ديوانه ص 131.

وتمامه: .... *** **وَمَنْ قَلْبُهُ فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ**

والشاهد فيه قوله " الله " أراد " بالله " فحذف الباء، ونصب المقسم به بالفعل المضمر.

والبيت من شواهد الكتاب 498/3، الأصول في النحو 432/1، الشيرازيات 92/1، التخمير 253/4، ابن يعيش 102/9، 103.

(5) سقط من " أ و ج ".

(6) البيت من الطويل، قائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه ص99.

وتمامه: .... *** **وَإِنْ ضَرَبُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي.**

والشاهد فيه: "يمين الله"، حيث حذف الحرف، ونصبه بالفعل المضمر، وهذا كثير في كلام العرب.

كما يجوز رفع "يمين" على الابتداء، مع حذف الخبر أو إضماره.

=

وقال: إِذَا مَا الخُبزُ تَأدِمُهُ بِلَحمٍ *** فَذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ[1].

وقد روي رفع اليمين والأمانة على الابتداء محذوفي الخبر).

أي حلف بيمين الله، ثم يمين الله.

قوله: (وتضمر).

معطوف على "وتحذف"، أي تضمر الباء، ويبقى الجر كما ذكر في: الله لأفعلن، والفرق بين الحذف والإضمار ما قرع سمعك في شرح الخطبة[2].

قوله: (كما تضمر اللام في "لاه أبوك").

أصله "لله"، أضمرت اللام الأولى، فبقي لامان، أولاهما ساكنة، ولم يمكن الإدغام؛ للزوم الابتداء بالساكن، فحذفت اللام الأولى، فبقي " لاه أبوك"[3].

قول: (وتحذف الواو، ويعوض عنها **حرف التنبيه، في قولهم: لاها الله ذا، وهمزة الاستفهام، في آلله، وقطع همزة الوصل، في أفألله).**

الدليل على أن حرف التنبيه عوض على حرف الواو أن بينهما مناسبة خاصة، من حيث إنه لا يقع إلا حيث تقع الواو؛ لأنهما يدخلان في كل مظهر.

أما التاء واللام و"مِن" فهي مختصة بمظهر واحد.

وأما الباء فالفعل يظهر معها، ولا يظهر مع حروف التنبيه، [كما لا يظهر مع الواو.

فإن قلت: فهب أن بين حرف التنبيه][4] وواو القسم [مناسبة][5]، فأية

=

والبيت من شواهد: الكتاب 504/4، المقتضب 326/2، الخصائص284/2، الأمالي الشجرية 369/1، التخمير 296/3، ابن يعيش109/7، المغني 637/2، الخزانة 238/9.

(1) البيت من الوافر، مجهول القائل، وصفه سيبويه بأنه من وضع النحويين. الكتاب 61/3.

والشاهد فيه قوله "أمانة الله"، حيث حذف الحرف ونصب ما بعده على إرادة "بأمانة الله". ويجوز في "أمانة" الرفع على الابتداء.

والبيت من شواهد الكتاب 498/1، التخمير 259/4، ابن يعيش 102/9،104، اللسان " أ . د . م" 50/1.

(2) قد سبق الكلام عن الحذف والإضمار في القسم الثالث، باب حروف الإضافة، ص 57 من هذه الرسالة .

(3) ص 57 من هذه الرسالة .

(4) سقط من " ج ".

(5) سقط من " ب ".

[مناسبة][1] لوقوعه في القسم ؟

قلت: هي أن حرف التنبيه يحتاج إليه في المواضع التي يحتال في إثباتها، والقسم من تلك المواضع.

قوله: (وفي لاها الله ذا لغتان، حذف ألف "ها" **وإثباتها، وفيه قولان).**

يعني مدة بلا همز، فوجه الحذف أنها ألف لقيت ساكنا بعدها، فقياسها أن تحذف لالتقاء الساكنين، [ووجه الإثبات أن الهمزة إن لم يثبت معها، وهو الظاهر من كلامهم، فالألف لا يحذف لالتقاء الساكنين][2] على حدهما، كما في ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[3]، وشبهه وإن ثبتت الهمزة، وليس ثبوتها ببعيد في كلامهم؛ لأنها همزة اسم الله لها شأن في جواز القطع ليس لغيرها، بدليل قولهم: يا ألله، وقولهم: أفألله، فلم يلتق ساكنان، فلا يحذف الألف من "ها".

قوله: (أحدهما: قول الخليل[4]: أن ذا مقسم عليه، **وتقديره: لا والله للأمرُ ذا، فحذف الأمر؛ لكثرة الاستعمال، ولذلك لم يجز أن يقاس عليه، فيقال: ها الله أخوك، على تقدير: ها الله لَهذا أخوك.**

والثاني: وهو قول الأخفش[5]**: إنه من جملة القسم، توكيد له، كأنه قال: ذا قسمى، قال والدليل عليه أنهم يقولون: لاها الله لقد كان كذا، فيجيئون بالمقسم عليه بعده).**

كأنه قيل: للأمرُ ذا، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال، ولذلك لم يجز أن يقاس عليه، والتعليل فيه بامتناع القياس ليس لأجل أن تقديره للأمر ذا، وإنما هو تعليل لأجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره.

وما ذكره الأخفش ضعيف؛ لأنه يجعل "ذا" إشارة إلى القسم، وفي القسم لم يجيء مثله في كلامهم، بخلاف ما ذكره الخليل من حذف بعض القسم، قال زهير:

تعلَّمَن ها لعَمرُ اللهِ ذا قَسَماً * فَاقصِر بذَرعِكَ وانظُر أينَ تَنسلِكُ**[6]

---

(1) سقط من " ب و ج " وبدله [حاجة هنا].

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) الفاتحة، من الآية "7".

(4) قول الخليل في: الكتاب 499/3، شرح الكافية 303/4، 422.

(5) قول الأخفش في: ابن يعيش 106/9، شرح الكافية 303/4، الجنى الداني 349.

(6) البيت من البسيط، قائله زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص44.

أصل الكلام على هذا القول، أعني قول الخليل تعلّمن لعمر الله لَلأمرُ هذا الذي أخبرتك به، فقوله: لعمر الله قسم، وجوابه الجملة التي هي: الأمرُ هذا، فحذف من هذه الجملة مبتدؤها، وهو الأمر، فبقى لعمر الله هذا، ثم قدم "ها" على لعمر الله، فصار "ها لعمر الله ذا" قصد بذَرعك، أي قدر خطوك، الذرع قدر الخطو[1]، أي انظر أين تنسلك، أي تدخل[2].

يخاطب بهذا البيت / الحارث بن الورقاء، وقد أغار على غطفان، فاستاق إبل زهير [ب/205] وغلامه، يتهدده ويقول: ليس لك موضع تدخله؛ لتسلم من هجائي[3].

و"ذا" في قوله (لعمر الله للأمر هذا) إشارة إلى أنه يهجوه.

قوله: (والواو الأولى في نحو: ﴿ وَالَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[4] للقسم، وما بعدها للعطف، **كما تقول: بالله، فالله، وبحياتك ثم حياتك لأفعلنّ).**

إذ لو كان للقسم لكان القسم منقضيا بالواو الأولى، وصار قولك: وحقك وحق زيد، ممتنعا، ولا يستعمل وحق زيد كلاماً مستأنفا؛ لأنه على هذا التقدير: بالله لأخرجنّ في بالله لأقومن بالله لأخرجنّ.

فإن قلت: من الجائز أن يكون ما بعد الواو الثانية مشتركا بينهما وبين الواو الأولى في وقوعه مقسما به، فلا حاجة حينئذ إلى جواب آخر.

قلت: لا بد إذ ذاك من واو عطف؛ ليثبت الاشتراك، فثبت أن الواو الثانية ليس للقسم، فوجب أن يكون للعطف؛ لتثبت الشركة بين المقسم به ثانيا مع المقسم به أولا، فلم يحتج إلا إلى جواب واحد؛ لأن القسم واحد، واستدل بأنك لو جعلت موضعها "الفاء" و"ثم" لكان المعنى على حاله، وهما حرفا عطف، فكذا الواو، وما ذكره من أن الواو الثانية للعطف هو مذهب

=

والشاهد فيه "تَعَلَّمَن ها لعمرُ الله"، حيث فصل بين "ها" التنبيه، و"ذا" الإشارية بغير الضمائر، وهو قليل.

والبيت من شواهد: الكتاب 500/3، المقتضب 323/2، التخمير 94/4، شرح الكافية 483/2، 302/4. اللسان "س . ل . ك" 323/3، الهمع 76/1، الخزانة 451/3.

(1) السان اللسان " ذ . ر . ع " 458/2، الخزانة 453/5.

(2) اللسان " س . ل . ك " 323/3، الخزانة 453/5.

(3) القصة في: الخزانة 353/5.

(4) الليل، الآية "1".

الخليل وسيبويه[1].

ومنهم[2] من ذهب إلي أنها واو قسم آخر، وحجته أنها لو كانت للعطف كان عطفا على عاملين، وهو ممتنع، بيانه أن قوله تعالى ﴿ وَٱلَّيۡلِ ﴾ مجرور بواو القسم بلا خلاف، و﴿ إذا يغشى ﴾[3] منصوب بالفعل المقدر الذي هو أقسم، فثبت أنهما معمولان لعاملين متغايرين، كما في قولك: إن في الدار زيدا، فإذا جعلت الواو في قولك: ﴿ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[4] للعطف كان ﴿ وَٱلنَّهَارِ ﴾ معطوفا على الليل جرا، و﴿ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ معطوفا على ﴿ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ نصبا، فصار بمنزلة قولك: إن في الدار زيدا، والحجرة عمرا، وذلك ممتنع، فيمتنع هذا، فوجب أن يحمل على غير العطف، ولا ذلك إلا بأن يحمل على أن الواو للقسم.

وقد أجاب المصنف عن هذا السؤال في تفسيره، فقال: (لما تنزلت الواو والتي للقسم منزلة الباء والفعل حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كأنها هي العاملة نصبا وجرا، فصارت كعامل واحد، له عملان، وكل عامل له عملان فما فوقهما جائز أن يعطف على معمولاته بعاطف واحد باتفاق، كقولك: ذهب زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت، وهذه الواو قد تنزلت منزلة عامل واحد، فأجريت مجراه، فثبت أن الواو والثانية للعطف)[5].

---

(1) الكتاب 501/3، وقد مر الكلام عن هذه المسألة في القسم الثالث باب حروف الإضافة، ص 47،46، من هذه الرسالة.

(2) هو مذهب السهيلي وآخرين، وقد مر تفصيل المسألة، في ص 46،47، من هذه الرسالة .

(3) الليل، الآية " 1 ".

(4) الليل، الآية " 2 ".

(5) الكشاف 215،214/4، الإيضاح 333،332/2، وقد ذكر الشارح نص المصنف بتصرف.

ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزة

الهمزة كسائر الحروف الصحاح في مجيئها متحركة وساكنة، وكل واحدة منهما يصادفها التخفيف؛ لأنها أدخل الحروف في الحلق، وإخراجها ثقيل، ولذا قال سيبويه(1): أنها كالتهوع وهو التقيؤ(2).

قوله: (تشترك فيه الأضرب الثلاثة، ولا تخفف الهمزة إلا إذا / تقدمها شيء، **فإن لم يتقدمها نحو قولك ابتداء: أب، أم، إبل، فالتحقيق ليس إلا، وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال، والحذف، وأن تجعل بين بين، أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها)**. [286/أ]

يعني أنها إذا كانت أول كلمة مبتدأ بها فلا بد من أن تكون محققة؛ لامتناع تسهيلها، إذ لو سهلت لجعلت بين بين؛ لانتفاء موجب الحذف والإبدال، فلو جعلت بين بين لقربت من الساكن، والابتداء / بما يقرب من الساكن مستكره؛ لأنه مرفوض في كلامهم [أو متعذر](3). [ج/182]

قوله: (ولا تخلو إما أن تقع ساكنة **فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها، كقولك: راس، وقرات، وإلى الهداتنا، وبير، وجيت، والذيتمن، ولوم، وسوق، ويقولوذن)**.

الهمزة الساكنة تخفيفها أن تبدل وتقلب إلى حرف لين يشاكل حركة ما قبلها، فإن كان ما قبل الهمزة الساكنة مفتوحاً قلبت ألفا، كراس، وقرات، بالألف في رأس وقرأت بالهمزة، وإن كان ما قبلها [مكسورا](4) أو مضموما قلبت ياء وواواً، كبير وجيت بالياء في بئر وجئت بالهمزة، وكلوم وسوق في لؤم وسؤق بالهمزة.

أما القلب فلطلب الخفة، وأما القلب إلى حرف مناسب لحركة ما قبلها فلكون المناسبة مطلوبة، هذا في المتصل، وكذا يحكم في المنفصل. فالهمزة المفتوح ما قبلها كقوله تعالى

---

(1) الكتاب 548/3، اللسان "ق . ي . ء" 351/5.

(2) اللسان "ه . و . ع" 368/6.

(3) سقط من "ب و ج".

(4) سقط من "ج".

﴿ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا ﴾[1] سقطت همزة الوصل من: ﴿ ائْتِنَا ﴾ وألف: ﴿ الْهُدَى ﴾ أيضا؛ لالتقاء الساكنين، فبقي الهدءْتنا، [مثل][2] الهدعتنا، فصار كراس، فقلبت الهمزة ألفا، وعلى هذا التقرير إذا انكسر ما قبلها أو انضم، فالذئتمن ويقولؤذن، الأصل فيهما ﴿ أؤتمن ﴾[3] و﴿ إئذن ﴾[4]، مثل: اعتمن واعذن، سقطت همزة الوصل منهما، وسقطت ياء الذي؛ لالتقاء الساكنين، فلقي الهمزة الساكنة التي هي فاء من أمن وأذن الذال المكسورة من ﴿ الذي ﴾ واللام المضمومة من (يقول) فانقلبت في الذيتمن إلي الياء، وفي يقولوذن إلى الواو؛ لما ذكرنا من روح الخفة و طلب المناسبة.

قوله: (وإما أن تقع متحركة، **ساكنا ما قبلها، فينظر إلى الساكن، فإن كان حرف لين نظر، فإن كان ياء أو واوا مدتين زائدتين، أو ما يشبه المدة، كياء التصغير قلبت إليه، وأدغم فيها، كقولك: خطية، ومقروة، وأفيس، وقد التزم ذلك في: نبي وبرية، وإن كان ألفا جعلت بين بين، كقولك: سأل، وتساؤل، وقائل، وإن كان حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين أو مزيدتين لمعنى ألقيت عليه حركتها وحذفت).**

الهمزة المتحركة على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون قبلها حرف لين واو أو ياء مدتان مزيدتان، فالحكم القلب إلى ذلك الحرف الذي قبلها، والإدغام، نحو: مقروة، وخطية، بواو وياء مشددتين في مقرووْة وخطيئة، بواو وياء بعدهما همزة مفتوحة، إذا الواو والياء لا أصل لهما في الحركة، زيدتا للمدة فقط، كألف كتاب، فكرهوا تحريكهما، فلم يقلبوا حركة الهمزة، فيقولوا مقروة بواو خفيفة مفتوحة، وكذا لم يقولوا خطية بياء خفيفة مفتوحة؛ لأن ذلك يخرج الحرف من أصله الذي جاء له من المدة، إذ الحركة تسلب الحرف المدة. فلما امتنع نقل الحركة كما في منبوك، بقي القلب فقلبت الهمزة واوا و ياء، وجاء الإدغام.

وياء التصغير في: "أُفَيِّس" مصغر أفؤس جمع فأس، شبيهة بحرف مد، كألف

---

(1) الأنعام، من الآية "71".

(2) سقط من " أ ".

(3) البقرة من الآية " 282 ".

(4) التوبة من الآية " 49 ".

مساجد، وجه الشبه أن كلا من ياء التصغير والألف يلزمها السكون، هذا إذا كان ما قبل الهمزة واوا أو ياء، فإن كانت ألفا جعلت الهمزة بين بين. بخلاف الواو والياء فيما سبق.

والفرق بينهما أن القلب يمكن فيها قبلها واو أو ياء؛ لأن الواو والياء يدغمان في مثلهما، وذلك ممتنع في "ساءك"؛ لأنك لو التمست قلب الألف همزة لم تخل من أحد أمرين:

أحدهما: أن تثبت الألفين ساكنتين، وذلك ممتنع.

وثانيهما: أن تدغم إحدى الألفين في الأخرى، وهذا أبعد؛ لأجل أن الألف لا يدغم في شيء، ولو كان إدغام الألف ممكنا لكان محالا هنا؛ لأن المدغم فيه متحرك، ولو حركت الألف الثانية عدت إلى ما هربت منه.

والثاني من تلك الأوجه الثلاثة: أن يكون قبلها حرف صحيح ساكن، فتخفيفها أن تلقي حركتها على الساكن.

قوله: (كقولك: مسلة والخبّ، **ومن بوك، ومن بلك، وجيل، وحوبة، وأبويّوب، ودومرهم، واتبعي مره، وقاضوبيك، وقد التزم ذلك في باب يرى وأرى يُري).**

تقول مسلة والخبّ في مسألة والخبء، وفي من أبوك: "منبوك"؛ لأن ما قبلها ساكن، فلو قلبت حرف لين، لالتقى ساكنان، ولو حذفت مع حركتها لم يكن في اللفظ دليل على سقوطها، فلما نقلت الحركة علم سقوطها.

قوله: (ومنهم[1] من يقول: المراة **والكماه فيقلبها ألفا، وليس بمطرد[2] قد رآه الكوفيون[3] مطرداً).**

والضرب الثاني في هذا الوجه أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن وتقلب هي، وذلك قولهم: المراة، على لفظ القطاة، والأصل المرأة، بمنزلة المرعة، نقل حركة الهمزة إلى الساكن، فتحرك، وبقيت الهمزة ساكنة، وصارت كهمزة رأس. فقلبت ألفا كما في راس.

---

(1) حكى ذلك سيبويه عن العرب. الكتاب 545/3. ابن يعيش 111/9.

(2) وقد عده سيبويه من قبيل الشاذ. الكتاب 545/3. ابن يعيش 111/9.

(3) رأي الكوفيين في: ابن يعيش 111/9، الإيضاح 338/2.

والأكثر المستمر ما سبق من الحذف، [و][1] من فعل هذا النحو من [التخفيف][2] قتصد في التخفيف فلم يحب أن يسقط نفس [الهمزة][3] واقتصر على أن فعل بها [ما][4] يؤديها إلى حرف لين.

قوله: (وإما أن تقع متحركة متحركا ما قبلها، **فتجعل بين بين كقولك: سأل ولؤم وسئل إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضم فقلبت ياء أو واوا محضة كقولك: ميروجون، والأخفش[5] يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء أيضا. فيقول: يستهزيون**).

تجعل همزة سأل بين الهمزة والألف؛ لأن الفتحة جزء الألف، ومعنى جعل الهمزة [بين بين [جعلها][6] بينهما وبين الحرف الذي منه حركتهما [ولا] بينهما وبين الحرف الذي منه حركتهما، [ولا يأتي جعلها][7] بين بين][8] في الساكنة، فلا يقال في همزة راس أنها تجعل بين بين، إذ جعلها بين بين تقريب من الساكن[9]، ولاشك في أن الساكن المحض أذهب في السكون من المتحرك الضعيف الحركة المقارب للساكن، وإذا كان كذلك كان جعلها بين بين محالا؛ لأنك تطلب بالجعل تخفيفها، والجعل يذهب بها من السكون الصريح إلى المتحرك الضعيف الحركة فيكون تخفيفها إذا تثقيلا.

وبعد فإن الهمزة التي كلامنا فيها على تسعة أوجه: مفتوحة مفتوح ما قبلها، نحو: سأل مضمومة مفتوحة ما قبلها، نحو: "لؤم" مكسورة مضموم ما قبلها نحو: سئل، مفتوحة

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) في " أ " [الخفيفة].

(3) في "ب وج" [الحركة].

(4) سقط من " أ ".

(5) رأي الأخفش في: التخمير 270/4، 272. ابن يعيش 112/9. الإيضاح 339/2، شرح الشافية 46/3. مجموعة الشافية 257/1، الهمع 221/2.

(6) في "ب" [أن تجعل هي].

(7) سقط من "ب وج".

(8) سقط من "ج".

(9) في "ب وج" زيادة [محال].

مكسور ما قبلها نحو: فئة، مفتوحة مضموم ما قبلها نحو: جؤن، مضمومة مكسورة ما قبلها، نحو يستهزئون، هذه ستة أوجه مذكورة في المتن، والثلاثة الباقية: مضمومة قبلها ضمة، نحو: هذا عبد أختك، مكسورة قبلها كسرة، نحو: من عند إبلك، مكسورة قبلها فتحة، نحو: تسئم، ففي الوجه الأول تجعل بين بين؛ لأن الألف من شأنها أن تقع بعد الفتحة، فكذا ما يقاربها.

[وفي الوجه الثاني أيضا تجعل بين بين؛ لأنها تقرب من الواو الساكنة. والواو الساكنة تقر بعد الفتحة، فكذا ما يقاربها][1].

وفي الوجه الثالث مذهب الخليل وسيبويه أن تجعل بين بين. وعند أبي الحسن أنها تقلب على الياء، وكذا الخلاف في الوجه السادس، وهو معنى قوله: (والأخفش يقلب المضمومة المكسورة ما قبلها ياء أيضا).

وحجة أبي الحسنِ أنه يقول للخليل وسيبويه: إنكم منعتم جعل الهمزة بين بين في الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها أو انضم وهو الوجه الرابع والخامس؛ لما في جعلها بين بين من وقوع ما يقارب [الواو والياء][2] وهو الهمزة المجعولة بين بين بعد الكسرة أو الضمة والواو لا يقع بعد الكسرة، وكذا الياء لا تقع بعد الضمة، فكذا ما يقارب الواو وما يقارب الياء.

والجواب لهما[3] أن الألف لا يمكن اللفظ بها بعد الكسرة والضمة بوجه. وإجازته محال، والواو والياء يمكن التلفظ بهما ساكنين بعد الكسرة والضمة، فلو قلب ميْقن في [مُوقِن][4] / وموْقَات في ميقات أمكن إمكاناً صالحًا لكنه يثقل، ألا تراك تقول: اجلواذا، [287/أ]
فلا تقلب الواو؛ لأنك / لما أدغمتها سهل التلفظ بها، فلما كان اللفظ بالألف بعد الضمة [206/ب]
والكسرة يستحيل كان وقوع ما يقاربها بعدهما مدفوعا، ولما كان وقوع الواو الياء ساكنتين بعد الكسرة والضمة مستطاعا، وكان ترك الثقل في اللفظ جاز أن يقع ما يقرب

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) سقط من " أ "، وبدله [الهمزة].

(3) الكتاب 547/3.

(4) سقط من " أ ".

من الواو والياء؛ لأنه لا يثقل ذلك الثقل، إذ الهمزة إذا خففت لا تصير إلى نفس الحرف الذي منه حركتها، وإنما تقرب منه.

قوله: (وقد تبدل **منها حروف اللين، فيقال: منشاة، ومنه قول الفرزدق**[1]**:**

.... * فَارْعَيْ فَزَارَةُ لاَ هنَاكِ الْمَرْتَعُ**[2]

وقال: حسان[3]**:**

سَالَتْ هُذَيْلُ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً * ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ**[4]

وقال ابنه عبد الرحمن[5]**:**

.... * يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي**[6]

---

(1) هو أبو فراس همام بن غالب التميمي، سمي الفرزدق؛ لجهامة وجهه وغلظه. شاعر إسلامي مشهور، وهو أحد شعراء النقائض المشهورين، توفي سنة 110 هـ. الشعر والشعراء 171/1، الخزانة 217/1، الأعلام 93/8.

(2) البيت من الكامل، قائله الفرزدق، وهو في ديوانه ص 408/1.

وصدره: **وَمَضَتْ لِمَسْلَمَةَ الرِّكَابُ مُوَدَّعاً** *** ....

والشاهد فيه قوله: "لا هناك"، حيث أبدلت الهمزة ألفا للضرورة، والأصل "لا هنأك".

والبيت من شواهد: الكتاب 554/3، المقتضب 167/1، الشيرازيات 67/1، الخصائص 152/3، سر الصناعة 208/2، الأمالي الشجرية 80/1، التخمير 272/4، ابن يعيش 111/9، شرح الشافية 47/3.

(3) هو أبو الوليد، حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، صحابي معروف، وشاعر النبي صلى الله عليه وسلم، فحل مخضرم، عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام، كف بصره في آخر عمره، وتوفي في خلافة معاوية سنة 54 هـ. الإصابة 326/1، التذكرة 311/1، 312. الأعلام 175/2.

(4) البيت من البسيط، قائله حسان بن ثابت، وهو في: البرقوقي، عبد الرحمن، شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983 ف، ط 3، 123.

والشاهد فيه "سالت"، حيث أبدلت الهمزة ألفا تخفيفا والأصل سألت.

والبيت من شواهد: الكتاب 468/3، 554، المقتضب 167/1، التخمير 273/4، ابن يعيش /122، 111/9، الممتع 405/1.

(5) هو أبو سعيد أو أبومحمد عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري، أمه سيرين القبطية أخت مارية القبطية، شاعر مجيد، ابن شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، أقام بالمدينة وبها توفي، اشتهر بالشعر في زمن أبيه، وكان قليل الرواية للحديث، تابعي من أهل المدينة، توفي سنة 104 هـ. التذكرة 981/2، الأعلام 303/3.

(6) البيت من الوافر، قائله عبدالرحمن بن حسان، وهو في الكتاب 555/3.

وصدره: **وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ** *** ....

والشاهد فيه قوله: "واجي"، أصله "واجيء"، حيث أبدلت الهمزة ياء للضرورة.

=

وقال سيبويه[1]: (وليس ذا بقياس متلئب، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه، نحو: أتلج)).

الأصل في الأبيات هنأت وسألت وواجئ، بالهمزة في هذه الثلاثة.

فإن قلت: من السائغ أنه وقف على الهمزة في "واجئ"، فسكنت فقلبها ياء؛ لكسرة ما قبلها.

قلت: لو وقف لوقف على الجيم الذي هو الروي.

قوله: (وقد حذفوا **الهمزة في "كل ومر وخذ" حذفا غير قياسي).**

جوزوا [حذف][2] الفاء في هذه الكلم، ليس على سنن القياس، وإنما هو خارج عن مهيعه، ووزن "كل" وأخواته: "عل"، [حذفت][3] الهمزة الساكنة التي هي فاء؛ لكثرة استعمالهم هذه الكلم الثلاث، فاستغني عن همزة الوصل؛ لتحرك العين التي هي الكاف والخاء والميم، ولا يجيء [مثل هذا][4] في كل شيء، فلا يقال في أمن يأمن من.

قوله: (ثم التزموه **في اثنين دون الثالث، فلم يقولوا: أوخذ ولا أوكل، وقال الله تعالى ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ ﴾[5]).**

يعني التزموا هذا الحذف في كل وخذ، دون "مر"، بل قالوا: أومر، على الأصل أيضا، ولم يقولوا: أوكل، ولا أوخذ؛ لأن استعمال الأمر من [مر][6] لم يكثر كثرة استعمالهما، ولم يقل: سر في الأمر من أسر؛ لقلة الاستعمال، فجرى ما كثر على التخفيف المذكور، وما لم يكثر على القياس المذكور، وما توسط بينهما على الوجهين؛ لقربه من البابين.

=

والبيت من شواهد: المقتضب 166/1، الخصائص 152/3،المحتسب 81/1، التخمير 274/4، ابن يعيش 9/ 111، الإيضاح 341/2، اللسان "و ج أ" 399/6، شرح الشافية 49/3، الممتع 381/1.

(1) الكتاب 554/3 .

(2) في " أ " [الحذف].

(3) في " أ " [حذف].

(4) في "ب وج " [مثله].

(5) طه، من الآية " 131 ".

(6) في "ب و ج" [الأمر].

قال سيبويه[1]: (ولا يجوز أن تقيس على هذا فتقول في أخذ أوخذ، بل عليك أن تتابعهم، وتقف حيث يقفون، فإن حذفوا حذفا لازما لم تستعمل الأصل، وإن لم يحذفوا لم تحذف، وإن استعملوا الأمرين الحذف والأصل استعملت كذلك).

قوله: (وإذا خففت همزة الأحمر على طريقها **فتحركت لام التعريف اتجه لهم في ألف اللام طريقان: حذفها، وهو القياس، وإبقاؤها؛ لطرو الحركة، فقالوا: لحمر والحمر**).

إذا خففت همزة "الأحمر" نقلت حركتها إلى اللام، فصار إلى "لحمر" بفتح اللام. ثم في ذلك مذهبان[2]:

أحدهما: حذف همزة الوصل؛ لأنها جاءت لتوصل إلى الساكن الذي هو اللام. واللام قد تحركت، فلا حاجة إليها، كما قلت في: اسأل "سل" إذ كنت مفتقرا إليها؛ لسكون السين، وقد تحركت.

والثاني: إبقاؤها؛ لكون حركة اللام عارضة، فهي من جانب الحكم في تقدير السكون مع همزة الوصل، فتبقى همزة الوصل بحالها، حتى كأن اللام [ساكن][3].

ومثل ذا[4] "رُويا" بالواو، في تخفيف "رؤيا"، وإن كان القياس "ريا" لطي في: طوي؛ لأن الواو في "رويا" عارض، والأصل هو الهمزة، فلم يعتد بالعارض، فكأن النطق بالهمزة حاصل.

فإن قلت: / فما بالهم جوزوا حذف الهمزة، وقالوا: "لحمر" بدون الهمزة في أحد [ج/183]
المذهبين، [ولم يجوزوا][5] رمات المرأة، فلم يعتدوا بالحركة العارضة في التاء أصلا؟

قلت: حركة التاء أذهب في كونها عارضة من حركة اللام؛ لأن حركة اللام منقولة من حركة همزة "أحمر" ولها أصل في الكلمة، والتاء لا حركة لها بوجه، ألا تراك تقول: رمَت أمة زيد، فلا تكون هناك حركة، فلما كان لحركة اللام حظ في الأصالة فضلت على

---

(1) الكتاب 266/1.

(2) شرح الشافية 52،51/3، مجموعة الشافية 259،258/1.

(3) سقط من " أ ".

(4) في " ب "، زيادة [قولهم].

(5) في " ج " [وجوزوا].

حركة التاء، فاعتبر حكم السكون في الحرف الذي تحرك بها مرة، ولم يعتبر أخرى، فقيل "لحْمر" وقيل: "الحمر" ولم يعتد بحركة التاء أصلاً.

قوله: (ومثل لحمر ﴿ عَادًا لُّولَى ﴾[1] **في قراءة أبي عمرو**).

قرأ أبو عمرو﴿ عَادًا لُّولَى ﴾[2] بالإدغام، ووجهها أن تحمل على لغة من قال "لحمر" بدون الهمزة، الأصل "الأولى"، نقلت حركة الهمزة من "أولى" إلى لام التعريف، وسقطت همزة الوصل. فبقي "لولى" فأدغم النون الساكنة التي هي التنوين من "عاد" في اللام؛ لتحقُّقِ مقتضى الإدغام، وهو سكون الأول من الحرفين، وتحرك الثاني، ومن قال "الحمر" فجعل اللام في حكم السكون لم تتجه على مذهبه هذه القراءة؛ لأن شرط الإدغام تحرك الثاني، واللام إذا كانت في تقدير السكون فاتت هذه الشريطة، فلم يجز، كما لا يجوز إذا سكنت اللام لفظا.

قيل[3]: ولها في هذه اللغة وُجَيْهٌ، وهو أنهم أدغموا نحو: اردد مع سكون الثاني وتحرك الأول؛ لأنهم لما رأوا الثاني من المثلين تلحقه الحركة عند اتصال ضمير الاثنين والجمع وعند التقاء الساكنين نحو: ارددا، ارددوا، اردد القوم جعلوا الحركة التي من شأنها أن تلحق الدال الساكنة من "اردد" كأنها قد حصلت فيها، فتوالى مثلان بالحركة، ونزلوا كونها معرضة لدخول الحركة عليها منزلة أن تتحرك على الحقيقة، فأدغموا وقالوا: "ردّ". [وكذلك][4] يجوز أن يدغم التنوين في اللام الكائنة في حكم السكون؛ لأنها وإن كانت ساكنة فإنها قد تحركت حركة حقيقية في لغة من[5] يقول: لولى ولحْمر، فيجعل حركتها في هذه الحالة كأنها حاصلة لها عند تقدير السكون. [وإذا جاز تنزيل الدال

---

(1) النجم، من الآية " 49 ".

(2) أنكر المازني هذه القراءة، وعدها ابن عصفور شاذة، وقال آخرون: هي على مذهب من قال "لحْمر". القراءة والأقوال حولها في: إملاء ما من به الرحمن 544/2. حجة القراءات 687، ابن يعيش 116/9، الممتع 565/2، البحر المحيط 168/8.

(3) ابن يعيش 116/9.

(4) في " ح " [فكذلك].

(5) شرح الشافية 52/3، الإيضاح 346/2، رصف المباني 325.

الساكنة منزلة المتحركة مع سكونها في اللفظ تقديرا لحركة تلحقها في حال أخرى كان تنزيل اللام التي هي في تقدير السكون][1]، وليست بساكنة في الظاهر، هذه المنزلة أولى.

قوله: (وقولهم من لان من الآن، **ومن قال الحمر، قال مِنَ لان بتحريك النون، كما قرئ ﴿ مِن لَّرْض ﴾[2] أو مِلان[3] بحذفها، كما قيل: ملكذب)**[4].

أما "من الآن" فعلى المذهبين، من قال: لحمر قال "من لانِ"، فأثبت النون؛ لأن اللام إذا تحرك لم يلتق الساكنان، فلا يحذف، ومن قال: الحمر وجعل اللام في تقدير السكون، قال: مِنَ لان بتحريك النون، كما قرئ ﴿ مِن لَّرْض ﴾؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن السكون الذي أوجب عندهم المجيء بالهمزة يقتضي أيضا أن يحرك الساكن الذي قبله لالتقاء الساكنين، ويتحريك نون "مِنَ" بالفتح على [اللغة][5] الفصيحة، أو قال: ملان بحذف النون؛ لالتقاء الساكنين، كما قيل: ملكذب، على حذف النون من "من"؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن الأصل من الكذب.

قوله: (وإذا التقت همزتان **في كلمة، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين، كقولهم:**

---

(1) سقط من " ج ".

(2) الروم، من الآية "24".لم تنسب هذه القراءة لأحد معين، والظاهر أن المراد على لغة من يقول: لحمر، التخمير 280/4، ابن يعيش 116/9.

(3) جزء بيت من الطويل، قائله أبو صخر الهذلي. وهو في : الأمالي 148/1.

والبيت هو: **كَأَنَّهُمَا مِلآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا *** وقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ**

والشاهد فيه "ملآن"، حيث حذفت نون من، مع أل، وهذا قليل.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 95/2، الخصائص 310/1، ابن يعيش 35/8، رصف المباني 326. اللسان " أ ي . ن" 148/1، الهمع 208/1.

(4) جزء بيت من المنسرح، قائله لقيط بن زرارة. وهو في : ابن بري. عبدالله، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تح/د.عيد درويش، د.محمد علام. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. 1985ف، 288.

والبيت هو: **أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً *** غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ**

والشاهد فيه: "ملكذب"، حيث حذفت نون "من" لالتقاء الساكنين، وأصله "من الكذب".

والبيت من شواهد: الخصائص 311/1،سر الصناعة 95/2، الأمالي الشجرية97/1، ابن يعيش 35،9/8، 116، رصف المباني 325، اللسان " ل . ك . ن 520/5.

(5) في " ج " [لغة] .

آدم، وأيمة وأويدم، ومنه جائي، وخطايا، وقد سمع أبو زيد(1) من يقول: (اللهم اغفر لي خطائئ)(2) قال همزها أبو السمح(3) ورداد(4) ابن عمه، وهو شاذ)(5).

اجتماع الهمزتين مرفوض في كلامهم، بدليل أنه لم تجئ كلمة عينها ولامهما همزة، كما جاء الواو والياء في نحو: قوة، وحية، وفي الحروف الصحيحة نحو: رددت، وظلل.

وقد يجيء في حروف الحلق قليلا "قه ودع"، "ولححت عينه"، وليس ذلك بالموازي للحروف التي ليست من الحلق، فإذا كانوا لم يستكثروا ماعدا الهمزة من حروف الحلق لثقل [ذلك](6)، فالواجب أن يرفض ذلك في الهمزة؛ لأنها أدخل الحروف في الحلق، واللفظ بها مكروه في غاية الشناعة والإتعاب للحلق.

وإذ قد عرفت ما ذكرنا فاعرف أن الهمزتين إذا التقيتا فالتقاؤهما إما في كلمة أو في كلمتين، فالأول نحو: آدم وآخر، والأصل أأدم بوزن أعدم، بهمزتين الأولى همزة أفعل، /[أ/288] والثانية فاء الفعل من الأدمة، وكذا أأخر بوزن: أعجز؛ لأن الفاء همزة من التأخر، تبدل الثانية فيهما ألفا محضة، حتى كأنها ألف زائدة كألف ضارب، من حيث أن لا حظ لها في

---

(1) هـــو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري من أئمة اللغة والنحو والأدب، غلب عليه الغريب والنوادر، كان ثقة ثبتا من أهل البصرة، من أشهر كتبه: النوادر، اللغات، توفي بالبصرة سنة 215هـــ.البغية 582/1، الأعلام 92/3.

(2) التخمير 283/4، مجموعة الشافية 263/2، اللسان "خ . ط . أ " 275/2.

(3) هـــو أبـــو الـــسمح الطائي، أعربي نزل الحيرة، ذكره ابن النديم في فصحاء العرب الذين سمع منهم العلماء، وأحضر أيام المعتز؛ ليؤخذ عنه.

- ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 71.

الشلقاني، د/عبد الحميد، الأعراب الرواة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1982ف. ط/2، 194.

(4) هو رداد الكلابي، راو من أهل البصرة نقل عنه أبوزيد، وذكره ابن النديم في فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء، وله كتاب: النوادر والمصادر. الفهرست 70،71، الأعراب الرواة 188، 189.

الجـــاحظ، أبوعـــثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تح/عبد السلام هارون، المجمـــع العلمي العربي، بيروت، 1969ف، ط/3، 80/2 بالهامش.

(5) ضعف ذلك بعض النحاة ومنهم الزمخشري؛ لكونه شاذا في القياس، ويرى أخرون صحته؛ لوروده في قراءة صـــحيحة، والأخذ بالقراءة المتواترة عن الصادق المصدوق أولى من الأخذ بقول النحاة. تفصيل ذلك في: الإيضاح 2/ 349، مجموعة الشافية 264/1، 183/2.

(6) سقط من " أ ".

الهمزة، وليست كألف رأس؛ لأن قلب الهمزة هناك على سبيل التخفيف اللفظي، والحكم للهمزة، وتستعمل كثيرا، وليست الهمزة هنا بمقدرة ولا مستعملة؛ لأن غرضهم أن يرفضوا التقاء الهمزتين رأسا، فكما لم يصوغوا نحو: رددت، في الهمزة كذلك رفضوه في: آدم، بأن أبدلوا من الثانية ألفا أبدا لازما، ويدلك على أن الألف في آدم بمنزلة ألف ضارب أنك تقول: أواخر، فتقلبها واوا، كما تقول ضوارب، فلو كانت الألف في تقدير الهمزة لوجب أن يقال: أأخر، بهمزتين، ثم تخفيف الثانية، بأن تجعل بين بين، ألا ترى أن الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها إذا قصد تخفيفها لم تقلب واوا، تقول في سأل: سال، فتجعلها بين بين، وإن قلبت في ضرورة فإلى نحو:

.... *** **فَارْعَى فَزَارَةُ لاَ هَنَاكَ الْمَرْتَعُ**[1].

فأما أن تقلب هي واوا فلا، فلما قالوا: أواخر علمت أن الهمزة أبدلت ألفا، وأن مجيء الألف في آخر ليس بمنزلة مجيء ألف رأس؛ لأنها في رأس للتخفيف لفظا، وفي آخر لرفض الالتقاء لفظا وتقديرا .

ونحو: أيمّة، وأويدم، الأصل أإمة، وأُأَيدم، على زنة: أعمّة، وأعيدم.

فإن قلت: أويدم في تصغير: "آدم" يدل على أن ألف آدم بمنزلة ألف ضارب، فكما قالوا في تصغير ضارب: ضويرب، بقلب الألف إلى الواو، كذلك قالوا: أويدم، بقلب الألف إلى الواو.

قلت: ليس فيما ذكرت دليل على أن ألف آدم بمنزلة ألف ضارب؛ لأن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها تقلب واوا عند التخفيف، على ما سبق[2] من نحو: جون بالواو، وفي جؤن بالهمزة.

ونحو: جاء الأصل جائئ، بوزن: جاعع، والهمزة الأولى هي المنقلبة عن الياء الواقعة بعد الألف في جايئ، والثانية لام في جاء، ثم قلبت الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها، فلام الجائي بمنزلة ياء القاضي في كونها ياء صريحة تسكن في حالتي الرفع والجر، وإن

---

(1) تقدم ذكره قريبا، والشاهد فيه هنا كالذي فيه هناك، وهو إبدال همزة هناك ألفا؛ للضرورة، ص 274 من هذه الرسالة ..

(2) ص 272، 273 من هذه الرسالة .

كان أصلها، وهو الهمزة، قابلة للحركات؛ لأن كونها مبدلة من همزة لا يكسبها خفة[1].

وقال الخليل[2]: (إنهم كرهوا أن يهمزوا الياء؛ لأدائه إلى الاستثقال باجتماع الهمزتين ففروا إلي القلب، فجعلوا اللام في موضع العين، والعين في موضع اللام، فقالوا: جائي، فأعلوا بحذف يائه، كما حذفوا ياء قاض) فوزنه على القول / الأول[3]، فاع، [ب/207] وعلى الثاني[4]، فال.

ونحو: خطايا، أصله خطائئ، بزنة: خطاعع، الهمزة الأولى منقلبة عن ياء فعلية، الثانية لام، أبدلت ياء؛ لانكسار ما قبلها، فصار خطائي، بوزن: خطاعي، ثم حولت [الكسرة][5] فتحة، والياء ألفا، فصار خطاأا، بوزن: خطاعا؛ لتقلب الهمزة الأولى ياء، فتعود إلى أصلها؛ لأن[6] هذه الهمزة منقلبة عن ياء خطية، فلما صار خطاأ الهمزة بين العين والألف قربت من الهمزة صار كأنه اجتمعت فيه همزات، فأبدلت الهمزة ياء.

فإن قلت: فلم لم يقولوا في جاء: جايا، فتقلب الهمزة التي هي بدل عن الياء ياء؟

قلت: لأن الياء في جاء عين، وفي خطيئة زائدة، فلم يلحقوا بدل الأصلي ما لحق بدل الزائد من التغيير؛ تفصيلا لذلك على هذا.

فإن قلت: هات الحديث عن الخليل.

قلت: هو يقول: لما أدى في خطائي إبدال الياء بالهمزة إلى اجتماع الهمزتين رفض وقلبت اللام إلى موضع العين والعين إلى موضع اللام، فصار إلى خطائي بياء بعد همزة على ما ذكرنا في جاء، ثم صار إلى خطايا، كما صار ركائي، بياء بعد همزة في جمع ركية ركيا، وسيأتي الكلام فيه.

---

(1) هـذا قـول النحويين غير الخليل. الكتاب 4/376-378. سر الصناعة 1/271، مجموعه الشافية 1/262. الممتع 2/509.

(2) الكتاب 4/376-378، سر الصناعة 1/271، مجموعه الشافية 1/262، الممتع 2/509.

(3) أي رأي عامة النحويين غير الخليل. الشيرازيات 2/554، الممتع 2/509.

(4) أي على رأي الخليل. الشيرازيات 2/554. الممتع 2/509.

(5) سقط من " أ " وبدله [الهمزة].

(6) في " ب " زيادة [أصل] .

قوله: (وفي القراءة الكوفية[1] ﴿ أَئِمَّةَ ﴾[2]).

والحجة فيها أن الهمزة من حروف الحلق، واجتماع الحرفين منها شائع، كالعهن ونحوه، فيجوز أن يجتمع الهمزتان في أئمة.

والجواب ما ذكرنا: أن اجتماع الهمزتين مرفوض في كلامهم[3]، ألا تراهم قد أطبقوا عن آخرهم أن تحقيق الهمزتين في نحو: آدم، وأو تر، وأيسر ممتنع.

قوله: (**وإذا التقتا في كلمتين** جاز تحقيقها، **وتخفيف إحداهما بأن تجعل بين بين**).

لأن كون اجتماعها عارضا هون خطب الثقل.

قوله: (والخليل[4] يختار تخفيف الثانية، **كقوله تعالى** ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾[5]).

ومذهب أبي عمرو[6] تخفيف الأولى؛ لأن الاستثقال من اجتماعهما، فعلى أيتها وقع التخفيف جاز، وقدر رأيناهم أبدلوا أول المثلين في: دينار، وديوان حرف اللين، وكان ذلك للتخفيف، فكذا في الهمزتين.

وحجة الخليل أن الاستثقال باجتماع الهمزتين، والاجتماع عند الثانية، فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال، وهذا هو الأقيس، ألا تراهم لم يبدلوا إلا الأخيرة في نحو: آدم[7].

---

(1) قرأ ابن عامر وأهل الكوفة [عاصم وحمزة والكسائي] "أئمة" بهمزتين، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتسهيل الهمزة الثانية، تنظر القراءتان في: الحجة 315، إعراب القراءات السبع وعللها1/235، البحر المحيط 15/5.

(2) التوبة، من الآية " 12" .

(3) في قول المصنف: (وفي القراءة) بعد قوله: (وهو شاذ) قصد منه لتضعيف هذه القراءة، وهو ديدنه في تضعيف القراءات المتواترة، وقد وافقه الشارح، ورد ذلك ابن الحاجب وابن يعيش وغيرهما. تفصيل ذلك في: ابن يعيش 118/9، الإيضاح 349/2، مجموعة الشافية 264/1.

(4) رأي الخليل في: الكتاب 539/3.

(5) محمد صلى الله عليه وسلم، من الآية " 19 ".

(6) مذهب أبي عمرو في: الكتاب 539/3.

(7) أخذ الشارح برأي الخليل، وقد رد بعض النحاة المقارنة التى عقدها والحجة التي أتى بها. قال ابن جماعة: (ولا يرد على ما تقدم عنه في المتفقتين تسهيله الثانية في نحو: أأنذرتهم؛ لأن ذلك باعتبار عرف القراءة، ... والكلام في المتفقتين من كلمتين). مجموعة الشافية 265/1.

قوله: (وأهل الحجاز[1] يخففونهما معا).

لأنهما أختان متشابهتان، فلا يجوز تخصيص إحداهما بحكم دون الأخرى، فبعد ذلك إما أن تبدلا أو تحذفا، وكلاهما ممتنع، الأول لالتقاء الساكنين، والثاني للإجحاف بالكلمة، أو يجعلا بين بين، وهو المنتفي.

قوله: ([ومن[2] العرب][3] من يقحم بينهما ألفا).

قال ابن درستويه: (حرصوا على إثباتها، فزادوا ألفا بينهما، هربا من اجتماعهما)، قال: (ولا يجوز إثبات ذلك الألف في الخط كراهة اجتماع [ألفات ثلاث][4]).

قوله: (**قال ذو الرمة:**

.... * ..... آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ**[5]

وأنشد أبو زيد:

حُزُقٌّ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً * يُفَكِّرُ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا**)[6].

---

(1) وهو اختيار أبي عمرو، ابن يعيش 120/9، الإيضاح 351/2، مجموعة الشافية 265/1.

(2) هم بنو تميم وبعض الحجازيين، وبه قرأ قالون وأبو عمرو في أحد وجهيه، وهو عام في الأنواع الثلاثة المفتوحتين والمكسورتين والمضمومتين، ابن يعيش 119/9، 120، الإيضاح 351/2. مجموعة الشافية 267/1.

(3) سقط من " ب "، وبدله [ومنهم].

(4) في " ب " [الألفات الثلاث].

(5) البيت من الطويل، قائله ذو الرمة، وهو في ديوانه ص422.

والبيت بتمامه: **فَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ *** وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ**

والشاهد فيه: "آأنت"، حيث أدخل الألف بين الهمزتين، كراهية لاجتماعهما، والأصل "أأنت".

والبيت من شواهد: الكتاب 551/3، المقتضب 163/1، اللمع 193، الإنصاف 482/2، التخمير 268/1، ابن يعيش 119/9، رصف المباني 26، الجنى الداني 178، شرح الشافية 64/3، الهمع 172/1.

(6) البيت من الطويل، مختلف في قائله، وأصح الأقوال أنه لجامع بن عمرو الكلابي، كما ذكر ذلك المحققون، شرح أبيات المفصل 1219/2 بالهامش، التخمير 285/4 بالهامش، ابن يعيش 119/9 بالهامش.

والشاهد فيه قوله: "آإياه"، حيث أقحم الألف بين الهمزتين، والأصل "أإياه".

والبيت من شواهد: سر الصناعة 255/2، الأزهية 40، رصف المباني 26، شرح الشافية 64/3، اللسان "ح . ز . ق" 74/2، الهمع 55/1.

الحزق والحزقة قصير يقارب الخطو(1)، وهو من الصفات الذميمة، يقول: إنه لا يفرق بينه وبين القرد؛ لما بينهما من المشابهة / في الأوصاف من حيث الصورة والمعنى. [ج/184]

قوله: (وفي اقرأ آية ثلاثة أوجه: أن تقلب الأولى ألفا، وأن تحذف الثانية وتلقى حركتها على الأولى، وأن تجعلا معا بين بين، وهي حجازية)(2).

قال بعض شارحي(3) هذا الكتاب: (قوله:"وأن تجعلا معا بين بين" وهم؛ لأن الساكنة لا يمكن جعلها بين بين؛ لما تبين أن معنى ذلك أن تجعلا بين الهمزة وبين حركتها، فإذا لم تكن لها حركة فكيف يعقل جعل ما بين الهمزة وحركتها)(4).

ثم ذكر أن [هنا](5) تقسيما حاضرا في المعنى؛ (لأنه لا يخلو إما أن يسهلا جميعا، أو الأولى) دون الثانية، أو الثانية دون الأولى، فحصل من التقسيم ثلاثة أوجه.

والوجه الأول على الوجهين: أحدهما أن تنقل حركة الثانية إلى الأولى، ثم تجعل الأولى بين بين بعد تحريكها.

والآخر أن تقلب الأولى ألفا، ثم تسهل الثانية بجعلها بين بين.

أما الوجه الثاني فأن تقلب الأولى ألفا وتحقق الثانية.

وأما الوجه الثالث فأن تجعل الثانية بين بين.

فتبين بما ذكرنا أن الأوجه ثلاثة، انقسم وجه منها إلى وجهين، فصارت أربعة أوجه، ذكر المصنف منها وجهين، وأسقط [وجهين](6)، وذكر وجها لا يعقل البتة، وهو الوجه [أ/289]
الثالث مما ذكره من الأوجه)(7) / .

---

(1) اللسان "ح . ز . ق" 74/2.

(2) ابن يعيش 120/9، شرح الشافية 60/3.

(3) هما ابن يعيش وابن الحاجب.

(4) ابن يعيش 120/9، الإيضاح 351.

(5) في " ب " [هذا].

(6) سقط من " أ ".

(7) الإيضاح 351/2-352.

ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين

[**قوله:** (يشترك فيه الأضرب الثلاثة، **ومتى التقيا في الدرج على غير حدهما**).

التقاؤهما إن كان باعتبار كلمة اشترك فيه الاسم، كغاز وقم، ولا يلتقيان في حرف من حروف المعاني؛ لعدم تصرفهم في الحرف، والتقاؤهما فيهما إنما جاء من قبل التصرف، فإنك سكنت الياء من الأول والميم من الثاني، فالتقى فيهما الساكنان لذلك.

وإن كان في كلمتين جاء في الأضرب الثلاثة مركبا من كل واحد من الأقسام الثلاثة، ومن كل واحد من أحد أخويه مقدما ومؤخرا، فيكون تسعة: اسم مع اسم، واسم مع فعل، واسم مع حرف، نحو: كم استخراجك، كم استخرجت، كم المال الذي عندك، وفعل مع اسم، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، نحو: استخرج استخراجا، استخرج استخرج، استخرج المال، وحرف مع اسم، وحرف مع فعل، وحرف مع حرف، نحو: عجبت من استخراجك، قد استخرجت، من الخروج][1].

[**قوله:** (وحدهما).

أي الصفة التي يفتقر أمر الساكنين عندها، أن يكون الأول حرف لين ... إلى آخره][2].

قوله: (**أن يكون الأول** حرف لين، **والثاني مدغما، في نحو: دابة، وخويصة، وتمود الثوب**)[3].

حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين، ثم إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد، وكل حرف مد حرف لين، ولا ينعكس، والألف حرف مد أبدا، والواو والياء تارة حرفا لين، كما في: قول، بيع، وأخرى حرفا مد، كما في: تقول وتبيع، وثالثة ليستا حرفي لين ولا حرفي مد، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا تحركتا، كما في: وعد، ويسر، وإنما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة؛ لأن المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة، والمدغم فيه متحرك، فيصير الثاني من الساكنين كلا

---

(1) سقط من "ب و ج".

(2) سقط من " أ ".

(3) الشيرازيات 631/2.

ساكن، فلم يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون، وخويصة بتسكين الياء تصغير خاصة.

قوله: (وقوله تعالى ﴿ قل أتحاجوننا ﴾[1][2] لم يخل أولهما **من أن يكون مدة أو غير مدة).**

قوله: (لم يخل أولهما) متصل بقوله: (ومتى التقيا في الدرج)، وقوله: (في الدرج) احتراز عن الالتقاء في الوقف.

قوله: (فإن كان مدة **حذف، كقولك: لم يقل، ولم يبع، ولم يخف، ويخشى القوم، ويغزو الجيش، ويرمي الغرض، ولم يضربا اليوم، ولم يضربوا الآن، ولم تضربي ابنك).**

أي إذا كانت حركة ما قبل كل واحدة منهما من جنسهما لم تثبت، أما الألف فلامتناع تحريكها؛ لأنها إذا [صادفتها][3] الحركة صارت همزة، وأما أختاها فلاستثقال الحركة عليهما باجتماع الضمتين والواو في يغزُوُ الجيش بضم الواو، واجتماع الكسر والضم والياء في يرمِيُ الغرض، والكسرة أخت الضمة، والياء أخت الواو ألا ترى جواز سعيد في قافية، وصعود في أخرى، دون سعاد مع أحدهما، فاجتماع كسرة وضمة وياء كاجتماع ضمتين وواو في الاستثقال.

قوله: (إلا ما شذ من قولهم: آلحسن عندك **وآيمن الله يمينك، وما حكي من قولهم: حلقتا البطان)**[4].

أصله: ألحسن عندك؟ بهمزة مفتوحة ولام ساكنة، دخلت عليها همزة أخرى مفتوحة،

---

(1) البقرة، من الآية "138".

(2) هذه القراءة لزيد بن ثابت والحسن والأعمش وابن محيصن، وهي إدغام النون في النون، وقرأ الجمهور ﴿ أتحاجوننا ﴾ بإظهار التنوين. البحر المحيط 412/1.

(3) في " ب " [صادفها].

(4) مثل عربي قديم، وتمام لفظه: (التقت حلقتا البطان). وهو في: جمهرة الأمثال 11/1، مجمع الأمثال 186/2، المستقصى 306/1.

وقد بين صاحب التخمير معناه بقوله: (البطان للقتب، هو الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، فيه حلقتان إذا التقتا فقد بلغ الشد غايته، يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية)، التخمير 288/4.

والشاهد في المثل قوله: "حلقتا البطان"، حيث لم يحذف الألف؛ لالتقاء الساكنين. واستبقيت؛ لتفظيع الخطب وتشنيع الحادثة بتحقيق التقاء الحلقتين.

الأولى للاستفهام، والثانية للوصل، وكان حق الثانية أن تحذف؛ لأن همزة الوصل [تسقط][1] عند الدرج، فامتنع الحذف؛ للزوم محذور، وهو التباس الاستفهام بالخبر، وفي توالي الهمزتين ثقل، قلبت الثانية ألفا لئلا يتوالى همزتان، ولم تسقط لئلا يلزم الالتباس.

وأما قولهم: (التقت حلقتا البطان) بالساكنين فهو مثل، وإنما لم يحذف [منه][2] الألف لتفظيع الخطب .

قوله: (وإن كان غير مدة فتحريكه في نحو قولك: لم أُبَلْه).

[أصله][3] أبالي، حذفت الياء؛ لكثرة الاستعمال، وسكنت اللام بالجازم، فحذفت المدة؛ لالتقاء الساكنين، ثم لحقت هاء السكت، فالتقى ساكنان اللام والهاء، فحركت اللام؛ لإزالة التقائهما.

قوله: (واذهب اذهب، **ومن ابنك، ومذ اليوم**).

حرك بالكسر لما سيجيء .

قوله: (ومذ اليوم).

حرك بالضم نظرا إلى الأصل؛ لأن أصله كان منذ، بضم الذال، [حذفت النون وسكنت الذال[4]]، فلما اضطر إلي تحركيه كان المصير إلى الأصل، وهو الضم أولى.

قوله: ([و][5] ﴿ الٓمٓ ١ ٱللَّهُ ﴾[6]).

لو كسرت الميم لاجتماع كسرتان وياء، فعد لوا عن ذلك إلى ما فيه خفة، وهو الفتحة، ومثل هذا قراءة من قرأ[7]: ﴿ مريبِ الذي ﴾[8] بفتح التنوين، فرارا من اجتماع

---

(1) في " أ " [أسقط] .

(2) سقط من " ب " .

(3) سقط من " ج ".

(4) سقط من " ب " .

(5) سقط من " أ ".

(6) آل عمران من الآية "1".

(7) لم تنسب هذه القراءة إلى أحد. إملاء مامن به الرحمن 538/2، ابن يعيش 128/9، الارتشاف 721/2.

(8) ق، من الآيتين "25، 26 ".

كسرتين مع ياء [تَسطُهُمَا][1].

فإن قلت: من الجائز أن تكون حركة الميم من حركة الهمزة.

قلت: ذلك مما لا سبيل إليه؛ لأن الهمزة إنما تنقل حركتها إذا كانت ثابتة القدم في الدرج؛ ليمكن تقدير حركتها، نحو: مَنَبُوك في: مَنْ أَبُوك، وهمزة " أل" لا تقر في الدرج.

فإن قلت: فيم عرفت أن الحركة في ﴿ الٓمٓ اللَّهُ ﴾ لالتقاء الساكنين وليست بأصلية وضعت عليها الكلمة ؟

قلت: حروف التهجي كلها مبنية على السكون، ليست بمعربة، بدليل أنك لا تقرأ ألف لام ميم، وإنما هي على السكون، فعرفنا بهذا أن الحركة في ﴿ الٓمٓ اللَّهُ ﴾ لالتقاء الساكنين.

قوله: (﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ ﴾[2]، واخشوا الله، واخشي القوم، ومصطفي الله، و ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا ﴾[3]).

[إن انفتح][4] ما قبل الواو والياء الساكنتين حركتا لالتقاء الساكنين، ولو كانت الواو واو ضمير حركت بالضم؛ لأن الضمة كانت حركة المحذوف؛ إذ الأصل: ولا تنسيوا، وما كان سوى واو الضمير فجار على الأصل الذي سنمهده في تحريك الساكن.

فإن قيل: ما تقول في ضم واو ﴿ أَوُ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾[5]؟

قلت: أما للإتباع كضمهم التاء في ﴿ وَقَالَتُ اخْرُجْ ﴾[6] لذلك، [أو لإجرائها][7] مجرى واو الضمير، كضم قوم واو ﴿ لَوُ اسْتَطَعْنَا ﴾[8] لذلك.

---

(1) في " أ " [تسقطهما]، وتسطهما أي تتوسطهما ويقال: وسطت القوم أسطهم وسطه، أي توسطتهم. اللسان " و . س . ط " 439/6 .

(2) البقرة، من الآية "235".

(3) التوبة، من الآية "42".

(4) في " أ " [أن يفتح].

(5) المزمل، من الآية "3".

(6) يوسف، من الآية "31".

(7) في " ب " [أو لاجرائه] .

(8) هي قراءة الأعمش وزيد بن علي. المحتسب 292/1، البحر المحيط 46/5.

قوله: (ومنه قولك: الاسم والابن والانطلاق والاستغفار).

اجتمع فيه ساكنان: اللام والسين فحرك اللام بالكسر.

قوله: (أو تحريك أخيه، **في نحو قولك: انطلق، ولم يلده، و** ﴿ يتقه ﴾[1]**، ورد، ولم يرد في لغة بني تميم)**[2].

هذا عطف على (فتحريكه) فيما سبق، شبه طلق ويلد وتقه بكبد وفخذ ونحوهما، فسكن الأوسط كما يسكن الأوسط من الكبد، والأواخر ساكنة، فالتقى ساكنان، [فحرك الثاني][3]، إذ في تحريك الأول [إبطال][4] الغرض، وهو الإلحاق بكبْد وفخْذ ونحوهما، والفتحة للخفة.

قوله: (قال: عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ)**[5].

الكلام في البيت قد سبق في [أثناء][6] الكتاب[7].

---

(1) النور، من الاية "50".

(2) لغة بني تميم الإدغام، وغيرهم من العرب إلا أهل الحجاز. ولغة الحجازيين فك الإدغام، يقولون: اردد ويردد وهما لغتان صحيحتان. ابن يعيش 127/9، الايضاح 358/2، 359. وسيأتي كلام الشارح عنهما قريبا.

(3) سقط من " أ ".

(4) في " أ " [إبطالا].

(5) البيت من الطويل، مختلف في قائله، نسب إلى رجل من أزد السراة، في الكتاب 266/2.

وصدره: " ألارب مولود " وله أو لعمرو الجنبي في الخزانة 381/2.

والشاهد فيه قوله: "لم يلْدَه" إذ الأصل "لم يلِده"، سكن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان فحرك الثاني منها بالفتح؛ لكونه أخف، وسيأتي كلام الشارح عليه بعد قليل.

والبيت من شواهد: الكامل 132/2، الخصائص 333/2، التخمير 290/4، ابن يعيش 48/4، الإيضاح 357/2، المقرب 199/1، شرح الكافية 408/1، رصف المباني 189، الجنى الداني 441، المغني 135/1، الهمع 54/1.

(6) في " ب " [أبيات].

(7) يقصد ما ذكره في باب أسماء الأفعال والأصوات، عند شرح قول المصنف: (**بله على ضربين**)، حيث قال: (ألا ترى إلى قوله: عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ *** وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

فيلده بلام ساكنة بين مفتوحتين، والأصل يلده بلام مكسورة ودال ساكنة، لكن سكن اللام على طريقة تسكين الخاء في "فخذ" بكسرة، فالتقى ساكنان اللام والدال، فحرك الدال بالفتح: اتباعا لفتحها فتحة الياء، ولم يعتد باللام حاجزا)، المخطوط أ/123.

قوله: (والأصل فيما حرك منها أن يحرك بالكسر، والذي حرك بغيره فلأمر، نحو ضمهم في نحو: ﴿ وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾[1]، ﴿ وَعَذَابٍ ارْكُضْ ﴾[2]، ﴿ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا ﴾[3] للاتباع، وفي نحو: اخشوا الله، للفصل بين واو الضمير وواو "لو").

لأن الحركة لالتقاء الساكنين حركة بناء، والكسر أبعد حركات الإعراب عن باب الإعراب؛ لامتناع دخوله في قبيلين من المعربات، وهما الغابر وجميع ما لا ينصرف أو بعضه، ولدخول أخويه في المعربات كلها، فلما احتيج إلى / التحريك حرك إلى ما هو أقل [ب/208] وجودا في الإعراب، وأكثر شبها بالساكن الذي وجد من المعربات دون بعض.

قوله: (وقد كسرها قوم[4]، **كما ضم قوم**[5] واو "لو" **في** ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا ﴾[6] **تشبيها بها، وقرئ** ﴿ مُرِيبِنَ الَّذِي ﴾ **بفتح النون، هربا من توالي الكسرات).**

من كسر واو الضمير شبهها بواو "لو" والعكس بالعكس، ونظير هذه المسألة أن "ما" تشبه بـــ"ليس"، فتعامل معاملتها، وليس تشبه بما فتعامل معاملتها.

قوله: (وقد حركوا في نحو: رد، ولم يرد، بالحركات الثلاث).

هذه مسألة مختلف فيها، فمذهب أهل الحجاز فك الإدغام والإسكان[7]، نحو: اردد، ولم يردد، بفك الإدغام وسكون الآخر، وحجتهم أن من شرط صحة الإدغام تحرك المدغم فيه، وقد فات هذا الشرط؛ لأن آخر الأمر ساكن، وكذا آخر المضارع عند دخول الجازم.

وذهب بنو تميم إلى أن الإدغام لا يفك[8]؛ لأن اجتماع المثلين مستثقل، وقد نبهناك

---

(1) يوسف، من الآية "31 ".

(2) ص، من الآيتين "40،41".

(3) الحجر، من الآيتين "45،46.

(4) لم تنسب القراءة إلى أحد معين. المحتسب 292/1، ابن يعيش 127/9،128.

(5) هي قراءة الأعمش، قال ابن جني: (ومن ذلك قراءة الأعمش ﴿ لَوُ استطعنا ﴾ بضم الواو).المحتسب292/1.

(6) التوبة، من الآية "42".

(7) الكتاب 530/3، حجة القراءات 230.

(8) الكتاب 530/3، حجة القراءات230.

قبل على أن [هنا][1] حركة عارضة، فتنزل هذه الحركة العارضة منزله الأصلية في نحو: يرد ولن يرد، فيدغم احتيالا؛ لإزاحة ثقل اجتماع المثلين، فأسكن الدال الأولى مع نقل حركتها إلى الراء، والثانية من الدالين ساكنة فاجتمع مثلان ساكنان في التقدير، فيلزم تحريك الثاني من المثلين / الساكنين؛ ليمكن اللفظ بالكلمة، [فلما][2] لزم تحريك الثاني [290/أ] ظهرت لك أوجه ثلاثة في التحريك:

أحدها: التحريك بالفتح؛ ليخف بعذوبته ثقل التضعيف، نحو: رد ولم يرد.

وثانيهما: التحريك بالكسر؛ لما مهدناه من الأصل في تحريك الساكن، نحو رد ولم يرد.

وثالثهما: التحريك [بالحركة][3] الإتباعية، لحركة ما قبل المدغم، إن كانت ضمة فالتحريك بضمة نحو: رد ولم يرد، وإن كانت كسرة فبكسرة، نحو فرِّ ولم يفرِّ، وإن كانت فتحة فبفتحة نحو: عض في الأمر من عض، فظهر من هذا أن الأوجه الثلاثة تظهر في المضموم العين دون [المكسورها][4] والمفتوحها، إذ ليس فيهما غير الفتحة والكسرة، لكن الفتحة في المفتوح [العين][5] مرة للخفة، وأخرى للاتباع، فلعل المصنف عين رد ولم يرد؛ لما فيه من فضيلة ظهور الأوجه من حيث الظاهر.

قوله: (ولزموا الضم عند الغائب، والفتح عند ضمير الغائبة، فقالوا: ردُّه وردَّها، **وسمع الأخفش ناسا من بني عقيل[6] يقولون: مدِّه وعضِّه، بالكسر ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه، فقالوا: رد القوم، ومنهم من فتح وهم بنو أسد[7] قال:**

---

(1) في " ج " [هناك].

(2) في "ب و ج" [فما].

(3) سقط من " أ ".

(4) في "ب و ج" [مكسورها].

(5) سقط من "ب و ج".

(6) الكتاب 532/3، 533، ابن يعيش 128/9، 129، الارتشاف 726/2.

– ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تح/د. محمد بركات، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، 1984ف، 345/3.

(7) الكتاب 533/3، ابن يعيش 128/9، الارتشاف 725/2، المساعد 345/3.

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ[1] *** ....

وقال: **ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى** *** .... [2]).

لأن الهاء حرف خفي، وجوده كعدمه؛ لخفائه، فكأنهم قالوا: ردوا، ردا، ونظيره درهمان في باب الإمالة أمالوا، وبالهاء لم يبالوا، فكأنه [درمان][3].

قوله: (وليس في "هلم" إلا الفتح).

إنما لم يجز فيه غير الفتح؛ لأنه خرج عن كونه فعلا محضا، وصار مع الهاء بمنزلة شيء واحد، ولذا جرى مجرى الأدوات في لغة[4] من سوى بين الأحوال، [قال الله][5] تعالى ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾[6] فلازم الحركة الخفيفة؛ لاقتضاء ما به من كثرة الاستعمال إياها، ولأن في الكسر جمعا بين الضم والكسر اللازمين، وهو ممتنع، ألا تراهم فتحوا "ثَمَّ لَهَذَا".

أما الحاجز / فغير حصين؛ لأن الساكن وجوده كعدمه، ولأنه مشبه بخمسة عشر؛ [ج/185]

---

(1) البيت من الوافر، قائله جرير، وهو في ديوانه ص 84.

وتمامه: .... *** فَلَا كَعْباً بَلَغْتَ وَلَا كِلَاباً

والشاهد فيه "فغض الطرف"، حيث حرك الضاد الساكن بالفتح عند التقاء الساكنين على لغة بني أسد، والأصل فيه تحريكه بالكسر.

والبيت من شواهد: الكتاب 533/3، المقتضب185/1، التخمير291/4، ابن يعيش 128/9، شرح الشافية 2/ 244، الخزانة 72/1.

(2) البيت من الكامل، قائله جرير، وهو في ديوانه ص 445.

وتمامه: .... *** وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَقْوَام

والشاهد فيه "ذم"، حيث ورد على لغة من يفتح الساكن عند التقاء الساكنين وهم بنو أسد، والأصل أن يحرك بالكسر.

والبيت من شواهد: المقتضب185/1، التخمير 182/2، ابن يعيش 126/3. اللسان "أ . و . ل . ي" 136/1، الخزانة 430/5.

(3) في "ب و ج" [درمان].

(4) هم الحجازيون، المفصل 152، شرح الشافية 244/2.

(5) سقط من "أ و ج".

(6) الأنعام، من الآية"151".

لأنـــه مركب مثله، ففتح آخره كما يفتح الآخر من خمسة عشر، وكان لا ينبغي أن يورده المـــصنف فـــي التقاء الساكنين؛ لأنه اسم فعل موضوع على الفتح، وإنما أورده في ذلك [علـــى تقديـــر][1] أن [يكون][2] أصله هل أو مم أو ها المُم على ما مر من القولين في فصل "هلم"، فإنه حينئذ من باب التقاء الساكنين[3].

قـــوله: (ولقـــد جـــد في الهرب من التقاء الساكنين من قال[4]: دأبّة وشأبّة، ومن قرأ[5] ﴿ وَلَا الضَّـآلِّينَ ﴾[6] ﴿ وَلَا جَـآنٌّ ﴾[7] وهي عند عمرو بن عبيد[8]).

عمرو بن عبيد من رؤساء المعتزلة، وهو من الفصحاء.

وروى المبرد عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه قال: (سمعت عن عمرو بن عبيد،

---

(1) في " أ " [التقدير].

(2) تكرر في "ج".

(3) يقـــصد مـــا ذكره في باب أسماء الأفعال والأصوات عند الكلام عن قول المصنف: (**"هَلُمَّ" مركبة من حرف التنبيه مع "لَمّ" محذوفة من "ها" ألفها عند أصحابنا، وعند الكوفيين من "هل" مع "أم" محذوفة همزتها**).

"هَلُمَّ" أي اجمع نفسك إليّ، من لمَّ جمع ... و"هل" هنا حرف زجر.

وقـــوله: (والحجازيـــون على لفظ واحد، بالنظر إلى اللفظ. ومذهب بني تميم بالنظر إلى الأصل؛ لأن الأصل أن يثني ويجمع ويذكر ويؤنث، نحو: لمّا لمُّوا، إلى آخره.

وقوله: "هي على وجهين" المذهب البصري أقرب إلى التعدية؛ لأنه بمعنى الجمع. والمذهب الكوفي أقرب إلى غير التعدية؛ لأن فيه حثّاً، بالنظر إلى "هل"، فيكون مناسبا لمعنى "أقبل"). اهـــ بتصرف، المخطوط أ/122،123.

(4) حكى ذلك أبو زيد عن العرب، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد. الشـــيرازيات 574/2، شرح الشافية 248/2، مجموعة الشافية 162/1.

(5) هي قراءة أيوب السختياني، المحتسب 46/1، الخصائص 147/3،الارتشاف 717/2، البحر المحيط 30/1. المساعد 334/3،335.

(6) الفاتحة، من الآية "7".

(7) الرحمن، من الآية "38".

(8) هـــو أبوعـــثمان البـــصري عمـــرو بن عبيد، التميمي ولاء، شيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، وأحد الزهاد المشهورين، ومن المغترين بزهده المنصور، وللعلماء فيه مقال. فقد عده بعضهم مبتدعا. له رسائل وخطب وكتب منها: التفسير، الرد على القدرية، توفي بالقرب من مكة، سنة 144. على أرجح الأقوال. سير أعلام النبلاء 355/6.356. الأعلام 81/5.

يقرأ ﴿ وَلَا جَآنٌّ ﴾ فظننته لحنا، إلى أن سمعت العرب يقولون: شأبة)[1].

قوله: (ومن لغته[2] **النقر في الوقف**).

من تحول الحركة في النقر في الوقف من اللام إلى العين فإنه يفر من التقاء الساكنين.

قوله: (وكسروا نون "مِن" **عند ملاقاتها كل ساكن، سوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحة، تقول: مِنِ ابنك، ومِنَ الرجل، وقد حكى سيبويه[3] عن قوم فصحاء: مِنَ ابنك، بالفتح، وحُكي في مِنِ الرجل، الكسر، وهي قليلة خبيثة**)[4].

إذا دخل على اسم في أوله همزة الوصل، وليس بعدها لام التعريف كسر، وإن دخل على ما فيه لام التعريف فتح، كمثاليه، والفرق أن الأول قليل بخلاف الثاني، فالمعرف باللام مما لا تحصره الألسنة، ولا تضبطه الأقلام بالأسنة، وكثرة الاستعمال تستدعي الخفة دون قلبه، فبقي فيما نزر على الأصل الممهد، [فكسر][5] وفتح فيما شاع وكثر، فقيل: مِنِ ابنك، ومن الرجل، ونظيرة هذه المسألة جير، وكيف، بقي "جير" على الأصل؛ لقلة استعماله، ولم يكترث لاجتماع الياء والكسرة فيه، وفتح كيف، ولم يحتمل اجتماعهما فيه؛ لكثرة استعماله.

وحكى سيبويه في: مِنَ ابنك، الفتح، وذلك لفرط الحرص على ما هو الأخف.

أما الكسر في: من الرجل، فكما قال: (إنها لغة خبيثة)؛ لما فيها من [إيثار][6] التقليل، وهو توالي الكسرتين، مع ما هو كثير الاستعمال.

قوله: (وأما نون "عن" فمكسورة في الموضعين، **وقد حكي عن الأخفش**[7]: عَنَ

---

(1) هذا القول في: الشيرازيات 574/2، سر الصناعة 76/1، المحتسب 46/1، 47، الخصائص 147/3، 148 شرح الشافية 249/2، البحر المحيط 30/1.

(2) هي لغة بني تميم من بني عدي. شرح الشافية 248/2.

(3) الكتاب 153/4، الارتشاف 722/2، المساعد 342/3.

(4) الكتاب 155/4، الارتشاف 723/2، المساعد 342/3.

(5) في " أ " [فيكسر].

(6) في " ب و ج " [إثبات].

(7) الارتشاف 723/2، المساعد 342/3، الهمع 200/2.

الرجل، بالضم).

إذ ليس فيه توالي الكسرتين؛ لانفتاح أوله، فيقر على الكسر الذي هو الأصل، ألا ترى أن "كيف" فتح لئلا يجتمع ياء وكسرة، فلما انتفى اجتماعهما في هؤلاء، جاء على الأصل فكسر.

وحكى أبو الحسن: عنُ الرجل، بالضم، قيل كأن من يفعل ذلك لا يعتبر أن الكسر أليق بالبناء، ويقول: المقصود زوال التقاء الساكنين، فلا أبالي بأي حركه أزلته، وهذا مما لا يرجع إليه، ولا يقاس عليه، وإنما الأصل الذي عليه التعويل هو الكسر، والعدول عنه بسبب، أما بدون سبب فلا.

ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلم

قوله: (تشترك فيه الأضرب الثلاثة، وهي في الأمر العام على الحركة، **وقد جاء منها ما هو على السكون، وذلك من الأسماء في نوعين: أحدهما أسماء غير مصادر، وهي ابن وابنة وابنم واثنان وامرؤ وامرأة واسم واست وايمن الله وايم الله).**

لا يبتدأ في كلام العرب إلا بالحركة، أما الابتداء بالسكون فمحال عند بعضهم[1] دون آخرين، والدليل على رفضهم الابتداء بالسكون عدم تجويزهم الجزم في "متفاعل" إذ الجزم قطع أوله، [فلو جاز][2] والتاء مظنة التسكين عند الإضمار؛ لأدى إلى الابتداء بالساكن، ويجري جزمه مجرى جزم "مستفعل"، فلم يجوز. والجزم فيه لهذا، فلما كان ما يؤدي إلى الابتداء بالساكن ممتنعا عندهم كان امتناع الابتداء بالساكن أولى وأحق.

وقوله: (وابنم) الميم فيه لكونها طرفا مع ثلاثة أصول.

قوله: (والثاني: مصادر الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدئ بها أربعة أحرف فصاعدا، **نحو: انفعل وافتعل واستفعل، تقول: انفعال وافتعال واستفعال، ومن الأفعال فيما كان على هذا الحد، وفي أمثلة أمر المخاطب من الثلاثي غير المزيد فيه، نحو: اضرب، واذهب، ومن الحروف في لام التعريف، وميمه في لغة طئ[3]، فهذه الأوائل ساكنة، كما ترى، يلفظ بها كما هي في حال الدرج**، فإذا **وقعت في موضع الابتداء أو وقعت قبلها همزات مزيدة متحركة؛ لأنه ليس في لغتهم الابتداء بساكن، كما ليس فيها الوقف على متحرك) .**

فقوله: (أربعة أحرف فصاعدا) احتراز عن باب أكرم، فتأمل.

فإن قلت: فلم جعلت الهمزة في أفعل همزة قطع، وفي افتعل واستفعل همزة وصل؟

قلت: لأن همزة الوصل قلقة في الثبوت تأتي مرة، وتذهب أخرى، بخلاف همزة

---

(1) ذهب أكثر النحاة إلى أن الابتداء بالساكن متعذر، وذهب ابن جني إلى كونه متعسرا لامتعذرا؛ لمجيئه في الفارسية، في نحو: "شْتر، سْطام"، سر الصناعة 195/2، اللمع 287، ابن يعيش 131/9، شرح الشافية 251/2.

(2) سقط من " أ " .

(3) أي ميم التعريف، وهي في لغة حمير وطيء. كما في حديث: (ليس من امبرّ امصيام في امسفر) ص 184 من هذه الرسالة .

القطع، فناسب أن تزاد همزة الوصل فيما بعد همزته أربعة أحرف فصاعدا؛ لأنه أثقل من باب أفعل.

قوله: (وحكمها أن تكون مكسورة).

لأن أصل كل حرف السكون، والساكن تحريكه بالكسرة؛ لأصل مهدناه[1]، وقد تعذر اجتلابها عرية عن الحركات، فيجب أن تكون مكسورة، فإن عدل عن الكسرة إلى [غيرها][2] [فلعارض][3]، وهو شيئان:

أحدهما: وقع بعد سكونه ضمة أصلية لفظا، كما في اُغْزُ، أو تقديرا كما في: اغري؛ لأن الأصل اغزُوي، بضم الزاي، فكسرت الزاي للإعلال؛ لأن الكسر عراها في [أصل البنية][4]، ولو قلت: ابنوا، في الأمر لجماعة الرجال من: بنى يبني لكسرت الهمزة؛ لأن ضمة النون عارضة، إذ الأصل: ابنيوا، بنون مكسورة، فلم يتحقق ما بعد سكونه ضمة أصلا، لا لفظا ولا تقديرا.

والشيء الثاني: همزة لام التعريف على مذهب سيبويه[5]، فإنها همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن، ولكن التزم فيها الفتح؛ لكثرة الاستعمال المستدعية للتخفيف.

قوله: (وتسمى هذه الهمزات **همزات الوصل**).

كأن قولك: همزة الوصل وهمزة القطع، من باب إضافة المفعول إلى المصدر، أي حقها أن توصل [وتقطع][6]، ونظير هذا قولهم: سهم النضال /، وحروف المعجم، أي [291/أ]
من حقه أن يناضل به، ومن حقها أن تعجم.

فإن قلت: لم أوثرت الهمزة للتوصل بها إلى النطق بالساكن ؟

---

(1) ص 290 من هذه الرسالة ..

(2) في " ب و ج " [غيره].

(3) في " أ " [عارض].

(4) في " ب " [الأصل].

(5) الكتاب 147/4.

(6) في " ب " [تقطع].

قلت: لأنهم أرادوا من بين الحروف ما يقع [عنه][1] غنية [عند][2] الدرج، فلم يكن في الحروف حرف يتلاعب [به][3] رفضا وأخذا وتخفيفا، غير الهمزة، ألا ترى إلى حذفهم إياها مع أصالتها في: كُلْ وأخَوَيه، ووَيْلُمِّهْ، ويَرى ويُرى ونحوها، فإذا كان شأنها مع الأصالة ما أقرع في صماخيك، فما ظنك بها إذا كانت زائدة، فكانت أحجى بأن تجلب [للتلعب][4] بها][5] بالإثبات مرة، وبالإسقاط أخرى.

والجواب الثاني: أنها شبيهة بالميم في أنهما طرفان في المخرج، والميم أكثر ما تزاد أولا، إلا أنها لم تصلح للزيادة هنا؛ لكثرة زيادتها في أسماء الفاعلين والمفعولين، فامتنعت من أن تثبت تارة وتحذف أخرى، وصلحت الهمزة للثبات والحذف؛ لأنها لخفائها وبُعد مخرجها يكثر تغيرها بحذف في موضع الإبدال منها في آخر وغير ذلك.

قوله: (وإنما ضمت في بعض الأوامر).

نحو: اُخرج، كرهوا أن يقولوا: اِخرج بالخروج من الكسرة إلى الضمة، [والفاصل][6] بينهما كلا فاصل؛ لأنه غير حصين؛ لسكونه، فآثروا الإتباع.

فإن قلت: لم لم يجز أن تكون الهمزة في نحو: اضرب تابعة لعين الفعل في الحركة؟

قلت: ذاك باطل بانكسار همزة امنع، مع انفتاح العين في يمنع.

فإن قلت: كيف تصنع في الأمر للمرأة، من "تغزين" والأصل تغزوين، بضم العين؟

قلت: أضم همزته.

فإن قلت: الضم لضمة العين، فأين / هي؟ [209/ب]

قلت: هي ثابتة تقديرا، على ما نبهناك عليه قبل[7]، وشمة منها موجودة لفظا، بيانه أن الأصل في: تَغزِين تَغْزُوِين، بضم الزاي وكسر الواو، استثقلت حركة الواو مع انضمام

---

(1) سقط من " ب وج ".

(2) سقط من " ب "، وبدله [في].

(3) سقط من " ب وج ".

(4) سقط من " ب ".

(5) سقط من " ب وج ".

(6) في " أ " [الفاصلة].

(7) ص 288 من هذه الرسالة ..

ما قبلها فأسكنت فالتقى ساكنان فحذفت؛ لإزالة التقائهما، ووجب كسر الزاي؛ لتقر الياء بعدها، فجعلت الزاي بعد الضمة والكسرة؛ للتنبيه على الواو، فثبت أن الضمة ثابتة تقديرا، وشمة منها موجودة لفظا، فساغ أن تضم الهمزة للإتباع، وهنا دقيقة، وهي أن الإتباع إنما يتأتى عند لزوم الضمة لا عند طروئها؛ لأنهم لا يعتدون بغير [اللازم][1] في كثير من الأحكام، ألا تراهم لم يعلوا ﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ ﴾[2]؛ لطروء الحركة على الواو، ولذا لا تقول: أُمرؤ جاء، بضم الهمزة الأولى؛ لأنك تقول: امرءاً رأيت، فتزول الضمة.

قوله: (وفيما بني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعدا، للمفعول للاتباع).

اللام [في][3] (للمفعول) متعلق بقوله: (وفيما بني)، وفي (للاتباع) بقوله: (وإنما ضمت) .

قوله: (وفتحت في الحرفين، وكلمتي القسم؛ للتخفيف).

أراد بها لام التعريف وميمه، وايمن الله، وأيم الله، وإيثار التخفيف فيها؛ لكثرة دورها على الألسن.

قوله: (وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب، **ولحن فاحش، فلا تقل: الإسم، والإنطلاق، والإقتسام، والإستغفار، ومن إبنك، وعن إسمك**).

لأن هذه الهمزات وُصل إلى الابتداء بالساكن، فإذا وقعت الغنية عنها بأن وقع قبلها كلام لزم زوالها إذ الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها.

قوله: (وقوله:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ *** ....[4]

---

(1) في " أ " [اللام].

(2) البقرة، من الآية " 235 ".

(3) سقط من " أ " .

(4) البيت من الطويل، مختلف في قائله، وأصح الأقوال أنه لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه. تفصيل ذلك في: شرح أبيات المفصل للخوارزمي 1228/2.

والشاهد فيه قوله: "الإثنين"، حيث أثبت همزة الوصل في الدرج للضرورة الشعرية، ولايجوز في غيرها.

والبيت من شواهد: النوادر 525، سر الصناعة 299/1، التخمير 302/4، ابن يعيش 137/9،19، شرح شافيه

من ضرورات الشعر، ولكن همزة حرف التعريف وحدها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تحذف، وقلبت ألفا؛ لأداء حذفها إلى الإلباس).

تمامه: .... *** ببَثٍّ وتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ.

البث أشد الحزن[1]، قيل: أراد بالاثنين الشفتين[2]، والقمين الخليق[3].

قوله: (وأما إسكانهم أول "هو وهي" متصلين بالواو، والفاء، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، ولأمر الأمر متصلة بالفاء والواو، كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[4]، وقوله: ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿ لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾[6].

وقول الشاعر: .... *** فقُلْتُ أهْيَ سَرَتْ أمْ عَادَنِي حُلُمُ[7]

وقوله تعالى ﴿ فَلْيَنظُرْ ﴾[8]، وقوله: ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾[9]، فليس بأصل، وإنما شبه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد عَضُد، وباء كبد، ومنهم من لا يسكن)[10].

=

265/2، الهمع 211/2.

(1) اللسان " ب . ث . ث 161/1.

(2) شرح أبيات المفصل للخوارزمي 1229/2.

(3) اللسان " ق . م . ن " 324/5.

(4) البقرة، من الآية "214" .

(5) البقرة، من الآية " 73 "

(6) آل عمران، من الآية " 61 " .

(7) البيت من البسيط، مختلف في قائله، وأصح الأقوال أنه للشاعر الأموي الحماسي زياد بن حمل، وهو في شرح الحماسة 1396/3.

والشاهد فيه قوله: "أهْي"، بتسكين الهاء، وهو قليل مع همزة الاستفهام.

والبيت من شواهد: الخصائص 305/1، التخمير 303/4، ابن يعيش 139/9. اللسان " د . ي . أ " 382/6. المغني 41/1، الهمع 132/2.

(8) الكهف، من الآية " 19 ".

(9) الحج، من الآية " 27 ".

(10) قرأ أبو عمرو والكسائي وقالون عن نافع "وهْو، لهْو، فهْي" ساكنة الهاء، وحجتهم ان الحروف الداخلة جعلت

جاز إسكان [الهاء][1] من "هْو وهْي"، ولام الأمر بهاتيك الحروف؛ لأجل أن كلا منهن حرف واحد ممتزج بما دخل عليه أشد الامتزاج؛ لامتناع التلفظ بها مفردة، حتى كأنها أجزاءُ ما دخلت عليه، فسلكت طريقة التشبيه بعضد وكتف، مخفف بتسكين الهاء واللام، كما ساغ تسكين الضاد والتاء منها.

وإنما أورد هذا الفصل اعتراضا، فإن أوائل ما ذكره من الكلم قد سكنت، ولم يعد مما أوله ساكن من نحو: ابن واسم وغيرهما، فلم تجتلب لها همزات الوصل كما اجتلبت لابن وأخواته، ولكنه أجاب بقوله: (فليس [بأصل][2])، بدليل قولك: هو فعل كذا، هي [فعلت كذا][3]، ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ ﴾[4] بالتحريك.

وقوله: (أهي سرت) أوله:

وَقُلْتُ لِلزَّوْرِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي *** ....

=

الكلمة بمنزلة فخذ، وفخْذ، وقرأ الباقون بالتحريك "فهُو، فهِي" على أصل الكلمة.حجة القراءات93، البحر المحيط136/1.

(1) في " ب " [الياء] .

(2) في " ب و ج " [بأصيل] .

(3) سقط من " أ " .

(4) الطلاق، من الآية "6"، والمقصود بالتحريك اللام، في جميع القراءات.

ومن أصناف المشترك زيادة الحروف

الزائد هو الذي لا يكون فاء، و[لا][1] عينا، ولا لاما، والأصل على عكس هذا، كاستخرج على وزن استفعل، فالثلاث الأول زوائد، والثلاث الباقية أصول، فإذا أريد أن يعبر عن الأصول عبر عن أولها في ابتداء الوضع بالفاء،.وعن ثانيها بالعين، وعن ثالثها باللام، ولو كان هناك رابع أو خامس كرر لهما اللام، فقيل: اللام الثانية واللام الثالثة، / [ج/186] وإذا أريد أن يعبر عن الزوائد عبر عنها بأنفسها، إلا في المكرر، والمبدل من تاء الافتعال، فالمكرر [نحو قتّل على مثال فعل بتكريرك في المثال الحرف الذي هو بإزاء الحرف المكرر][2] وهو التاء في قتل بتاء مخففة إجراء لذلك مجرى هذا، [هذا][3] هو المتعارف الشائع.

وفيه مذهب آخر[4]، وهو أن يلفظ بالزائد المكرر، نحو: قَتّل على مثال فَتْعل، كما تقول: قاتل على مثال فاعل.

والفرق للأول من المذهبين أن الألف في قاتل ليست من حروف التركيب، فلا يكون له حظ من حروف فعل، يتكرر له العين كما كررت للتاء الأولى من قتّل بالتاء المشددة؛ لكونها من حروف التركيب.

فإن قلت: الأول من المكرر زائدٌ أم الثاني ؟

قلت: هما مذهبان:

الأول: أن الساكن دون المتحرك، فالضعيف أولى بأن يكون مزيدا[5]، ألا ترى أنه

---

(1) سقط من " أ " .

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) سقط من " ب و ج " .

(4) هـذا مـذهب شـاذ؛ لأن العرب تحرص على الإتيان بالأصل المكرر، وإذا كانوا في المبدل من تاء الافتعال كاضطراب حريصين على الإتيان بتاء الافتعال؛ لبيان الأصل أو لدفع الثقل. فهم على الإتيان بالأصل المكرر أحرص. وقد وصف ابن جماعة هذا المذهب بأنه شاذ. مجموعة الشافية 16/1، 17، 18.

(5) هذا مذهب الخليل ووافقه ابن عصفور. الكتاب 354/3، الممتع 303/1-306، شرح الشافية 365/2.

ليس [هناك][1] حرف أكثر حظا من حروف المد في الزيادة، وهي سواكن في الأصل، بشهادة أن منها ما لا يتحرك، وهو الألف.

ووجه الثاني: أن الثاني قريب من [الطرف][2] والتغيير إلى الأطراف أسبق[3].

وإذ قد عرفت هذا فاعرف أن [الزيادة][4] إما المعنى، كألف ناصر، وميم منصور، وهمزة أكرم، إذ الألف تدل على الفاعلية، والميم على المفعولية، والهمزة للتعدية، وإما لإطالة البناء، كألف كتاب، وياء قضيب، وواو عجوز، وما هذا ببعيد عن الحكمة؛ لأن فيه تحسينا للصوت، وإتماما للفظ، ويفتقر إليه في القوافي، وغيرها من الكلام الموزون.

فإن قلت: حرف الإلحاق من الأول أم من الثاني ؟

قلت: من الأول؛ لأن الغرض زيادة حرف الإلحاق أن يجيء الملحق على زنة الملحق به؛ ولذا لم يجز الإدغام في نحو: جلبب؛ لأدائه إلى إبطال الإلحاق، / فقولك: [292/أ] جلبّ، بالباء المشددة ليس على زنة دحرج، فعلم أن هذه الحروف مفيدة شيئا في اللفظ.

أما من حيث المعنى فلا تفيد شيئا، فمن هذا الوجه تشبه هذه الزيادة النوع الثاني مما ذكرنا.

[مطلب حروف الزيادة][5]:

قوله: (يشترك فيها الاسم والفعل).

أي لا مدخل للحرف فيها، إذ لم يثبت تصرفهم في الحرف بالاشتقاق، كتصرفهم في الاسم والفعل، وأمر الزيادة راجع إلى معنى الاشتقاق؛ لأن معنى الزائد هو الذي يسقط في تصاريف الكلمة تحقيقا أو تقديرا.

---

(1) في " أ " [هنا].

(2) في " أ " [الضعيف].

(3) الوجه الثاني هو مذهب يونس، ووافقه الفارسي وابن الحاجب، وذهب سيبويه إلى تصحيح الوجهين، ورده ابن عصفور، الكتاب 354/3، الممتع 304،305/1، شرح الشافية 365/2، 366، مجموعة الشافية 223/1.

(4) في " أ " [الزائدة].

(5) سقط من " ب و ج ".

وأما الأسماء الجامدة فإنهم حكموا فيها بالزائد، والأصلي [على][1] معنى أنها لو تصرف فيها لكان قياسها أن يكون ذلك حملا على نظائرها.

وأما الأسماء الأعجمية والمعربة فأكثرهم يحكم عليها بالأصلي، والزائد على معنى أنها لو كانت من كلامهم تقديرا لكان قياسها أن تكون كذلك.

ومنهم[2] من لا يتعرض فيها بالحكم، بزيادة في بعض، وأصل في بعض، ويقول: إنما يثبت ذلك في كلامهم، لا فيما عربوه.

قوله: (والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك: اليوم تنساه، أو أتاه سليمان، أو **سألتمونيها).**

ظن بعضهم[3] أن حصر الزوائد في: أتاه سليمان، ليس بمستقيم، من حيث إنه أسقط الواو، وأجيب عن ذلك: بأن المراد أتاهو سليمان، بوصل الهاء بواو.

قوله: (أو السمان هويت، **ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائدا في كلمة فإنه منها، لا أنها تقع أبدا زوائد).**

حقه أن يلفظ به بقطع همزة اللام، كذا قال المصنف[4]، ولقد صدق فيه.

قيل: سأل رجل[5] أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة، فأنشد:

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي * وَمَا كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمَانَا**[6]

---

(1) سقط من " أ و ج ".

(2) الإيضاح 372/2 .

(3) ابن يعيش 141/9، الإيضاح 372/2.

(4) ابن يعيش 141/9.

(5) لم أقف على اسم، ولم يذكره أحد من الرواة.

(6) البيت من المتقارب، قاله أبو عثمان المازني وهو في : أبي الفتح عثمان بن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تح/إبراهيم مصطفى،عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، 1954ف، ط/1، 98/1.

وقد أتى به الشارح لبيان حروف الزيادة المجموعة في قوله: "هويت السمان". وفي البيت صورة بلاغية جميلة وهي طباق السلب في قوله: "هويت وما كنت قدما هويت ".

البيت في: التخمير 305/4، ابن يعيش 141/9، شرح الشافية 331/2، مجموعة الشافية 136/2.

قال له الرجل: أسألك عن شيء، وتنشدني بيتا، فقال: (أجبتك مرتين)[1].

قوله: (ولقد أسلفت **في قسمي الأسماء والأفعال، عند ذكر الأبنية المزيد فيها نُبذا من القول في هذه الحروف، وأذكر ههنا ما يميز به بين مواقع أصالتها ومواقع زيادتها**).

لأنه لما ذكر الأبنية ورتبها على مواضع الزيادة علمت مواضع الزيادة، وما يقع زائدا، وهو كلام تعلق بالزيادة ضمنا، غير أنه لم يتعرض لذلك، فالغرض الذي ذكره هنا باعتباره غير الغرض الذي ذكره، هناك باعتباره.

قوله: (**فالهمزة يحكم بزيادتها إذا وقعت أولا، بعدها ثلاثة أحرف أصول**، كأرنب، وأكرم).

أي يحكم في هذه الصورة بزيادتها إلى أن يقوم دليل على غير الظاهر؛ لأن الاشتقاق في هذا النحو دل على أن الهمزة مزيدة، نحو: أحمر، وأخضر، واذهب، واجلس، إذ لا همزة في الحمرة، والصفرة، وذهب، وجلس، فلما كثرت زيادتها فيما له اشتقاق حكم بزيادتها فيما لم يوجد له اشتقاق، نحو: أفكل، وأيدع، وقيل هما على زنة أفعل[2] دون "فعلل"، حملا [للقليل][3] على الكثير الشائع.

فإن قلت: الياء في "أيدع" من حروف الزيادة، فلم قلت: إنه من تركيب يدع دون ادع ؟

قلت: الهمزة [أولا أذهب في الزيادة من الياء ثانية، فلما حكم بزيادة الهمزة في "أفكل"؛ للترجيح بالكثرة حكم بأن الهمزة][4] أولى بأن تكون زائدة من الياء في "أيدع" لهذا المعنى، وقيل: إنه على زنة أفعل دون فيعل، وأرنب وزنه أفعل، لا فعنل؛ لأنه ليس في أبنيتهم[5].

قوله: (**إلا إذا اعترض ما يقتضي** أصالتها، كإمّعة، وإمّرة).

---

(1) نقصة في: المنصف 98/1، التخمير 305/4. ابن يعيش 141/9. شرح الشافية 331/2.

(2) الإيضاح 373/2، شرح الشافية 372/2، 373، مجموعة الشافية 154/2، 155.

(3) في " ب " [للتقليل] .

(4) سقط من " ب ".

(5) الإيضاح 373/2، ابن يعيش 144/9، شرح الشافية 373/2.

هما لغتان في "الإمّع"، والمقتضي لأصالة الهمزة فيها شيئان:

أحدهما: أن هذه الأسماء صفات جارية على موصوف، فلو جَعَلْتَ الهمزة زائدة أَثْبَتَّ في أبنية الصفات "أفعلة"، وهي في الأسماء غير الصفات[1]، فوجب أن تكون أصلية، فيلحق بباب فعّلة، كدنّمة، أي: القصير[2].

والثاني: أن الهمزة لو جعلت زائدة، فالكلمتان من باب "ددن"، وهو أن تكون الفاء والعين من جنس واحد، وذلك قليل، ولو جعلت أصلية فالتكرير في الميم للتضعيف، كقتّل، وهو كثير جدا، فحكمنا بأصالة الهمزة حملاً للكلمتين على الكثير لا على القليل[3].

وشيء ثالث في "إمّرة" وهو أن الإمّرة من يقول لكل واحد: مرني بأمرك[4]، وهكذا كما ترى من الأمر، والهمزة فيه أصلية.

فإن قلت: فإمعة أيضا من يقول لكل أحد: أنا معك[5]، قال: إني امرؤ إمّرة [و][6] إمعة، ولا همزة في "مع" فيدل على أن همزة "إمعة" زائدة.

قلت: "مع" ليس بفعل ولا اسم متمكن، بل هو جار مجرى الحروف، فلا يكون للاشتقاق إليه سبيل، والكلمة إذا وضعت على معنى شيء لا يلتفت إلى تركيبه فيها، وإن وجد حروفه، وإنما [يقدر أنه بناء برأسه، كحولق، إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله فليس لك أن تقول إنه مشتق من هذه الأسماء والحروف المجموعة المتفاوتة التركيب؛ لامتناع الاشتقاق من مثلها، فكذا "إمعة"][7] يقدر أنه بناء مستأنف، ولا ينظر إلى لفظة

---

(1) السخاوي، علم الدين أبي الحسن علي. سفر السعادة وسفير الإفادة، تح/د.محمد الدالي. د. شاكر الفحام. دار صادر، بيروت، 1995ف، ط/2. 90/1.

(2) اللسان " د . ن . م " 419/2.

(3) الإيضاح 374/2، الممتع 138/1، 234،278.

(4) اللسان "أ . م . ر " 105/1.

(5) اللسان "أ . م . ع" 107/1.

(6) سقط من " ج ".

(7) سقط من " ج ".

["مّع"][1]؛ لزيادة الهمزة في "إمعة"، وأصالتها.

قوله: (أو تجويز الأمرين، كأولق).

أولق شِبْهُ الْجُنُونِ[2]، قال:

لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أَوْلَقُ[3] *** ....

فهو إما فوعل بدليل قولهم: للمجنون مألوق، فالهمزة فيه كما ترى.

وإما أفعل من ولق يلق إذا أسرع[4]، ومنه / قوله: [210/ب]

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ[5].

فلو سميت به رجلا انصرف على المذهب الأول؛ لأن فوعلاً ليس من الأوزان المانعة للصرف، ولا ينصرف على المذهب الثاني.

قوله: (وبأصالتها إذا وقع بعدها حرفان أو أربعة أصول، كإتب، **وإزار، وإصطبل، وإصطخر).**

الإتْب البقير[6]، والدليل على أصالة [همزته][7] أنها لو جعلت زائدة يبقى الاسم المتمكن على حرفين.

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) اللسان "و . ل . ق " 489/6.

(3) شطر بيت من الطويل، مجهول القائل، والتتمة، وهو في الصحاح " و . ل . ق " 1568/4.

وقد أتى به الشارح بيانا لمعنى "أولق" وهو شبه الجنون.

والبيت من شواهد: التخمير 306/4، اللسان "و . ل . ق" 489/6.

(4) اللسان " و . ل . ق " 489/6.

(5) البيت من الرجز، مختلف في قائله، فهو للشماخ كما في اللسان و . ل . ق 489/6، وهو للقلاخ بن حزن في شرح شواهد الإيضاح ص622، وبلا نسبة في الشعر والشعراء 598/2.

والشاهد فيه مجيء ولق يلق بمعنى أسرع يسرع .

والبيت من شواهد: المحتسب 104/2، الخصائص 9/1، ابن يعيش 145/9، سفر السعادة 95/1.

(6) البقير: بُرْدٌ يشق فيلبس بلا كُمَّين ولا جيب، اللسان "إ .ت .ب" 35/1، اللسان "ب . ق . ر" 233/1.

(7) في " أ " [همزة] .

أما الهمزة في "إزار" فالدليل على أصالتها قولك في جمعه أزر، إذ لو جعلت زائدة يبقى الاسم المتمكن على حرفين، وأما في اصطبل، واصطخر، وهي مدينة[1]، فالدليل على أصالتها أن زيادة الهمزة في هذا النحو لم تَبِنْ كما بانت في نحو: أحمر، فيحكم بالأصالة إلى أن يقوم دليل على زيادتها.

قوله: (أو وقعت غير أوّل، ولم يعرض ما يوجب زيادتها في نحو: شَمْأَلْ، ونئدُل، وجرائض، وضهيأة).

دل على زيادة الهمزة في شمأل، قولهم شمال، بالألف، وشملت الريح: تحولت شمالا[2]، من [باب][3] نصر، فوزن شمأل فعْأل، وعلى زيادتها في نئُدل قولهم: النَّيْدَلان؛ لأنه فيعلان، ولا همزة فيه، والنيدل والنيدلان: الكابوس[4].

فإن قلت: فمن الجائز أن تكون الياء في النيدلان منقلبة عن همزة.

قلت: ذاك ممتنع؛ لأن الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب إلا ألفا، ولأن النيدل من الندل، من قولك: ندلت الشيء أخذته بسرعة[5]، فتكون الهمزة زائدة، وعلى زيادتها في جرائض، قولهم: جرواض، وهو الضخم[6]؛ لأنه فعوال من تركيب جرض، كأنه يجرض به كل أحد لثقله، أو يعَضُّ نبتة لضخامته، وقيل: إنه العظيم البطن، ولا همزة فيه.

وعلى زيادتها في ضهيأة، وهي المرأة التي لا تحيض[7]، أنها لو جعلت أصلية، حتى كأنها فعللة يلزم أصالة الياء في بنات الأربع، ولا أصالة لها فيها.

والوجه الثاني في زيادتها قولهم: ضهياء، فياؤه بإزاء / الراء في حمراء، والهمزة [293/أ] زائدة في التأنيث.

---

(1) مدينة في بلاد فارس، مراصد الاطلاع 87/1.

(2) اللسان " ش . م . ل" 475/3.

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) اللسان " ن . د . ل " 163/6.

(5) اللسان " ن . د . ل" 163/6.

(6) اللسان " ج . ر . ض" 409/1.

(7) اللسان " ض . ه . أ" 143/4.

فإن قلت: فلم لا يحكم بأنها أصلية، ووزنه فعلال أو فعيال ؟

قلت: لأن ضهياء ممنوع الصرف، فلو كان فعلالا أو فعيالا لما منع من الصرف، وإذا ثبت أن التركيب من " ض . ه . ي " فلك أن تقول: أن ضهياء من [ضاهيته][1] بالياء، وهي لغة في ضاهأت بالهمزة[2]، والمعنى أن المرأة التي لا تحيض شابهت الرجال بانقطاعها عن الحيض.

فإن قلت: فما المانع من أن يكون ياء "ضاهيت" بدلا من الهمزة في ضاهأت ؟

قلت: المانع لزوم مثال فعيلة، وقد جاء في كلامهم اختلاف اللام، نحو: أتيت، وأتوت، وسنوات، وسانهت، فينخرط "ضاهيت، وضاهأت" في سلك هذا النحو.

[**قوله: (الألف لا تزاد أولا**][3]؛ لامتناع الابتداء بها).

أي لسكونها.

[فإن][4] قلت: فلتجتلب همزة الوصل.

[قلت][5]: ذاك ممتنع؛ لأن همزة الوصل مكسورة، وما قبل الألف مفتوح.

فإن قلت: فلتفتح الهمزة كما في بعض همزات الوصل.

قلت: لا جدوى لانفتاحها في الوصل؛ لذهابها [عنده][6]، وليس يلزم المتكلم أن يفوه قبل هذه الكلمات بكلمة مفتوحة الآخر، بل له الخيرة بين أن يأتي بالمفتوحة الآخر، والمضمومته والمكسورته، ولا قرار للألف بعد الضم / والكسر. [ج/187]

قوله: (**والألف لا تزاد أولاً؛ لامتناع الابتداء بها**، وهي غير أول، **إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول فصاعدا لا تقع إلا** زائدة، **كقولهم: خاتم**، وكتاب، وحُبلى، وسِرْداح،

---

(1) في " ب " [ضاهيت].

(2) ذكر ذلك أبو إسحاق. سر الصناعة 206/1، سفر السعادة 336/1، اللسان ض . ه . أ " 143/4، 144.

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) في " ج " [عندهم].

وحِلبلاب، ولا تقع للإلحاق إلا آخرا في نحو: معزى).

أي تزاد الألف ثانية: كخاتم، وثالثة: ككتاب، ورابعة: كحبلى، وخامسة: كحلبلاب، وسادسة: كقبعثرى، والسِّرداح بكسر السين مكان ينبت النجمة والنَّصيّ[1]، والحلبلاب بالكسر النبت[2].

وإنما يحكم بكون الألف زائدة إذا وقعت غير أوله، مع ثلاثة أحرف فصاعدا؛ لأنه كثر زيادتها حتى صار ذلك في كلامهم كالمعلوم، ولذلك حكم بأنها لا تكون أصلا إلا وهي منقلبة عن آخر، وإنما لم يثبتوها أصلا؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات، فكرهوا أن يضعوا فيها ما لا يقبل الحركة، فرفضوها، بخلاف غيرها من الحروف، ولذلك لم [يوقعوها][3] أيضا للإلحاق؛ لأنهم إذا أوقعوها للإلحاق كانوا قصدوا إجراءها مجرى الأصلي، فكرهوا أن يضعوا [للإلحاق][4] ما لا يكون أصلا.

وقوله: (ولا تقع للإلحاق إلا آخرا) فيه تجوز؛ لأنها عند المحققين[5]، إنما ألحقت الياء فتحركت، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، إلا أن إلحاقها في موضع تنقلب هي ألفا مخصوص بأن يكون أخيرا؛ لأنها لو ألحقت في غير الآخر لم تخل من أن تكون متحركة مفتوحا ما قبلها، أو غير ذلك، ففي الأول يلزم انقلابها ألفا، فيزول وجه الإلحاق؛ لفوات الحركة فيها، فيفوت المعنى الذي من أجله ألحقت، وفي الثاني يلزم بقاء الياء على حالها، فلا تنقلب ألفا.

فإن قلت: ففي إلحاق الياء المتحركة المفتوح ما قبلها في الآخر أيضا ما ذكرت من انقلابها ألفا، فلم لم يمتنع الإلحاق في الآخر امتناعه في غيره؟

قلت: حركة الآخر حركة عارضة غير معتد بها في الزنة، فلا يلزم من صحة إلحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الإلحاق صحة ذلك في موضع يخل به.

---

(1) اللسان " س . ر . د . ح " 274/3.

(2) اللسان " ح . ل . ب " 134/2.

(3) في " أ " [يوقعوا].

(4) سقط من " أ " وبدله [فيها].

(5) ابن يعيش 147/9، 148، الإيضاح 376/2.

قوله: (وهي في قَبَعْثَرَى كنحو ألف كتاب؛ لإنافتها على الغاية) .

أناف على الجبل أشرف عليه[1]، أي الغاية القصوى في الحروف الأصول أن تبلغ خمسة كسفرجل[2]، فما زاد عليها فهو منيف على الغاية كقبعثرى[3]، فيحكم بأن ألفه زيادة محضة، كألف كتاب، إذ ليس في الأصول سداسي فيلحق هذا بذاك، بخلاف ألف "معزى" فالألف [فيه][4] بمقابلة الميم في درهم.

فإن قلت: زيادة حرف الإلحاق للموازنة، ولذا لم يجز الإدغام في نحو: جلبب؛ لبطلان الموازنة بدحرج، والألف ساكن والميم متحرك.

قلت: صدقت، ولكن الموازنة بالحركة اللازمة لا بالعارضة، على أنا نقول: آخر الكلمة قد يسكن للوقف، فتتحقق الموازنة.

قوله: (والياء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة أينما وقعت، كَيَلْمَع، ويهير، ويضرب، وعثير، وزبنية).

اليلمع السراب من اللمعان[5]، ويهيرّ بتشديد الراء الباطل[6]، وكذا بتخفيفها، الياء الأولى فيه زائدة، دون الثانية، إذ لو كانت [الثانية][7] زائدة لكسر الصدر، كما في عثير، إذ الياء في مثل هذا إنما يحكم بزيادتها إذا كان الصدر مكسورا؛ لئلا يلزم ما ليس بثابت في أبنيتهم، وهو فعّيل، فثبت أنها لو كانت زائدة لكسر الصدر، ولذا لم يحكم [بزيادة الياء][8] في ضَهْيَاء، بالهمز والقصر، هذا إذا زيدت الياء أولا، وتزاد ثانية، كضيغم من

---

(1) اللسان " ن . و . ف " 279/6.

(2) اللسان " س . ف . ر . ج . ل " 296/3.

(3) اللسان " ق . ب . ع . ث . ر . ى " 192/5.

(4) سقط من " أ ".

(5) اللسان "ل . م . ع " 523/5.

(6) اللسان "ه . ي . ر" 377/6.

(7) سقط من " ب و ج ".

(8) في " ب " [بزيادتها].

ضغم[1]، وتزاد ثالثة كعثير من العثار، إذ هو مما يجلبه العثار[2]، وتزاد رابعة كزبنية؛ لأنه من الزبن وهو الدفع، وتزاد خامسة كسُلَحْفِية، بشهادة جمعه وهو السلاحف، بدون الياء على ذلك.

فإن قلت: ما تقـــول في قولهم سلحفاة ؟

قلت: قد حكي عن الشيخ أبي علي أنه يغير عن هذا، على حد قولهم[3] في جازية جازاة، وفي ناصية ناصاة، قال:

لَقَدْ آذَنَتْ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طَيِّءٌ * بِحَرْبٍ كَنَاصَاةِ الأَغَرِّ الْمُشَهَّرِ**[4]

قوله: (إلا في نحو: يأجج، ومريم، ومدين، وصيصة، وقوقيت).

يأجج اسم موضع[5]، والياء فيه أصل، والجيم الثانية للإلحاق بجعفر، إذ لو كانت الياء زائدة لوجب أن يقال يأجّ بالإدغام، هذا مذهب سيبويه[6]، ووزنه عنده فعلل، وذهب بعضهم إلي أن ياءه زائدة[7]، ووزنه يَفْعَلْ بالقياس على "يلمع" وأخواته.

وأما ترك الإدغام فالعذرة فيه أنه من قبيل "محبب"، وفيه ترك الإدغام لغير الإلحاق، فكذا هنا، ولكن هذا عدول عن الظاهر، ونبذٌ له وراء الظهر من غير فائدة.

ومما يوضح صحة هذا المذهب، وهو مذهب سيبويه أنهم أجمعوا على أن "مهدد" ليس من باب "محبب"، فمن سوغ كون "يأجج" من ذلك الباب فليسوغ كون مهدد منه

---

(1) الضيغم الأسد، والضيغم الذي يعض. اللسان " ض . غ . م " 129/4.

(2) الزبنية الشديد، والزبنية كل متمرد من الجن والإنس. اللسان " ز . ب . ن " 169/3.

(3) هـــي لغة طيء يحولون الكسرة التي قبل الياء فتحة، فتنقلب الياء الفا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وذلك ممتنع عند غيرهم. الممتع 577/2، اللسان " ن . ص . ي " 200/6.

(4) البيت من الطويل، قائله حُرَيْثُ بن عتاب الطائي، وهو في اللسان " ن . ص . ي " 200/6.

والشاهد في قوله: "ناصاة"، حيث حولت الكسرة التي قبل الياء فتحة، فانقلبت الياء ألفا، وهذا على لغة طيء دون غيرهم.

والبيت من شواهد: تاج العروس " ن . ص . أ " 369/10.

(5) مكان بمكة قرب التنعيم، يعرف الآن باسم "وادي ياج". معجم ما استعجم 1470/3، اللسان " ي . ج . ج " 507/6.

(6) الكتاب 313/4.

(7) هذا مذهب ابن جني والسيرافي، وعليه أصحاب الحديث، إلا أنهم كسروا العين فيه، وقد وضح الشارح ضعف هذا المذهب. سر الصناعة 330/2، التخمير 310/4، ابن يعيش 149/9، اللسان " ي . ج . ج " 507/6.

أيضا، ومن سوغ ذلك في "مهدد" فقد خرج عن جادة القياس، وحاد عن مهيع[1] الإجماع، فثبت أن الحق ما قاله سيبويه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا * فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[2].**

والجواب عن قياسهم على "يَلْمَع" أن كثرة زيادة الياء أولاً غير مانعة من الحكم بأصالتها في "يأجج" كما لم يمنع كثرة زيادة الميم من الحكم بأصالتها في "مهدد".

وأما "مريم ومدين" فوزنهما مفعل، فلو كانا على فعيل لانكسر منها الصدر؛ لأن الياء تزاد في مثل هذه الأمثلة إذا انكسر الصدر، وصححوا الياء فيها فلم يقولوا مرام ومدان، كما صححوا الواو في مكوزة[3]، وإذا جاء التصحيح في نحو: "القود" كان العلم بذلك أجدر؛ لأنهم يغيرون الأعلام كثيرا.

وأما "صِيصِية وقوقيت" فالياء الأولى أصلية، إذ لو كانت زائدة لأدى إلى أن يكون من باب "يين" وهو نادر[4]، / ولأنه لو حكم بزيادتها للزم المهمل، إذ ليس في كلامهم [294/أ] تركيب من صادين وياء، بخلاف ما إذا حكم بأصالتها، فصادان بينهما ياء من باب المستعملات كقولهم: الصيصيّ، والياء الأخيرة في "صِيصِية" أصلية أيضا؛ لأن مضاعف الرباعي أكثر من باب قلق، هذا قول النحاة[5]، وقصدهم بذلك أن ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد في الثلاثي قليل، بخلافه في الرباعي، فلو قلنا بزيادة الياء الأخيرة [ههنا][6] صار كأنه صيصي، وذلك قليل، فحمله على ما هو الأكثر، وهو [مضاعف الرباعي][7]

---

(1) الْمَهْيَعُ الواضح الواسع البين، والجمع مهايع، اللسان " ه . ي . ع 378/6.

(2) البيت من الوافر، قائله لُجيم بن صعب، كما في اللسان " ر . ق . ش " 105/3. وقيل غير ذلك. تفصيل ما ذكر في: ابن يعيش 64/4 بالهامش.

وقد أتى به الشارح شاهدا معنويا؛ لتأكيد صحة مذهب سيبويه على معنى أن ما يقوله سيبويه هو الصحيح كما قيل: إذا قالت حذام ..."، حيث صار هذا البيت مثلا يضرب في صحة الكلام. البيت في: الخصائص 178/2. المغني 220/1.

(3) الممتع 488/2.

(4) الممتع 590/2، 591.

(5) الممتع 594/2.

(6) في " ب و ج " [هنا].

(7) في " ب و ج " [المضاعف].

أولى، فثبتت لها الأصالة، وهكذا القول في "قوقيت"، إذ في جعل واوه زائدة لزوم كونه من باب سلس، ولأنه يلزم منه فعليت، وهو قليل، فحمله على الأكثر، وهو فعللت أولى، والأصل "قوقوت" أبدلت الواو ياء كما أبدلت في أغزيت[1]، وهذا / أصل مطرد في [ب/211] كلامهم، فليس في ارتكابه خروج عن لغتهم[2]، وقد بينا أنه لا بد من أن يكون من باب "فعللت" فلو لم تجعل الياء مبدلة من الواو يلزم أن يكون من باب "سلس"، وهو مهروب عنه[3] فعلمنا بما ذكر من الأصل المطرد، وقلنا: إن الياء مبدلة من الواو جريا على سنن الأكثر، وهو مضاعف رباعي.

قوله: (وإذا حصلت معها أربعة فإذا كانت أولا فهي أصل، كيستعور، **وإلا فهي زائدة كسلحفية).**

يستعور بلد بالحجاز[4]، وذهب في اليستعور أي في الباطل[5]، لا زيادة فيه غير الواو[6]؛ لأنه محتو على أربعة من حروف الزيادة، الياء، والسين، والتاء، والواو، والحكم بزيادة الواو أمر مفروغ عنه، إذ هي غير أول لا تكون إلا زائدة.

أما الثلاثة الباقية فالحكم بزيادتها قاطبة يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين العين والراء، وذلك ممتنع، ولا مصير إلى الحكم بزيادة السين والتاء معا؛ لأنهما لا يزادان معا في غير استفعل، ولا بزيادة السين وحدها، إذ لا تزاد وحدها إلا في اسطاع، وبعد كاف الكسكسة، ولا بزيادة التاء وحدها؛ لأنها [لا تزاد إلا في افتعل][7]، فيلزم أصالة الياء، إذ لو حكم بزيادتها تجعل تركيب الكلمة من أربعة، وبنات الأربعة لا توسم أوائلها بالزيادة إلا إذا جرت على الفعل كمدحرج، فلا توسم الياء بالزيادة.

---

(1) الممتع 590/2.

(2) الممتع 522/2.

(3) الإيضاح 379/2،378، الممتع 590/2.

(4) هو موضع قبل حرة المدينة. معجم ما استعجم 1395،1394/4. اللسان " ي . س . ت . ع . ر" 514/6.

(5) اللسان " ي . س . ت . ع . ر" 514/6.

(6) الممتع 134/1، 164.

(7) في " ب و ج " [تزاد في افتعل] .

قوله: (والواو كالألف لا تزاد أولا).

لأنها لو زيدت أولا فهي مضمومة أو مكسورة، وهما تقلبان همزة، كأُجوه وإِشاح[1]. أو مفتوحة، وهي في التصغير تضم، وفي البناء للمفعول، إن كانت الواو في [فعل][2] فتنقلب همزة، تقول: أجيه، في وجيه، تصغير وجه، على أن المفتوحة قد تنقلب همزة أيضا كأحد، وأناة، في وحد، ووناة[3]، وغرضهم بالزيادة نفس الحرف المزيد، فلو زيدت الواو أولا، وهي لا تحظى بالبقاء على حالها يلزم بطلان الغرض[4] فترفض زيادتها أولا. وليس امتناعهم من زيادة الواو كامتناعهم من زيادة الألف؛ لأن زيادة الألف أولا متعذر، بخلاف زيادة الواو، فزيادتها أولا مستثقلة لا متعذرة.

قوله: (**وقولهم:** وَرَنْتَل كجحنفل).

أي الواو فيه واقعة موقع الجيم من جحنفل؛ لما بينا أن الواو تمتنع زيادتها أولا. ورنتل بلدة[5]، وقيل: شيء يعادي الأسد[6]، والجحنفل الغليظ الشفة[7].

قوله: (وأما غير أول فلا تكون إلا زائدة، **كعوسج وحوقل، وقسور، ودهور، وترقوة، وعنفوان، وقلنسوة**).

أي الواو تزاد ثانية، كعوسج، وهو ضرب من الشجر له شوك[8]، وكحوقل.

وثالثة كقسورة وهو الأسد، من القسر[9]، وكدهور أي كبر اللقمة[10]، وواوه زائدة؛

---

(1) سر الصناعة 144/2، الممتع 335/1.

(2) سقط من " ب ".

(3) وهذا قليل. سر الصناعة 144/2، ابن يعيش 150/9، الممتع 335/1.

(4) الممتع 335/1.

(5) موضع أو بلدة. مراصد الاطلاع 1435/3، اللسان " و . ر . ن . ت . ل " 431/6.

(6) اللسان " و . ر . ن . ت . ل " 431/6.

(7) اللسان " ج . ح . ف . ل 379/1.

(8) اللسان " ع . س . ج " 332/4.

(9) اللسان " ق . س . ر " 254/5.

(10) اللسان " د . ه . ر " 423/2.

لأنه على زنة جهور، من الجهر[1].

ورابعه في ترقوة، وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق[2]، والدليل على زيادة واوها عَوَزُ مثال جُعفر "بضم الفاء في كلامهم، وما مهّدوه من الأصل. وهو أن الواو والياء لا يكونان أصلين في بنات الأربعة إلا في التضعيف كصيصِية دليل ثان على زيادة واوها[3].

وخامسة في قلنسوة، بدليل قولهم: تقلس لبس القلنسوة[4] بدون واو.

قوله: (إلا إذا اعترض ما في عزويت).

الواو فيه أصل، ووزنه [فعليت][5]، إذ لو جعلت زائدة / فالوزن فعويل، وهذا غير [ثابت][6]، فلا يعدل عن الوزن الموجود، وهو فعليت، والاسم عليه مثل "عفريت"؛ لأنه من العفر[7]، بكسر الأول وسكون الثاني، وهو الرجل الخبيث[8]، إلى ما لا وجود له. [ج/188]

فإن قلت: فهل يجوز أن [يكون][9] فعليلا كعظريف، وهو السيد، وفرخ البازي أيضا[10]؟

قلت: لا؛ لأن الواو لا أصالة لها في بنات الأربعة.

قوله: (والميم إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة، نحو: مقتل، **ومضرب، ومكرم، ومقياس).**

---

(1) الجهور الجريء المقدام. اللسان " ج . ه . ر " 479/1.

(2) اللسان " ت . ر . ق " 301/1.

(3) الممتع 116/1، 595/2.

(4) القلنسوة غطاء الرأس. اللسان 309/5، 310.

(5) في " أ " [فعليت] .

(6) في " أ " [ثبت] .

(7) العفريت الخبيث الداهية، والعفريت من كل شيء المبالغ. اللسان " ع . ف . ر " 374/4.

(8) اللسان " ع . ف . ر " 374/4.

(9) سقط من " أ "، وبعده في " ب " زيادة [في] .

(10) اللسان " غ . ظ . ر .ف " 44/5.

زيادة الميم أولاً في الاسم فقط، وهو إما اسم زمان أو مكان، كمقتل الحسين رضي الله عنه، أي زمان قتله، أو مكان قتله، أو مصدر كضرب مضربا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول مما زيد عن الثلاثة لفظاً، كمُكْرِم ومُكْرَم، وجاء زيادتها في "مفعال" على الكثرة، كمقياس ومضراب.

قوله: (إلا إذا عرض ما في معد، **ومعزى**، **ومأجج**، **ومهدد**، **ومنجنون**، **ومنجنيق**).

الميم في معد من نفس الكلمة؛ لقولهم: تمعددوا، أي تشبهوا بمعد بن عدنان في تقشفهم وخشونة عيشهم، واطراح زينة العجم وتنعمهم، وكانوا أهل فسق، وغلظ في المعاش[1]، قيل: هو من المعد، وهو الذي عليه في الركض يقع رجل الفارس من الدابة[2]، كأنهم شبهوا به في سوء الحال، فلو لم يحكم لميمه بالأصالة يلزم زيادة الميم في الفعل، وهو تمعدد، ويكون على تمفعل، وتمفعل ليس بأصل يحمل عليه، وإنما جاء من ذلك تمسكن وتمدرع وتمندل[3] وليس بفصيح، [و][4] إنما الكلام تسكن، وتدرع، وتندل، من السكون، قيل في تفسير المسكين: هو الكثير السكون إلى الناس، وقيل: هو الذي سكنه الفقر، أي قلل حركته[5]، ومن الدراعة، والندل وهو إخراج الدلو من البئر[6]، وقيل: هو الأخذ بسرعة، وقد سبق.

فعلم أن تمعدد تفعلل، وأن الميم فيه أصل، وقد جاء في التركيب معد في السير أسرع[7]، من باب "مَنَع" فلو جعلت الميم زائدة يلزم مجيء فعل على حرفين، وذلك ممتنع عند الكل.

أما "معزى" فالشاهد على أصالة ميمه قولهم: ماعز ومعز، فلو جعلت الميم زائدة

---

(1) اللسان " م . ع . د " 71/6.

(2) اللسان " م . ع . د " 71/6.

(3) سر الصناعة 365/1، سفر السعادة 184/1،185. الممتع 250/1، 251.

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) اللسان " س . ك . ن " 312/3.

(6) اللسان " ن . د . ل " 163/6.

(7) اللسان " م . ع . د " 70/6.

يلزم بقاء معز على حرفين.

فإن قلت: فلعل هنا حرفا محذوفا كما في دم.

قلت: لو كان محذوفا لعاد إليه في التصرف كما عاد المحذوف إلى "دم" في التصغير، فقيل: دُمَي على وزن فعيل.

فإن قلت: الألف في معزى زائدة، فلا يكون بعد [ميمه][1] ثلاثة أصول، فلا يستقيم قول المصنف.

قلت: نعم؛ [لكونها][2] زيدت للإلحاق بدرهم، فنزّلت لذلك منزلة الأصل.

وأما مأجج، وهو موضع، فترك الإدغام فيه دليل على زيادة إحدى الجيمين، فلو جعلت الميم زائدة يبقى الاسم على حرفين.

وأما مهدد وهو من أسماء النساء[3]، [فالدليل / على أصالة ميمه تركهم الإدغام فيه، [295/أ]
قيل: هو من المهد؛ لأنه أليق بالنساء[4].

وأما منجنيق][5] فالدليل على أصالة ميمه قولهم: "مجانيق"؛ لأنهم لما حذفوا النون التي بعد الميم ثبت كونها زائدة، فيمتنع زيادة الميم، وإلا يلزم اجتماع الزيادتين في أول الكلمة، وذلك ممتنع إلا في الاسم الجاري على الفعل، نحو: منطلق.

فإن قلت: ما تقول في: انقحل ؟ فالهمزة والنون فيه زائدتان، فثبت أن ما ذكرت من الاجتماع غير ممتنع.

قلت: لا اعتداد بذلك؛ لقلة نظيره، ومنجنيق فنعليل .

وأما منجنون فإنه مشتمل من حروف الزيادة على ميم وواو وثلاث نونات، فالقضاء بزيادة كافّتها ممتنع؛ لأداء ذلك إلى إبقاء الاسم على حرف واحد، وقد امتنع القضاء بزيادة

---

(1) في " ب " [ميم] .

(2) في " أ " [لكنها] .

(3) اللسان " م . ه . د " 104/6.

(4) الممتع 733/2، اللسان " م . ه . د " 104/6.

(5) سقط من " ب ".

النون الأولى؛ لإثباتهم إياها في مناجين، والواو كونها زائدة أمر مفروغ عنه، فلو قُضي بزيادة الميم يُجعل التركيب من " ن . ج . ن "، وقد ذكرنا أن الحمل على باب "سلس" بلا دليل ممتنع، فثبت أصالة الميم والنون الأولى، فتُجعل النون الثانية لاما، والكلمة رباعية، ثم تُكرر اللام، وتزاد الواو، فوزنه فعللول.

قوله: (وهي غير أول أصل، إلا في نحو: دلامص، **وقمارص، وهرماس، وزرقم).**

زيادة الميم غير أول لا يثبت إلا بدليل، فمنه [دلامص][1] وزنه فعامل؛ لحذفهم الميم في دليص، ودلاص، وهو الدرع البراق[2]، هذا قول الخليل[3]، وجوز أبو عثمان[4] أصالة [الميم][5]، والعذرة له عن حذفهم الميم في دليص ودلاص [أن الدلامص][6] يجوز أن يوافقهما معنى، ولا يكون من [تركيبهما][7]، كما أن سبطرا في معنى سبط، وليس بمشتق من تركيبه، إذ لو كان مشتقا منه لكانت الراء زائدة، وهي أصل، إذ الكلمة خماسية كحنجر، وقلة زيادة الميم حشوا تؤيد هذا المذكور[8].

والجواب أن الحرف المعلوم مجيئه زائدا إذا دل على زيادته الاشتقاق، فالواجب أن يحكم بزيادته لقيام الدليل، وقبول المحل للحكم، [ولا يلزمنا][9] أن ننظر في شيء يقل نظيره.

وأما قوله: (وقلة زيادة الميم حشوًا يؤيد المذكور) فالجواب عنه أن مثل هذا غير مانع [عن][10] إثبات الحكم بعد قيام الدليل عليه، ألا ترى أنهم عن آخرهم حكموا

---

(1) في " ب " [لامص] .

(2) اللسان " د . ل . ص " 404/2.

(3) الكتاب 325/4، سر الصناعة 363/1، ابن يعيش 153/9.

(4) المنصف 152/1، الشيرازيات 527/2، سر الصناعة 167/1، الممتع 245/1.

(5) سقط من " ب ".

(6) سقط من " ب و ج ".

(7) في " أ " [تركيبها].

(8) الشيرازيات 527/2، الممتع 92/1، 118، 239.

(9) في " أ " [ولا يلزمان].

(10) سقط من " ب و ج ".

بامتناع اجتماع الزيادتين في أول اسم غير جار، وقد حكموا بزيادة الهمزة والنون في "انقحل"؛ لقيام الدليل على ذلك، فهنا أولى أن تثبت زيادة الميم بالدليل؛ لأن زيادة الميم حشواً ليس بأبعد من الجمع بين هاتين الزيادتين.

ومنه ابن قمارص، أي قارص[1]؛ لأنه من القرص، ووزنه فماعل.

ومنه هرماس في صفة الأسد[2]؛ لأنه من الهرس، وهو الدق، ومنه الهريسة[3] والوزن فعمال.

ومنه زرقم[4] إذ لا ميم في الأزرق، وكلاهما بمعنى.

قوله: (وإذا وقعت أولا خامسة، فهي أصل كمزرنجوش، **ولا تزاد في الفعل، ولذلك استدل على أصالة ميم "معد" بتمعددوا، ونحو تمسكن، وتمدرع، وتمندل، لا اعتداد به).**

الدليل على أصالة ميمه أنهم قالوا في معناه: مرْزجوش كقرطبوس[5]، فالميم فيه بإزاء القاف في قرطبوس، إذ لو جعلت ميمه زائدة لأدى إلى بناء ليس من أبنيتهم وهو "مفعلول"، وفي الحكم بأصالتها يلزم مثال فعللول، وهو من أبنيتهم، كقرطبوس، بزنة فعللول، فعلم أنها أصلية كقاف قرطبوس، وهذا معنى قولنا: إنها بإزاء القاف في قرطبوس ومرزنجوش هو العترة، وهي نبت ينبت شعبا متفرقة[6]. ومنه سميت عشيرة الرجل الأدنون عترة[7]، ووزنه فعلنلول.

قوله: (والنون إذا وقعت آخرا بعد الألف فهي زائدة، إلا إذا قام دليل على أصالتها، في نحو: **فينان، وحسان وحمار قبان، فيمن صرف).**

---

(1) القمارص الشديد القرص. اللسان " ق . ر . ص " 233/5.

(2) اللسان " ه . ر . م . س " 330/6.

(3) اللسان " ه . ر . س " 327/6.

(4) وصف للرجل الأزرق، وقيل: وصف للمرأة إذا اشتدت زرقة عينيها، فيقال: إنها لزرقاء زرقم. اللسان " ز . ر . ق . م " 180/3.

(5) القرطبوس الناقة العظيمة، وقيل الداهية. اللسان " ق . ر . ط . ب . س" 236/5.

(6) اللسان " م . ر . ز . ج . ش" 41/6.

(7) اللسان " ع . ت . ر" 251/4.

يقال: شجرة فينانة إذا التفت أغصانها وأسود ظلها(1)، ووزنه فيعال، لا فعلال، من الفنن.

فإن قلت: ما تقول في قول المصنف في مقامة الارعواء (وعودك ريان وظلك فينان)؟ فإنه جعل الفينان خبرا عن الظلّ، ولا فنن [هناك](2).

قلت: أصله في صفة الشجر على ما قلنا، لكنه استعمل الفينان فيما ذكرت بمعنى الظليل، فكأنه قال: وظلك ظليل؛ لحصوله كثيرا بالأغصان الملتفة.

أما حسّان وحمار قبّان(3) فهما من الحسن، وقبن، عند من صرف(4)، فتكون النون فيهما أصلا.

قوله: (وكذلك الواقعة **في أول المضارع والمطاوع، نحو: نفعل، وانفعل**).

هذا عطف على (فهي زائدة)، وزيادة الواقع في أول المضارع والمطاوع معلومة بالاشتقاق، فلا حاجة بنا إلى بيانها.

قوله: (والثالثة / الساكنة **في نحو: شرنبث، وعصنصر، وغضنفر، وعرند**). [ب/212]

النون الساكنة في: شرنبث [وهو الغليظ(5)، قد وقعت موقع الألف، بدليل معاقبتها في شرنبث](6)، وشرابثُ بالضم(7)، يقال: رجل شرابث الكفين وشربثهما، أي غليظهما(8).

فلما كانت هذه النون بمنزلة الألف وجب القضاء بزيادتها؛ لأن الألف في مثل هذا الموقع زائدة، وقد سبق الكلام فيها فتأمل.

---

(1) اللسان " ف . ن . ن " 165/5.

(2) في " ب و ج " [هنالك].

(3) دويبة معروفة. اللسان " ق . ب . ن " 196/5.

(4) شرح الشافية 248/2 بالهامش، اللسان " ق . ب . ن " 196/5.

(5) اللسان "ش . ر . ب . ث" 414/3.

(6) سقط من " ب و ج ".

(7) الكتاب 322/4، سفير السعادة 315/1.

(8) اللسان " ش . ر . ب . ث " 414/3.

ثم استمر هذا الحكم في كل نون ساكنة [كنون][1] عصنصر، وهو نبت[2]، وإن لم يقل عصاصر.

وأما عُرُنْد[3] فالشاهد لزيادة نونه عوز مثال جُعُفْر، بضم الأولين وسكون الثالث.

قوله: (وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو: عنسل، عنبس، **وعفرنى، وبلهنية، وخنققيق، ونحو ذلك).**

عنسل ناقة سريعة[4] من العسلان، وهو العدو[5] فتكون نونه زائدة، وكذا نون عنبس وهو للأسد؛ لأنه من العبوس[6]، وأما عَفَرْنَى وهو الأسد[7] فوزنه فَعَلْنَى، والنون زائدة، إذ لا نون في العِفْر، بكسر الأول وسكون الثاني، وفي العفريت والعفريّة.

وأما بُلَهْنِيَة، وهي [سعة][8] العيش[9]، فنونها زائدة، والوزن فُعَلْنِيَة؛ لأنها من البله، إذ العاقل يلحظ بعين بصيرته الدنيا وتغير أحوالها، وينعم نظره[10] في مثل [سكونها][11]، عن قريب إلى ارتحالها، فيتكدر من عيشه الرغيد ما صفا، حتى كأن لم يلبس من ملابس اللذة ما صفا، وهذا خلاف [حال][12] الأبله، ولذا [قال][13] عيش أبله

---

(1) سقط من " أ ".

(2) التخمير 317/4، وقد ذكره في اللسان على أنه اسم موضع. اللسان "ع . ص . ن . ص . ر" 356/4.

(3) العرند الغليظ. اللسان " ع . ر . د " 294/4.

(4) اللسان " ع . ن . س . ل " 442/4.

(5) اللسان " ع . س . ل " 337/4.

(6) اللسان " ع . ن . ب . س " 437/4.

(7) اللسان " ع . ف . ر " 374/4.

(8) في " أ " [شقة] .

(9) اللسان " ب . ل . ه " 251/1.

(10) أنعم نظره إذا أطال الفكرة فيه. اللسان "ن . ع . م " 221/6.

(11) في " أ " [سكانها].

(12) في " ب " [أحوال].

(13) في " ب و ج " [قالوا].

أي ناعم[1] وأراد بذلك بله صاحبه.

وأما خنققيق، وهو الخفيفة من النساء[2]، من خفق البرق[3]، وقيل: هو الداهية[4]، فنونه زائدة؛ لأنها ليست في تركيب خَفَق، ووزنه فنعليل، واللام مكررة.

وقال بعض شارحي هذا الكتاب: (نونه زائدة؛ لأنه من الخفق، وهو اسم للريح التي تخفق)[5].

قوله: (والتاء أطردت زيادتها أولا في نحو: تَفْعِيل، وتَفْعَال، وتَفَعُّل، وتَفَاعُل، وفعليهما).

أراد بهما تَفَعّل وتَفَاعل، أما فعلا المصدرين السابقين فلا تاء فيهما؛ لأن الأول مصدر فعّل، والثاني مصدر الثلاثي، كالتسيار بمعنى السير[6].

قوله: (وآخرا في التأنيث والجمع).

كتمرة وتمرات.

قوله: (وفي نحو: رغبوت، **وجبروت، وعنكبوت**).

الرغبوت الرغبة[7]، والجبروت التجبر[8]، / وأما عنكبوت فالدليل على زيادة تائه [ج/189] قولهم في التكسير عناكب، فلو كانت التاء أصلا، والاسم خماسيا كعضرفوط وجب أن لا يكسّر هؤلاء على استكراه، إذ هو الحكم في تكسير الخماسيات، وعناكب قد كثر في كلامهم، فعلم أن الواو والتاء زائدتان.

قوله: (ثم هي أصل إلا في نحو: تَرْتُب، **وتَوْلج وسَنْبَتَة**).

---

(1) اللسان " ب . ل . ه " 251/1.

(2) اللسان " خ . ف . ق " 287/2.

(3) اللسان " خ . ف . ق " 286/2.

(4) اللسان " خ . ف . ق " 287/2.

(5) الإيضاح 385/2.

(6) اللسان " س . ي . ر " 378/3.

(7) الرغبة الضراعة. اللسان " ر . غ . ب" 91/3.

(8) اللسان " ج . ب . ر " 369/1.

"ترتب" بفتح التاء الأولى، وضم الثانية، الدليل على زيادة تائه عوز مثال جعْفُر بضم الفاء.

فإن قلت: فقد جاء " تُرْتُبْ " على زنة بُرْثُنْ، فما الشاهد لزيادة التاء فيه ؟

قلت: لما أمضينا الحكم بالزيادة / في المفتوح الأول، واستقر ذلك، انسحب ذلك [296/أ] الحكم على [المضموم][1] الأول؛ لاتحادهما في المعنى.

ودليل آخر على زيادة تائهما أنها بمعنى الراتب[2]، يقال شَرٌّ تُرْتُب.

وعلى هذا تاء تَنْضُب بفتح الأول، وتُتفُل بالفتح والضم .

أما تولج وهو كناس الثعلب[3]، وبمعناه الدولج أيضا فهو من الولوج، فتكون تاؤه مزيدة، كان أصله [وولجا][4]، ثم أبدلت التاء من الواو، والدال في أولج بدل من التاء في تولج[5].

وأما سنبتة فتاؤه الأولى مزيدة ووزنه فعلته، لقولهم في معناها: سنبة بزنة تمرة، يقال: مرت عليه سنبتة من الدهر، أي زمن منه[6]، قال أعرابي[7]:

أَبَا حَسَنٍ مَا زُرْتُكُمْ مُنذُ سَنْبَتَة * مِنَ الدَّهْرِ إلاَّ وَالزُّجَاجَةُ تَقْلِسُ[8]**

قوله: (والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف؛ لبيان الحركة أو **حرف المد في نحو: ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾[9]، وثمه، ووازيداه، وواغلاماه، وواغلامهوه، وانقطاع ظهرهيه).**

بيان الحركة في نحو: ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾، وثمه، وبيان حروف المد الألف والواو والياء في

---

(1) في " أ " [انضمام] .

(2) اللسان " ر . ت . ب " 30/3.

(3) اللسان " و . ل . ج " 486/6.

(4) في " أ " [ولجا].

(5) الكتاب 316/4، سر الصناعة 102/1، اللسان " و . ل . ج " 486/6.

(6) اللسان " س . ن . ب " 344/3.

(7) هو أبو الجراح يمدح أبا الحسن الكسائي. اللسان " ق . ل . س " 309/5.

(8) البيت من الطويل، قائله أبو الجراح، وهو في : اللسان " ق . ل . س " 309/5.

وقد أتى به الشارح بيانا لمعنى "سنبتة" بمعنى حقبة أو فترة من الدهر.

البيت في: أساس البلاغة " ق . ل . س " 375/2، تاج العروس " ق . ل . س " 221/4.

(9) الحاقة، من الآية "18".

الأمثلة الباقية، وهاء الوقف [حرف][1] من حروف المعاني، فلا ينبغي أن تُعد من حروف الزيادة، كما لا تعد الباء واللام في: [لزيد وبزيد][2] من تلك الحروف، وإنما عدت؛ لأنها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء، فأشبهت بالتأنيث، فكما عدت منها تاء التأنيث عدت هذه منها.

قوله: (وغير مطردة في جمع أم، وقد جاء بغير هاء، وقد جمع اللغتين من قال:

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُو * هَ فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا[3]**

وقيل: قد غلبت الأمهات في الأناسي، والأمات في البهائم).

الأم الوالدة زيدت الهاء في جمعها، [لتفخيم][4] شأنها، وخص بها الجمع؛ لأنه موضع تغيير، فوزن أمهات فعلهات، وقد جاء أمات، وقد جُمع اللغتان في البيت المذكور، ومعناه إذا أدى ببعض الناس الانتساب إلى أمهاتهم إلى دناءة، فأنت تتشرف بالانتساب إلى أمهاتك[5].

قوله: (وقد زاد هاءً في الواحد من قال[6]:

.... * أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَأسُ أَبِي)[7].**

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) في " ب و ج " [بزيد ولزيد].

(3) البيت من المتقارب، قائله مروان بن عبد الحكم، وهو في شرح أبيات المفصل 1233/2.

والشاهد فيه الأمهات، وأماتكا"، حيث استعمل الأولى في البهائم والثانية في الأناسي. وهو استعمال غير مطرد. والأكثر عكسه.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 119/2، ابن يعيش 4،3/10، شرح الشافية 383/2، رصف المباني 465. الهمع 23/1.

(4) اللسان " أ . م . م " 110/1.

(5) شرح أبيات المفصل 1233/2.

(6) هو قصي بن كلاب، كما في اللسان "أ . م . ه " 116/1، شرح أبيات المفصل 1234/2.

(7) البيت من الرجز، قائله قصي بن كلاب، وهو في : الخزانة 397/7.

وصدره: .... *** عند تناديهم بهال وهب

والشاهد فيه قوله: "أمهتي"، حيث زاد الهاء في الواحد، وهو يريد أمي.

هذا الشاعر ارتكب شذوذين:

الأول: قوله: (أمهتي) دون أمتي .

والثاني: حذف الألف من اليأس مع كونها خليقة بالثبات.

قوله: (وفي كتاب العين) .

هو الكتاب المنسوب إلى الخليل بن أحمد.

قوله: (**تأمهت**[1]، وهو مسترذل).

أي قوله (تأمهت) بمعنى اتخذت أمًّا، ليس يثبت، وإن ثبت فعلى طريقة صوغ كلمة من ظاهر لفظ أمهات، وليس ذلك بصالح لأن يعوّل عليه في الحكم بأصالة هاء الأمهات؛ لأن مدار تصرفهم الهمزة والميم، كأم وأمومة وأمات، فكيف يترك الشائع إلى مجهول لم يثبت عن الثقات؟

قوله: (**وزيدت** في إهراق **إهراقة، وفي هركولة، وهجرع، وهلقامة، عند الأخفش**).

إهراق هاؤه مزيدة، بديل ذهابها في أراق، ونظيرتها السين في اسطاع؛ لأنها تذهب في أطاع.

فإن قلت: [ما السر][2] في زيادتها ؟

قلت: هو أن يكونا عوضين من ذهاب الحركة من نفس العين، وهي فتحة الواو في أَرْوَق [وأطْوَع][3]، إذ بذهابها حصلت ثلاث تغييرات: ذهابها، والقلب، وتحريك الفاء، فجعلا عوضين [فيها][4]، وبقولنا: (في نفس العين) خرج الجواب عن اعتراض أبي العباس، فإنه قال:

=

والبيت من شواهد: الأمالي 301/2، سر الصناعة 118/2، المحتسب 224/2. التخمير 320/4. ابن يعيش 10/ 3،4، الممتع 217/1، الهمع 23/1.

(1) العين 362/2، وعبارته [تأمم فلان أما، اتخذ لنفسه أما].

(2) سقط من "ب ".

(3) في " أ " [أطرع] .

(4) في " ب و ج " [منها] .

(الحركة لو زادت من العين[1] إلي الفاء وهو الراء، فإنه في حاجة إلي التعويض)[2].

فإن قلت: الهاء في هراق بمنزلة الهمزة في أراق، فلم [لم][3] يمتنع اهراق كما امتنع اجتماع الهمزتين لتعدية الفعل ؟

قلت: الهاء [في هراق بدل من الهمزة، وفي إهراق زائدة، فلا يستنكر اجتماعهما، كيف وقد ساغ][4] في كلامهم منه قولهم:

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ مِهْرَاق[5] *** ....

وهو من إهراق، إذ لو كان من هراق لتحركت هاؤه. كما في قول امرئ القيس:

وإن شِفائي عَبْرَةٌ مهرَاقَةٌ[6] *** ....

ونظائر ما [استشهدناه][7] جمة، فعلم أن اجتماعها بريء، من أن يحوم [حوله][8] الإنكار.

ومما زيد في الهاء هِرْكَوْلَة، وهي المرأة المرتجة الأرداف؛ لأنها تركل في

---

(1) في " أ " زيادة [لكن].

(2) المقتضب 153/1، ابن يعيش 5/10، شرح الشافية 385/2.

(3) سقط من " أ ".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) البيت من البسيط، قائله ذو الرمة، وهو في ديوانه ص62، ورواية الديوان "الماء ينسكب".

وتمامه: .... *** **كَأَنَّهُ من كُلى مفريّة سربُ**

والشاهد فيه "مُهْرَاقُ"، حيث أبدلت الهاء من الهمزة وأصله من أهراق.

البيت في: اللسان " س . ر . ب " 270/1، تاج العروس " س . ر . ب " 296/1.

(6) البيت من الطويل، قائله امرؤ القيس. وهو في ديوانه ص246.

وتمامه: .... *** **فهلْ عندَ** رسم دارس **من معوَّل**

والشاهد فيه قوله "مَهْرَاقَةُ"، حيث جاءت مشتقة من هراق بدليل تحرك هاؤها.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 228/1، المنصف 40/3، المغني 351/2، الهمع 77/2.

(7) في " ب " [استشهده].

(8) في " أ و ج " [حولها].

المشي[1]، ووزنه هفعولة.

ومنه الهجرع، وهو الطويل من الرمل المنعقد[2]؛ لأنه من الجرع بفتحتين، وهو ما استوى من الرمل[3].

ومنه هلقامة عند الأخفش[4]، وهو الأسد[5]؛ لأنه اشتق من اللقم، وحكم بزيادة هائه.

وذهب غيره إلى أصالتها[6]؛ لأن الهلقامة هو الكثير البلع[7]، وليس البلع من اللقم، فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق.

قوله: (ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم: فرس سلهب؛ لقولهم: سلب).

سلهب أي طويل[8].

قوله: (والسين أطردت زيادتها في استفعل، ومع كاف الضمير فيمن كسكس، وقالوا: اسطاع **كإهراق).**

"اسطاع" قد بينا وجه زيادة سينه قبل[9]، [و][10] منهم من قال: أصله استطاع، حذف التاء وأنكر ما قلناه[11]، وما هذا القول إلا كسراب يغرُّ من بعيد، والتعويل على ما

(1) اللسان " ه . ر . ك . ل " 330/6.

(2) اللسان " ه . ج . ر . ع " 308/6.

(3) اللسان " ج . ر . ع " 410/1.

(4) سر الصناعة 123/2،122، شرح الشافية 385/2، سفر السعادة 484/1، ابن يعيش 5/10، الممتع 219/1.

(5) اللسان " ه . ل . ق . م " 347/6.

(6) سر الصناعة 123/2، ابن يعيش 5/10، سفر السعادة 484/1. الممتع 219/1.

(7) اللسان " ه . ل . ق . م " 347/6.

(8) اللسان " س . ل . ه . ب " 329/3.

(9) يقصد ما ذكره في القسم الثاني باب أبنية الفعل المزيد، حيث قال: (استفتي المصنف عن قول القائل عذت بالله واستعذت، هل بينهما فرق ؟ قال: لا بد لزيادة السين والتاء على عذت من زيادة معنى، فإن الحرفين موصوغان للطلب، فالمستعيذ عائذ وطالب للعياذ، وذلك يفيد معنى التهالك على ما هو بصدده، وعقدا القلب والنية به). المخطوط أ/240.

(10) سقط من " ب و ج ".

(11) في هذه المسألة تفصيل، فسيبويه يرى أن السين في اسطاع عوض من ذهاب حركة العين منه، ووافقه المصنف والشارح، ورد ذلك المبرد، وحجته أن الشيء لا يعوض منه إلا إذا كان معدوما، والفتحة هنا موجودة فلا =

ذكرنا؛ لأن إعراض هذا القائل عما ذكرنا إما لأن السين [لا تزاد إلا في هذا النحو، أو لأن المثال معوز الوجدان، ولكن القياس لا يأبى][1] زيادة حرف من حروف الزيادة في أي موضع زيد.

[والجواب][2] من الثاني أن قيام الدليل على زيادة حرف يلزمنا الحكم بزيادته، وتمام التقريب في دلامص[3].

قوله: (واللام جاءت مزيدة في: ذلك، وهنالك، وأولالك، قال:

.... * وَهَل يَعظُ الضِّلِّيلَ إلا أُلالِكَا)[4].**

بشهادة أن الكلم ذا، هنا، ألا، لا أنها ذال، وهنال، وألال، باللامات في أواخرها؛ لامتناع استعمالها.

والضليل مبالغة في الضال[5]، يريد أنهم ينهون عن الفساد.

قال بعض المحققين[6]: (جعلهم اللام في ذلك وأخواته من حروف الزيادة فيه

=

معنى للتعويض عن الموجود، والجمع بينهما ممتنع، وذهب الفراء إلى أن أصل اسطعت هو استطعت، وهذا مردود؛ لاطراد "اسطعت، واستطعت، عن العرب.

بيان ما ذكر في: الكتاب 285/4، المقتضب 63/1، 90، سر الصناعة 182/1، 183، ابن يعيش 6/10، الممتع 224/1- 226، شرح الشافية 371/2، 372.

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) في " ب و ج " [قوله].

(3) ص 319، من هذه الرسالة .

(4) البيت من الطويل، قائله أخ كلحبة العريني، وهو في النوادر. ص 438.

وصدره: **أَلَمْ تَكُ قَدْ جَرَّبْتَ مَا الْفَقْرُ وَالْغنَى** *** ....

ويروى: .... *** **أولالك قومي لم يكونوا أشابه** .

والشاهد فيه قوله: "**أولالك**"، حيث زاد اللام، وهو يريد أولئك إشارة إلى قومه.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 284/1، إصلاح المنطق 382، التخمير 322/4، ابن يعيش 6/10، اللسان " أ . و . ل . ي " 136/1، الهمع 76/1، الخزانة 394/1.

(5) اللسان " ض . ل . ل" 135/4.

(6) الإيضاح 390/2، 391 بتصرف، ومراده أن ما جيء به لمعنى لا يعد زائدا، وفي قوله هذا نظر..

تجوز؛ لأن اللام جيء بها للدلالة على البعيد، فلم تكن زائدة).

قوله: (وفي عبدل، **وزيدل، وفحجل**).

عـــبدل من العبد، وفحجل [وهو الأفحج][1]، من الفحج ولا لام فيه، والأفحج الذي تتدانى عقباه وتتفحج ساقاها في المشي، أي تنفتح[2].

قوله: (وفي هيقل **احتمال**).

الهـــيقل الظليم إن جعل من الهقل بالكسر وهو الظلم[3]، واللام أصل، والياء زائدة، وإن جعل من الهيق بالفتح وهو الفتى من النعام[4]، فعلى العكس.

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) اللسان " ف . ج . ح" 96/5.

(3) اللسان " ه . ق . ل" 343/6.

(4) اللسان " ه . ي . ق" 379/6.

ومن أصناف المشترك إبدال الحروف

قوله: (يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة، كقولك: أجوه، وهراق، وألا فعلت، وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك: استنجده، يوم صال زط).

البدل لا يكون إلا في المقارب، والعوض قد يكون من غير الجنس وغير المقارب، والبدل لا يقع إلا في موضع المبدل منه، بخلاف العوض، فإنه قد يكون في غير موضع المعوض عنه.

[وحروف][1] البدل على ما ذكره المصنف خمسة عشر، وقال غيره من حذاق هذا الفن أربعة عشر[2]، وهي ما في قولك: (أنجدته يوم صال زط).

وقد نص الإمام المطرّزي [رحمه الله][3] في الإيضاح في شرح المقامة الثامنة والأربعين على ما ذكروه، ولم يعد من تلك الحروف السين.

وقال بعض المحققين: (عده السين من حروف البدل خطأ بيّن؛ لأن السين لا تبدل وإنما يبدل منها، والمراد بحرف البدل المبدل لا المبدل منه، بدليل أن العين يبدل منها وليست بمعدودة من حروف البدل)[4].

والإنجاد الإعانة، والاستنجاد الاستعانة[5]، والزُّطُ جيل من الناس[6].

قوله: (فالهمزة أبدلت من حروف اللين، ومن الهاء، والعين، فإبدالها من حروف

---

(1) في " ب " [وحرف].

(2) يقـصد بحـذاق هذا الفن سيبويه ومن وافقه، فقد عدّوا حروف الزيادة أربعة عشر حرفا، فأسقطوا السين التي عدها المصنف، قال ابن الحاجب: (ولم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري، ولاوجه له)، شرح الشافية 200/3.

وقال ابن يعيش: (والأول المشهور، وهو رأي سيبويه). ابن يعيش 8/10.

والـشارح بقوله: (حذاق هذا الفن) وذكره لآراء المخالفين لمذهب المصنف يومئ إلى موافقتهم ومخالفة ما ذهب إليه. الكتاب 235/4-242، التخمير 324/4، ابن يعيش 8/10، شرح الشافية 199/3،200 مجموعة الشافية 222/2.

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) الإيضاح 392/2.

(5) اللسان " ن . ج . د " 142/6.

(6) اللسان " ز . ط . ط " 181/3.

اللين على ضربين، مطرد وغير مطرد، والمطرد على ضربين واجب وجائز، فالواجب إبدالها من ألف التأنيث في نحو: حمراء وصحراء).

الكلام فيه قد سبق في صدر الكلام.

فإن قلت: فلم لم يقل إن الأصل "حمراي"؟ قلبت الياء ألفا ثم الألف همزة، على طريقة القلب في رداء، وسينساق إليه حديثه.

قلت: التأنيث بالألف [مستمر][1] في الصفة والاسم كحبلى، وبشرى، ولم يوجد التأنيث بالياء/ إلا في هدى، فالمصير إلى المستمر أولى. [297/أ]

قوله: (والمنقلبة لاما، نحو: كساء، ورداء، وعلباء).

الأصل كساو، ورداي، أي قلبت الواو والياء ألفين لا همزتين، إذ الهمزة لا تقاربهما مقاربة الألف إياهما؛ لأن الثلاث حروف مد ولين دون الهمزة، وموجب القلب أن الألف بمنزلة الفتحة، من حيث إنها تتولد منها كما في قوله:

إِذَا الْعَجُوزُ كَبِرَتْ فَطَلِّقِ * وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ[2]**

"ولا ترضها" بدون ألف، أشبعت فتحة الضاد فتولدت منها الألف فصارت الواو والياء فيهما بمنزلتهما في دَعَوَ، ورَمِيَ، فقلبتا ألفين كما قلبتا في دعا، ورمى إياهما، ولأن الألف مدة مزيدة، فلا تعد حاجزة، فكأن الواو ولِيَت السين، والياء ولِيَت الدال، فيجب / [213/ب] القلب؛ لانفتاح ما قبلها، فلما قلبتا ألفين اجتمع ساكنان، فحركت الألف الثانية، فصارت همزة.

فإن قلت: ما ذكرت في كساء ورداء يستدعي [انقلاب][3] الياء في آي ورأي ألفا.

قلت: لا يتأتى فيهما الوجه الثاني؛ لأن الألف فيهما منقلبة عن العين، فيمتنع أن تقدر، كأنها ليست في الكلمة، على أنا نقول: لو كانت منقلبة عن زائدة فالفارق موجود؛

---

(1) في " ب " [المستمر].

(2) البيتان من الرجز، قائلهما رؤبة، وهما له في ملحق ديوانه ص179.

والشاهد فيه قوله: "ولا ترضّاها"، حيث أبقى حرف العلة مع وجود حرف الجزم، وعلة ذلك هو إشباع فتحة الضاد.

والبيت من شواهد: الخصائص 307/1، سر الصناعة 81/1، الأمالي الشجرية 86/1، الإنصاف 26/1، التخمير 4/ 428، ابن يعيش 106/10، شرح الشافية 185/3، اللسان " ر . ض . ي " 82/3، الهمع 52/1، الخزانة 359/8.

(3) في " أ " [انقلابها].

لأنها منقلبة عن متحرك، والمتحرك حاجز ركين[1]، بخلاف المدة، فهي كالنفس السادح[2] فوجودها كعدمها، فيمكن أن لا يعبأ به [في الحاجزية][3]، وعلى الوجه الأول هذا السؤال وارد، ولكن لو قلت: اللام، يلزم الجمع بين إعلالين، إعلال العين وإعلال اللام، وهو ممتنع؛ لاستلزامه الإجحاف بالكلمة.

أما العِلباء وهو عصب العنق[4]، فهمزته إلحاقية، ولذا ينون.

قوله: (أو عينا في نحو، قائل، ونائل، وبائع).

اجتمع ألفان فحركت الثانية؛ لإزالة التقاء الساكنين، فصارت همزة.

قوله: (ومن كل واو واقعة أولا، شفعت بأخرى لازمة في نحو أواصل وأواق جمعي واصلة وواقية، قال:

.... * يا عَدِيٌّ لقَد وَقَتكَ الأَوَاقِي[5]**

وأويصل تصغير واصل).

هذا متعلق بقوله: (من ألف التأنيث).

لزم الإبدال في نحو: أواصل، وأويصل، والأصل وواصل، وويصل؛ لإزالة اجتماع / الواوين؛ لما في اجتماعهما من الاستثقال، وأبدلوا الواو الأولى دون الثانية؛ لأنهم [ج/190] [لو][6] أبدلوا الثانية لأدى إلى وهم جواز تخفيفها جريا على قياس تخفيف الهمزة، فيعود ما هرب عنه.

---

(1) أي شديد. اللسان " ر . ك . ن " 116/3.

(2) أي المقيم. اللسان "س . د . ح" 262/3.

(3) سقط من " ب ".

(4) اللسان " ع . ل . ب " 404/4.

(5) البيت من الخفيف، قائله المهلهل بن ربيعة، وهو في الخزانة 165/2.

وصدره: رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ *** ....

والشاهد فيه قوله: "الأواقي"، حيث أبدلت الهمزة من الواو، والأصل وواقي، وهذا الإبدال من المطرد الواجب.

والبيت من شواهد: الشيرازيات 9/1، المقتضب 214/4، سر الصناعة 317/2، الأمالي الشجرية 9/2، ابن يعيش 8/10.

(6) سقط من " ب و ج ".

أما الأولى فلازمة لا تتغير عن حالها، وهي كونها [همزة][1] فجاز الإبدال فيها؛ لعدم ما ذكرنا من الفساد.

وقوله: (بأخرى لازمة) هكذا ذكره غيره من النحويّين[2]، وفسروا اللازم بما لا يفارق، واحترزوا بذلك عن مثل "وُورِي"، مجهول وارى، ألا ترى أن الواو الثانية عارضة، وإبدال الأولى منهما همزة من قبيل الجائز بالاتفاق.

قال بعض المحققين: (هذا ليس بمستقيم؛ لقولهم في تصغير [واصل][3] أويصل، بقلب الواو الأولى همزة، إذ الأصل "وويصل"، مع أن الواو الثانية عارضة؛ لأن المكبر أصل للمصغر، بل كونه أصلاً له أظهر من كون ما سمي فاعله أصلا لما لم يسم فاعله؛ لموافقه المصغر المكبر في الأحكام، ومخالفة ما لم يسم فاعله، والأولى أن يقال شفعت بأخرى متحركة، فبهذا زال الاعتراض بــ"وُورِى"، وظهر الفرق بين "ووری وأويصل" لفظا ومعنى، أما لفظا فبما ذكره هذا القائل من التحرك، وأما معنى فلأن الواوين إذا تحركتا أحِسَّ فيهما من الاستثقال ما لا يكون فيهما إذا كانت الثانية ساكنة، فيلزم الإبدال في الموضع الذي اشتدّ فيه الثقل، وتُجُوِّز في الموضع الذي لم يشتد فيه)[4].

وذلك رده أبو علي[5]، وقال الواو الثانية في "وُولى" مدة، والإبدال لازم كما ترى في أولى، وعنده المراد بها الواو التي تلزم الكلمة كواو وُولى[6].

ولعل الصواب أن يقال: شفعت بأخرى لازمة ومتحركة.

قوله: (والجائز إبدالها من كل واو مضمومة وقعت مفردة).

هذا غير مستقيم؛ لأن باب "ووري" من قبيل الجائز إبدال واوه، وما هي بمفردة.

وقد ذكر أن الواجب إبدال [واوه][7]، وأن تقع الثانية لازمة، فيحتاج على قياس

---

(1) في " ب " [مزيدة].

(2) سر الصناعة 317/2،318، التخمير 326/4، ابن يعيش 10/10، الممتع 332/1.

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) الإيضاح 393/2،394 بتصرف.

(5) الشيرازيات 3/1،4.

(6) الشيرازيات 8/1،9.

(7) في " ب و ج " [واو].

[قوله أن يقال: وقعت مفردة أو مشفوعة بأخرى غير لازمة، وعلى قياس][1] قول بعض المحققين: (أن يقال وقعت مضمومة ليس بعدها واو متحركة، والقياس على ما ذكرنا أن يقال مضمومة ليس بعدها واو لازمة ولا متحركة)[2].

قوله: (فاء كأجوه، أو عينا غير مدغم فيهما كأدؤر).

لك أن تقول: وجوه، وأدور بالواو، وأجوه، وأدؤر بالهمزة.

وقوله: (غير مدغم) احتراز عن نحو: التقوّل، ولم يجيء هذا الإبدال في اللام؛ لأن ضمتها إعرابية، والحركة الإعرابية لا يعتد بها؛ [لقلتها][3] في الثبوت.

وإنما جاز الإبدال هنا ولم يجب بخلاف الفصل المتقدم؛ لأن في اجتماع الواوين فرط الثقل، والواو المضمومة قريبة من الواوين؛ لكون الضمة جزء الواو، غير أن رتبتها في الثقل دون رتبتها، فأوجبوا الإبدال[4]، وجوزوه هنا حطًّا للأدنى عن رتبة الأعلى.

قوله: (أو مشفوعة عينا، كالْغُؤُور والنُّؤُور).

وهو مصدر غارت عينه[5]، النؤور دخان الشحم يعالج به الوشي حتى يخضر[6].

قوله: (وغير المطرد إبدالها من الألف في نحو: دأبة، **وشأبة، وابيأض، وادْهَأم، وعن العجاج أنه كان يهمز العألم والخأتم**[7]**، فقال:**

.... * فَخِندَفٌ هامةُ هذا العَأْلَمِ)**[8].

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) الإيضاح 395/3.

(3) في " أ و ج " [لقلها].

(4) في جميع النسخ زيادة [ثم] قبل [وجوّزوه].

(5) أي: دخلت في الرأس. اللسان "غ . و . ر" 69/5.

(6) اللسان "ن . و . ر" 275/6.

(7) سر الصناعة 90/1، الممتع 324/1، شرح الشافية 204/3.

(8) البيت من الرجز، قائله العجاج، وهو في ديوانه ص 285.

والشاهد فيه قوله: "العألم" وأصله "العالم". حيث أبدل الهمزة عن ألف، وهو إبدال غير مطرد.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 90/1، التخمير 327/4، ابن يعيش 12/10، الممتع324/1، شرح الشافية 205/3.

[هذا][1] على مذهب من جد في الهرب من التقاء الساكنين[2]، وليس هذا بمحمود؛ لأن التقاءهما في هذا كلا التقاء.

قوله: (وحُكِيَ بَأز[3]، وقَوْقَأَتِ الدجاجة)[4].

الأصل قوقى بالألف.

قوله: (قال:

يَا دَارَمَيَّ بِدَكَادِيكَ الْبُرَقْ * صَبْرَاً فَقَدْ هَيَّجت شَوْقَ المُشْتَئِق)[5].**

الدكاديك جمع دكداك، وهو الرمل المتراكم[6]، والبُرَقَةُ أرض غليظة، فيها حجارة ورمل[7]، وصبرا أي أعطني صبرا؛ لأنها لما شوقته سألها.

والمشتئق بكسر الهمزة؛ لأنه اسم فاعل، وبالتحريك زال المانع، فتعود الحركة الأصلية.

قوله: (ومن الواو غير المضمومة في نحو: إشاحة، وإفادة، وإساءة، و﴿ إِعَاءِ أَخِيهِ ﴾[8]، في قراءة[9] سعيد بن جبير[10]، وأناة، وأسماء، وأحد).

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) هي لغة بعض العرب، رواها عنهم عمرو بن عبيد، وردها أبوعثمان وغيره. الشيرازيات 574/2، المحتسب 46/1،47، سر الصناعة 76/1.

(3) حكى ذلك اللحياني. سر الصناعة 90/1، شرح الشافية 205/3.

(4) سر الصناعة 91/1، الممتع 324/1.

(5) البيت من الرجز، مجهول القائل، نسبه بعضهم لرؤبة، وليس في ديوانه، وهو في الخصائص 145/3.

والشاهد فيه قوله: "المشتئق"، والأصل "المشتاق"، فأبدل الهمزة عن ألف "المشتاق" وحركها بالكسر؛ لأن الألف بدل من واو مكسورة.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 91/1، التخمير 327/4، ابن يعيش 12/10، الممتع 325/1، المقرب161/2، شرح الشافية 250/2.

(6) اللسان " د . ك . ك" 402/2.

(7) اللسان " ب . ر . ق" 195/1.

(8) يوسف، من الآية " 76 ".

(9) المحتسب 348/1، الكشاف 268/2، البحر المحيط 332/5.

(10) هو التابعي أبو محمد سعيد بن جبير الأسدي، الوالبي بالولاء، عرض القراءة على ابن عباس، وعرض عليه =

ألحق المكسورة بالمفتوحة، وذكرهما معا، والكلام فيه يستدعي ذكر المراتب: المرتبة الأولى للواوين، الثانية للواو المضمومة، وقد ذكرنا وجهيهما ومالهما من القيود، الثالثة للواو المفتوحة؛ لأن الفتحة خفيفة دون الضمة، فتكون مفتوحة بعد المضمومة بدرجة فتنحط عنها المفتوحة بذهاب الاطراد.

أما المكسورة فتنجذب إلى المضمومة تارة وإلى المفتوحة أخرى:

وجـــه الأولـــى: أن الكـــسرة جـــزء الياء، والضمة جزء الواو، وهما يجتمعان في [نحو][1]: صعود وصعيد من القوافي، والفتحة جزء الألف، لا تجامع هي واحدة منهما، فعلم أن الكسرة والضمة أختان، فناسب أن تنجذب المكسورة إلى المضمومة.

ووجه الثاني: وهو وجه الإلحاق في الكتاب[2] أن المكسورة لا تثقل ثقل الفتحة، إذ هي ليست من نفس الواو بخلاف الضمة، فهي منها.

[298/أ] الأناة المرأة ذات الوقار، من وني، إذا ضعف[3]، وأسماء اسم امرأة / من الوسامة، وهي الحسن[4]، و"أَحَّدَ" من "وَحَّدَ"[5].

قوله: (وَأَحِّد أَحِّد في الحديث).

رأى النبي عليه السلام سعد بن أبي وقاص[6] رضي الله عنه يومئ بأصبعيه فقال عليه السلام: { أَحِّد أَحِّد }[7]، بمعنى وحِّد وحِّد، أي أشر بأصبع واحدة.

=

أبـــو عمرو بن العلاء وغيره، كان إماما يصلي بالناس في رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة ابن مسعود وأخرى بقراءة زيد بن ثابت، قتل بواسط سنة 95 هـــ. التذكرة 576/1، 577، تهذيب التهذيب 11/4-14، الأعلام 93/3.

(1) سقط من " ب و ج".

(2) الكتاب 330/4-333.

(3) اللسان "و . ن . ي" 495/6.

(4) اللسان "و . س . م" 443/6.

(5) اللسان "و . ح . د" 409/6.

(6) هـــو أبـــو إســـحاق سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب القرشي الصحابي الأمير، فاتح العراق، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، له في كتب الحديث " 271 " حديثا، توفي سنة 55 هـــ. التذكرة 571/10، 572،، تهذيب التهذيب 4/ 483، 484، الأعلام 87/3.

(7) حـــديث حسن غريب، وهو في : أبي داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تح/محمد محي الدين، المكتبة العصرية بيروت، 80/2، رقم " 1499".

قوله: (والمازني يرى الإبدال من المكسورة قياسا).

يريد أن أبا عثمان المازني ذهب إلى أن المكسورة كالمضمومة[1]، [وغيره قصر المكسورة على السماع[2]، وليس للقياس إليها سبيل كما تقاس المضمومة][3]، أي المازني يراه من قسم المطرد الجائز إبدال واوه، وغيره يراه غير مطرد إبدال واوه.

قوله: (ومن الياء في: قطع الله أدية، وفي أسنانه ألل، وقالوا: الشئمة)[4].

أدية أي يدية، وألل أي يلل، وهو قصر في الأسنان[5].

قوله: (وإبدالها من الهاء في ماءٍ **وأمواء، قال:**

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَـــــــا

مَاصِحَةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا[6]

وفي أَلْ فعلْت، وألاَ فَعَلت).

الأصل ماه، بدليل قولهم أمواه، وماهت الركية[7]، وإذا ثبت أن أصلها "ها" ثبت أن الهمزة مبدلة منها.

قالصة أي غائرة، من قلص الظل ارتفع[8]؛ لأنها إذا ارتفعت فكأنها غارت، ومصح الظِّل ذهب[9]، ورَأْدُ الضحى [ارتفاعها[1]، يعني أنها كثيرة الفيء؛ لكثرة ظلال أشجارها

---

(1) المنصف 228/1، 229.

(2) أكثر البصريين لا يراه مطردا. المنصف 229/1، سر الصناعة 96/1، 97، ابن يعيش 14/10.

(3) سقط من " أ ".

(4) هو من النادر. اللسان " ش . أ . م" 387/3.

(5) اللسان "ي . ل . ل" 519/6.

(6) البيتان من الرجز، مجهولا القائل، وهما في سر الصناعة 99/1.

والشاهد فيهما قوله: " أمواؤها " أبدلوا الهاء همزة والأصل " أمواه ".

المنـــصف 151/2، التخمير 331/4، ابن يعيش 15/10، الإيضاح 396/2، الممتع 348/1، شرح الشافية 3/ 208، رصف المباني 84، اللسان "م . و . ه" 112/6.

(7) الركية البئر تحفر، والمعنى ظهر ماؤها وكثر. اللسان "م . و . ه" 112/6.

(8) الصحاح "ق . ل . ص" 1053/3.

(9) اللسان "م . ص . ح" 61/6.

حتى يُذهِبَ ذلك رأدُ الضحى][2]، إلى أن يذهب إثر ذلك، وهو حر الشمس وأثرها[3].

فإن قلت: قد وقعت فيما أبيت؛ لأنك هربت من الجمع بين إعلالين فيما مضى، وأنت عدت إلى هذا المهروب عنه في ماء؛ لما فيه من إعلال عين وإعلال لام.

قلت: الإعلال في حروف اللين لا في غيرها، وإبدال الهاء همزة تغيير خص بعض الأحوال؛ لتقارب الحرفين، وليس بأصل وضع لعلة، فلو كان الهاء بمنزلة حرف اللين لما ساغ أمواه، كما لم يسغ كساو، [ولكان][4] هو بالهمز أجدر من ماء؛ لأن الألف في أمواه مزيدة كألف كساء، بخلاف [الألف][5] في ماء.

والهمزة في: "أَلْ" فعلت، وألاّ فعلت مبدلة من الهاء؛ لأن الكثير: هَلْ فعلت وهَلاًّ فعلت، فَجْعل الكثير في الاستعمال أصلاً أولى[6].

ومنهم من قال: إن الهاء والهمزة في هلاًّ وألاّ سواء، ويعدهما جميعا من حروف التخصيص[7]، ولا يعد "هَل وأَل" من حروف الاستفهام، وسره ما في "هل" من الكثرة الواضحة، بخلاف "هلاّ"؛ فإنه بالنسبة إلى "أَلاّ" ليس كـــ"هَل" بالنسبة إلى "أَل" في الكثرة[8].

قوله: (ومن العين في قوله:

أُبَابُ بَحرِ ضَاحكِ زَهُوقِ)[9].

=

(1) اللسان "ر . أ . د" 6/3.

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) الإيضاح 396/2، شرح أبيات المفصل 1244/2.

(4) في " ج " [ولو كان].

(5) في " ب و ج " [الأصل].

(6) هذا ما رواه أبو عبيد عن العرب. سر الصناعة 104/1، ابن يعيش 16/10.

(7) من القائلين بذلك ابن يعيش، وردّه آخرون منهم ابن الحاجب والمالقي، ابن يعيش 16/10، الإيضاح396/2، رصف المباني 84، الجنى الداني 205.

(8) الإيضاح 396/2،397.

(9) البيت من الرجز، مجهول القائل. وهو في اللسان "أ . ب . ب" 24/1، وروايته " هَزُوق ".
والشاهد فيه ما ذكره الشارح من إبدال العين همزة، وهو شاذ.

=

الهمزة في "أُباب" بدل من العين في "عُباب"، وهو معظم الماء وارتفاعه وكثرته[1]، وضحك البحر كناية عن امتلائه[2]، وزهوق أي مرتفع[3].

وفي سر أبي الفتح هزوق[4]، من اهزقّ في الضحك أكثر منه[5].

قوله: (والألف أبدلت من أختيها، ومن الهمزة والنون، فإبدالها من أختيها مطرد في نحو: قال، وباع، ودعا، ورمى، وباب، وناب، مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما).

إنما تبدل الألف من أختيها في هذه الصورة؛ لإزالة تضاعف الثقل باجتماع ثلاثة أمثال: حركة ما قبل المعتل، وحركة المعتل، ونفس المعتل، فهو بمنزلة الحركة، فيؤتى بحرف لا تمسه الحركة بأي حركة تحرك المعتل، كقال، ونال، وطال، [فقال][6] في قَوَل [بالفتح][7]، وقيل بالكسر، وطَوُل بالضم، ولا بد من أن يكون ما قبل المعتل مفتوحا؛ لامتناع مجيء الألف بعد غير الفتحة، ولذا لم يعل نحو: عوَض، وعُوَق، يقال: رجل عُوَق، للذي يعوق أصحابه[8].

قوله: (ولم يمنع ما منع من الإبدال في نحو رميا ودعوا).

ترك الإعلال فيهما لتحقق المانع عنه؛ إذ الإعلال مؤدٍ إلى الالتباس؛ إذ لو أعللت يلزم التقاء الساكنين بالألفين، فيحذف أحدهما، فيبقى "رمى، ودعا"، بالألف، ولا يدري أن ذلك للواحد أم للاثنين.

قوله: (إلا ما شذ من نحو: القَوَد، والصَيَد).

=

وقد أنكر ابن جني ذلك، وذهب إلى أن "أُباب" بزنة فُعال، من أبَّ إذا تهيأ. سر الصناعة 104/1.

والبيت من شواهد التخمير 331/4، ابن يعيش 15/10، الإيضاح 397/2، الممتع 352/1.

(1) اللسان "ع . ب . ب" 238/4.

(2) التخمير 331/4، شرح أبيات المفصل 1246/2.

(3) عن المصنف. شرح أبيات المفصل 1247/2.

(4) سر الصناعة 104/1.

(5) اللسان "ه . ز . ق" 333/6.

(6) سقط من " أ ".

(7) سقط من " ب ".

(8) اللسان "ع . و . ق" 467/4.

ترك الإعلال فيهما للتنبيه على أن الأصل في نحو: باب وناب بوب ونيب.

فإن قلت: لِمَ لم يتركوا الإعلال في اللام للتنبيه على أن الأصل في نحو عصا ورمى، عَصَوَ ورَمَيَ ؟

[قلت][1]: لأن اللام معتقب للحركات الإعرابية، فيستثقل ذلك التغيير فيه بخلاف العين، فهو مصون عن أن تحل به تلك الحركات الإعرابية.

[**قوله**][2]: **(وغير مطرد** في نحو: طائيٍ **وحاري وياجل).**

أي الإعلال يجئ مع فوات تحرك المعتل /؛ لكن لا على غير الاطراد، فالأصل في [ب/214] طائي طيئي، وفي حاري حيري، في النسبة إلى حيرة.

والفرق أن ما قبل الألف مفتوح في "طائي" ومكسور في الأصل فيٍ "حاري" وفي "يَاجِل"، وكأنهم آثروا الألف؛ لأنها مع الياء أخف من الجمع بين الياء والواو.

قوله: (وإبدالها من الهمزة لازم، في نحو: آدم، **وغير لازم في نحو: رأس).**

لاجتماع الهمزتين فيه، بخلاف نحو: رأس.

قوله: (وإبدالها من النون في الوقف **خاصة على ثلاثة أشياء: المنصوب المنون، وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبله، و"إذن" كقولك: رأيت زيداً، ﴿لَنَسْفَعًا﴾[3] و﴿فَعَلْتُهَا إِذًا﴾[4]).**

إنما قلبوا النون في هذه المواضع ألفا فرقا بين الوقف والوصل، وخصوا الألف لأمرين:

أحدهما: أن ما قبل النون مفتوح، [وكان][5] الألف به أولى.

والثاني: أن الألف تشبه النون في الخفة.

[فإن قلت][6]: قد حكى عن الخليل أن "إذن" أصلها "إذْ أَنْ"[7]، ولا تقلب نوناً، فكذا نون "إذن".

---

(1) سقط من " أ ".

(2) في " أ " [قلت].

(3) العلق، من الآية " 16 ".

(4) الشعراء، من الآية " 19 ".

(5) في " ب و ج " [وكانت] .

(6) في " ب و ج " [قوله] .

(7) شرح الكافية 46/4، الجنى الداني 363، الهمع 6/2، ونسبه المالقي إلى الكوفيين. رصف المباني 69.

[قلت][1]: "إذن" ينفصل عن الفعل فيقع آخراً كمثال الكتاب، فيعروه الوقف، بخلاف "أنْ"، فهو لا يقع / آخراً؛ لعدم الانفصال عنه، لا تقول: أحب يقوم أن، ولأن التركيب يغير [ج/191] كثيراً من الأحكام.

قوله: (والياء أبدلت من أختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي التضعيف، ومن النون، والعين، والتاء، والسين والثاء، فإبدالها من الألف في نحو: مفيتيح، **ومفاتيح، وهو مطرد).**

قلبت الألف فيهما[2] إلى التاء؛ لامتناع مجيئهما بعد الكسرة، وتحقق الواشجة[3] بين الكسرة والياء.

[قوله][4]: (ومن الواو **في نحو: ميقات، وعصى، وغاز، وغازية، وأدْل، وقيام، وانقياد، وحياض، وسيد، ولية، واغزيت، واستغزيت).**

قلبت الواو في ميقات من الوقت؛ لأن الواو الساكنة بعد الكسرة تثقل جداً، فيجاء بما هو جنس الكسرة؛ ليبرز اللفظ في حلة التحسين، متحلياً بحلي [التزيين][5].

أما عِصِيّ وأخواته فكشف القناع عن حلية الأمر فيها أن نقول الواو لاماً في فعول جمع، [فتبدل][6] ياء مع المدة مكسوراً ما قبلها، كعَصَى في "عَصَوو" جمع عصا؛ لأن اجتماع الواوين ثقيل، والياء أخف من الواو، وكسر العين في "عِصِيٍّ" بكسرتين؛ لكسر الصاد، ومثله عتوا وعتيا، فالأصل عتوا، ثم أبدل إحدى الضمتين كسرة فانقلبت الواو ياء، فقيل: عتياً بالضم، ثم اتبع الكسرة الكسرة، فقيل: "عتياً" بكسرتين؛ لتأكيد البدل.

وهي طرفاً من اسم في موضع يضم ما قبل آخره، يبدل ياء مكسوراً ما قبلها، كالأدلي في جمع "دلو" والأصل الأدلو، تحولت الضمة كسرة؛ لتنقلب الواو ياء؛ لامتناع مجيء الواو المضموم ما قبلها طرفا في الأسماء المتمكنة، وهو غير متمكن، فلا ترد نقضاً.

---

(1) في " ب و ج " [قوله] .

(2) أي في مفيتيح ومفاتيح .

(3) في " أ " زياد توضيح بالهامش [أي الرحم المتشابكة]، والوشج التداخل والتشابك، اللسان "و . ش . ج" 443/6.

(4) سقط من " ب و ج " .

(5) في " ب " [الترسين] .

(6) في " ب " [تبد] .

وهي عينا في مصدر "فَعَلَ"، عينه ألف كأيَن" على فِعال، أو على ما فيه زنة فِعال، تبدل ياء؛ لتشاكل الفعل، كقيام مصدر قام، وكانقياد مصدر انقاد، والأصل قوام، وانقواد، و"قيام" على فعال، و"انقياد" متضمن زنتهُ، فإنّ "قياداً" بزنة "قيام".

وهي عينا في جمع فعال، وواحده ساكن العين صحيح [اللام][1]، تبدل ياء؛ لأن [الواو][2] لما سكنت في الواحد صارت كأنها أعلت؛ إذ الإعلال لأجل السكون، فصار "حياض" بمنزلة قيام في استدعائهما الإعلال للمشاكلة.

[299/أ] وبقولي صحيح اللام وقع الاحتراز عن نحو "نواء" جمع ناء، وحيث لم يقل بياء/ وهي في غير صيغة "أفعل" إذا سكنت قبلها ياء غير بدل عن آخر، ولا لتصغير أوله، إلا أن الواو طرف تبدل "ياء" كسيد "والأصل سيود، وكدلية في تصغير "دلو"، والأصل "دليوة" وستطلع على سر انقلاب الواو إن شاء الله تعالى.

وقولي في (غير صيغة) "أفعل" احتراز عن نحو: "يوم"، (وسكنت) احتراز عن نحو "حيوان"، (وغير بدل عن آخر) احتراز نحو "ديوان" و("إلا أن") الإبدال هنالك جابر، وفيما نحن فيه لازم، وقد أوضحنا الفرق بينهما في صنف المصغّر[3].

(وهي غير بدل عن آخر)، تبدل ياء إذا سكنت قبل ياء في كلمة كليّة، والأصل لوية، من لوي الحبل يلويه فتله[4]، أو فيما هو في حكم كلمة، كمسلمّى في إضافة

---

(1) في " ب " [اللا] .

(2) في " ب و ج " [الياء] .

(3) يقصد ما ذكره في باب الاسم المصغر عند الكلام عن **قول المصنف:** (**والبدل غير اللازم يرد إلى أصله كما يرد في التكسير**)، حيث قال: (وهذا الضرب على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون في الفاء، ففي نحو ميزان، ومتعد ومتسر، الرد إلى الأصل في التصغير، نحو: مويزين، ومويعد، وميسر؛ لأن البدل فيهن غير لازم، أما في "ميزان" فلأنك تقول في الجمع: موازين، برد الواو الذاهبة من "موزان"، وأما في متعد ومتسر، والأصل موتعد، وميستر، فقلبوهما إلى حرف مصون عن التغيير، وهو التاء؛ ليدغموه في تاء الافتعال، فلما صغرت أعيدت الواو والياء؛ لزوال الدواعي إلى انقلابهما.

والضرب الثاني: القلب في العين، فما لم يلزم فيه البدل ففيه عود الأصل عند التحقير، كقويل، وبويب، في قيل، وباب وناب، والدليل على عدم اللزوم قوله: أقوال، كريح وأرواح، وأبواب، وأنياب، وما لزم فيه ذلك البدل فلا قلب كقُوَيّل في قايل وعُيَيْد في عيد، والأصل عَوْد، وإنما لم يعد الأصل في التحقير للزوم البدل، بدليل قولك في التكسير: أعياد، والتحقير والتكسير من وادٍ واحدٍ). اه بتصرف المخطوط أ/135، 136.

(4) اللسان " ل . و . ي " 541/5.

"مسلمون" إلى ياء المتكلم.

وهي إذا وقعت في فعل طرفاً رابعاً فصاعداً تقلب ياء كمثاليه، والأصل "اغزوت واستغزيت".

وهذه الإبدالات لما ذكرنا أن الياء أخف من الواو، والخفة مطلوبة .

قوله: (وهو مطرد في نحو: **صبية وثيرة وعليان وبيجل وهو غير مطرد).**

أصله صِبوة، من صبوت، انقلبت واوه ياء لكسرة ما قبلها، ولم يعد الساكن حاجزاً؛ لكونه غير حصين؛ لسكونه.

وثِوَرة جمع ثور، واشتقاقه من الإثارة؛ لأنه يُثير الأرض(1)، وإنما قالوا: ثيرة؛ ليفرقوا [بينه وبين ثورة الإقط](2)، كذا قال المبرد(3).

والقياس أن يقال في الموضعين ثورة(4)؛ لأن مثل هذا الجمع إنما تقلب فيه الواو ياء إذا وقعت بعدها ألف كثياب وسياط .

وجمل عليان أي مرتفع(5)، وأصله علوان؛ لأنه من "علا يعلو"، أعلت واوه لقربها من الطرف.

أما الألف فحاجز غير حصين. أما ييجل في "يوجل" فلخفة الياء(6).

قوله: (ومن الهمزة **في نحو: ذيب،** وم**ير، على ما قد سلف في تخفيفها).**

الهمزة الساكنة بعد الكسرة، وكذا المفتوحة بعدها تقلب كمثاليه، وقد تقدم الكلام في إبدال الياء من الهمزة في وجوب ذلك وجوازه، فوجوبه في نحو: ايت، وجوازه في نحو ذيب وميرة.

قوله: (ومن أحد حرفي التضعيف **في قولهم: أمليت، وقصيت أظفاري، ولا وربيك**

---

(1) اللسان " ث . و . ر " 358/1.

(2) في " ب " [بين ثورة الإقط وبينه]، وثورة الإقط القطعة من اللبن الجامد. اللسان "ث . و . ر" 358/1.

(3) المقتضب 130/1، الصحاح " ث . و . ر " 606/2، التخمير 335/4، اللسان " ث . و . ر" 358/1.

(4) أما ثيرة فهو شاذ وليس بمطرد. الكتاب 361/4، سر الصناعة 136/2.

(5) اللسان " ع . ل . و " 422/4.

(6) اللسان " و . ج . ل " 404/6.

لا أفعل، وتسريت، وتظنيت، و﴿ لَمْ يَتَسَنَّ ﴾[1] وتقَضِّيَ البازي[2] وقوله:

نَزُورُ أمْرَأً أمَّا الإلَهَ فَيَتّقي * وَأمَّا بِفِعْلِ الصَّالحينَ فَيَأْتَمِي[3]**

والتـصدية فـيمن جعلها من صد يصد، وتلعيت من اللعاعة، ودهديت، وصهصيت ومكاكي في جمع مكوك، ودياج في جمع ديجوج، وديوان في ديباج وقيراط).

هـذا علـى غير قياس، إلا أنه كثر في فعلت وتفعّلت، كقصيّت وتسرّيت، وقل في غيرهما مثل: لا وربيك، والأصل أمللت، قال:

.... * أمَلّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى المَلَوَانِ[4]**

وقصـصت، وتسررت من التسرية، وهي من السرة، وهو النكاح[5]، أو من السر؛ لأنها مكتومة، وتظنيت، ولم يتسنن من الحمإ المسنون، وهـو المتغير المنتن[6].

---

(1) البقرة، من الآية "258".

(2) البيت من الرجز، قائله العجاج، وهو في ديوانه ص83.

والبيت بتمامه: تَقَضِّيَ البَازِي إذَا البَازِي كَسَرْ

والشاهد فيه "تقضّي" والأصل "تقضّض" بإبدال الضاد الثالثة ياء، وهو شاذ.

والبيت من شواهد: الكامل 283/1، الشيرازيات 135/1، الخصائص 90/2، سر الصناعة 284/2، المحتسب 157/1، التخمير 336/4، ابن يعيش 24/10، الممتع 374/1، المقرب 171/2، اللسان " ق . ض . ض" 275/5، الهمع 157/2 .

(3) البيت من الطويل، قائله كثير عزة، وهو في ديوانه ص 300، وروايته "تزور" بالتاء.

والشاهد فيه "فَيَأْتمي" وأصله "فيأتمّ" فأبدل الثانية ياءً؛ لكراهة التضعيف.

والبيت من شواهد سر الصناعة 285/2، التخمير 336/4، ابن يعيش 24/10، الممتع374/1، المقرب172/2، اللسان " أ . م . م " 109/1.

(4) البيت من الطويل، قائله تميم بن مقبل، وهو في ديوانه ص237.

وصدره: أَلاَ يَا دِيَارَ الحَيّ بالسَّبُعَانِ *** ....

والشاهد فيه "أملّ"، حيث أتى به الشارح شاهداً على أن أصل أمليت هو "أمللت" بلامين، أبدلت الثانية منهما ياء تخفيفا.

والبيت من شواهد: الكتاب 259/4، إصلاح المنطق 394، الخصائص 202/3، اللسان "س . ب . ع" 238/3، الخزانة 302/7 .

(5) اللسان " س . ر . ر " 274/3 .

(6) الكشاف 313/2، اللسان " س . ن . ن " 353/3 .

[إبـــدال][1] الـــياء من النون الأخيرة، ثم حذف الياء[2] للجزم، كما في ﴿[لم][3] تخش﴾[4] وتقضض البازي من الانقضاض[5]، و"فيأتمّ" أي فيقتدي[6] إبدال الياء من الميم الثانـــية، والتصددة عند من جعل التصدية مشتقاً من صد[7]، فالحاصل أن اشتقاق التصدية مـــن التصفيق[8]، وفي التنزيل ﴿ مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾[9]، والتصفيق وضع الكف بالكف[10]، والتـــشديد فـــيه للتكثيـــر، وتفعلـــة في مصدر المضاعف من باب فعّل، كالمرفوض، بل المـــستعمل في مصدره هو التفعيل؛ لحصول الفصل بين المثلين بالياء في ذلك، فلما خرج المـــصدر علـــى ما هو المرفوض أبدل من أحد المثلين ياء؛ ليبرر من حيث الظاهر على المستعمل، وهو تفعلة في مصدر المعتل اللام [كالتربية][11] في مصدر ربّى.

أما تلعيت فمن قولهم: خرجنا نتلعى، أي خرجنا نطلب الإلعاع، وهو بقل ناعم، وأول نبت[12]، أصله تلععت، أبدلوا من العين الأخيرة ياء؛ استثقالاً للعينات الثلاث.

وأما دهديت وصهصيت فأصلهما دهدهت الحجر[13]، وصهصهت أي قلت له: صَهْ صهْ[14].

---

(1) في " ج " [أبدل] .

(2) في " ج " زيادة [من الميم الثانية] .

(3) سقط من " ب و ج " .

(4) التوبة، من الآية "18".

(5) أي أسرع في طيرانه، اللسان " ق . ض . ض" 275/5 .

(6) اللسان " أ . م . م " 109/1 .

(7) هـــو أبو عبيدة، وأنكر ذلك أبو جعفر الرستمي، وجعلها مشتقا من الصدى. سر الصناعة 286/2، ابن يعيش 25/10، اللسان " ص . د . د " 20/4.

(8) اللسان " ص . د . د " 20/4 .

(9) الأنفال، من الآية "35" .

(10) اللسان " ص . ف . ق " 51/4 .

(11) في " ج " [كالتبرئة] .

(12) اللسان " ل . ع . ع " 503/5 .

(13) سفر السعادة 274/1، اللسان " د . ه . د . ه " 421/2، اللسان "د . ه . د . ي " 422/2.

(14) اللسان " ص . ه . ص . ه " 82/4.

وأمـــا مكاكـــي فأصــــله مكاكــيك، وكذا دياجيّ أصله دياجيج، والمكوك مكيال ستة أمْناَء[1]، والديجوج الظلمة[2].

وأما "ديوان" وأخواته فأصلها "دوّان" من دوّن الشيء جمعه[3]، ويجمع على دواوين، فلـــو كانـــت الياء أصلية لجمع على دياوين، وديّاج وقرّاط، بدليل أنهما جمعا على ديايج بالياءين، وقراريط بالراءين .

قوله: (وشيراز، وديماس، فيمن قال: شرارير، ودماميس، وقوله:

وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ[4]

أبدل الياء من التاء الأولى في "اتصلت").

بعــضهم يجمعها على "شياريز، ودياميس[5]، والشيراز [شرّاز][6]، والديماس في دِمّاس سجن للحجاج[7]، والدليل على أن أصلها شرّار ودمّاس قوله: شرارير، ودماميس.

وإنمـــا أبدل أحد حرفي التضعيف في "دوّان" وأخواته كراهية أن تلتبس بالمصادر، نحـــو: كلمته كلاماً، وقاتلته قتالاً، وخصت الياء بالقيام مقام الذاهب من حرفي التضعيف؛ لأنه من حروف اللين، وهو قابل لانكسار ما قبله بخلاف أخويه.

قوله: (ومما سوى ذلك في قولهم: أناسي وظرابي).

إشارة إلى أحد حرفي التضعيف [والهمزة][8] وغيرهما مما سلف.

---

(1) جمع "مَنا " وهو ميزان أو ميكال، اللسان " م . ك . ك " 82/6، اللسان " م . ن. ي " 103/6.

(2) اللسان " د . ج . ج " 357/2.

(3) اللسان " ن . و . ن " 435/2.

(4) البيت من الرجز، مجهول القائل، وهو في سر الصناعة 287/2.

وقبله: **قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كَلَّ مَنْشَدِ**

والشاهد فيه "وايْتَصلت"، حيث أبدلت الياءَ من التاء الأولى المبدلة من الواو التي هي فاء، والأصل "اوتصلت".

والبيت في: التخمير 341/4، ابن يعيش 24/10، الإيضاح 401/2، الممتع 378/1، اللسان " و . ص . ل" 449/6 .

(5) ابن جني، سر الصناعة 276/2،277.

(6) سقط من جميع النسخ .

(7) اللـــسان " د . م . س" 412/2، وســـمي الـــسجن دَيْماســـاً لظلمـــته، والديماس ما كان في جوف الأرض من البيوت والأسراب. سفر السعادة 276/1 .

(8) في " ب و ج " [فالهمزة] .

والقياس في "أناسي وظرابي" أناسين وظرابين؛ لأنهما جمع إنسان وظَرِبَان[1].

قوله: (وقوله: وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ

وَلِضَفَادِي جَمِّةٍ نَقَانِقُ)[2].

البيت شاهد على إبدال التاء من العين، والأصل "لضفادع جمة".

والمنهل مثل المصنع[3]، والحوازق جمع حازق وحازقة، والحزق الحبس[4].

يعني ليس له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله، ويجوز أن يريد [أن][5] جوانبه لا تمنع الواردة، بل كلها منهلة لمن يرده.

والنقانق جمع نقنقة، وهي الصوت[6]، وجمُّه معظمه وكثرته[7].

قوله: (وقوله يصف عقابا:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ مُتَمَّرَةٍ * مِنْ الثَّعَالِي وَوَخْزُ مِنْ أَرَانِيهَا**[8]

وقوله: إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةُ فِسَالٍ * فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سادِي**[9]

---

(1) دُوَيبَّةٌ شبه الكلب، أصم الأذنين، طويل الخرطوم. اللسان " ظ . ر . ب " 221/4.

(2) البيتان من الرجز، قائلهما خلف الأحمر، وهما له في شرح أبيات المفصل 1253/2.

وموضع الشاهد فيه "لضفادي" كما بينه الشارح.

والبيت من شواهد: الكتاب 273/2، المقتضب 247/1، سر الصناعة 286/2، التخمير 341/4، ابن يعيش 24/10، الإيضاح 402/2، شرح الشافية 212/3، الممتع 376/1.

(3) المنهل المشرب، وقيل: الموضع الذي فيه المشرب. اللسان " ن . هـ . ل " 268/6.

(4) الحزق الشدّ والحبس، شرح أبيات المفصل 1253/2، والحزق الشد والتضييق. اللسان "ح . ز . ق " 74/2.

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) اللسان "ن . ق . ق" 248/6 .

(7) اللسان عادة "ج . م . م" 462/1 .

(8) البيت من البسيط، مختلف في قائله اختلافاً كثيراً، نسبه الخوارزمي في شرح أبيات المفصل إلى أبي كاهل اليشكري. تفصيل ذلك بالهامش 1255/2.

وقد بين الشارح موضعي الشاهد فيه "الثعالي، أرانيها" أراد "الثعالب، أرانبها" فأبدل الياء من الباء.

والبيت من شواهد: الكتاب 273/2، المقتضب 242/1، سر الصناعة 272/2، التخمير 342/4، الإيضاح 2/ 402، الممتع 369/1، شرح الشافية 212/3، اللسان "ث . ع . ل" 335/1، الهمع 181/1.

(9) البيت من الوافر، مختلف في قائله، قيل هو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص 459، وقيل غير ذلك.

=

وقوله: **قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي *** وَأَنْتَ بِالْهِجْرَانِ لاَ تُبَالِي)**[1].

البيت الأول شاهد على إبدال الباء؛ حيث لم يقل: "أرانبها" بنقطة تحتانية، بل قال: بنقطتين.

وقبله: **كَأَنَّ رَحْلِى على شَغْوَاء حَاذِرَةٍ *** ظَمْيَاءَ قَدْ بُلَّ مِنْ طلٍّ خَوَافِيهَا**[2]

الشغواء العقاب[3]، شبه راحلته [في سرعتها بالعقاب][4]، وظمياء إما تضرب إلى السواد[5] [أو عطشى][6] إلى دم الصيد، والطل مطر ضعيف[7]، والخوافي ريش جناحها[8]، وإذا بلها الطل أسرعت، والضمير في لها للعقاب، أي ولها في وكرها أشارير لحم قد خففته وبسطته، والإشرارة بالكسر القطعة من القديد[9]، تتمرة تقطعه صغارا[10]، واللحم المتمر المقطع[11]، والوخز شيء منه[12]، وليس بالكثير.

أما البيتان الأخيران ففي الأول إبدال الياء من السين، وفي الثاني من الثاء.

=

تفصيل ذلك في: شرح أبيات المفصل بالهامش 1259/2.

وقد بين الشارح موضع الشاهد فيه وهو قوله: "سادي" أراد السادس.

والبيت من شواهد: إصلاح المنطق 301، سرالصناعة 271/2، التخمير342/4، ابن يعيش 24/10، الممتع 368/1.

(1) البيتان من الرجز، مجهولاً القائل، وهما في سر الصناعة 287/2.

والشاهد فيهما قوله "الثالي" كما وضحه الشارع، وأراد بالثالي الثالث.

والبيت من شواهد: التخمير 342/4، ابن يعيش 24/10، الإيضاح 403/2، شرح الشافية 213/3، الممتع 1/ 378، الهمع 157/2.

(2) البيت في الأغاني 100/13 نسبه لأبي كاهل .

(3) اللسان " ش . غ . و " 450/3 .

(4) سقط من " ج "، وبدله [بسرعة العقاب] .

(5) اللسان " ظ . م . ا " 230/4.

(6) في " ب و ج " [وعطشى] .

(7) اللسان " ط . ل . ل " 191/4 .

(8) اللسان " خ . ف . ا " 289/2 .

(9) اللسان " ط . ر . ر " 418/3 .

(10) اللسان " ت . م . ر " 1 /310.

(11) اللسان " ت . م . ر " 310/1 .

(12) اللسان " و . خ . ز " 413/6 .

والفِسَالُ جمع "فَسْلٍ" بفتح الفاء وسكون السين الرَّذْل[1].

قوله: (والواو تبدل من أختيها، ومن الهمزة، فإبدالها من الألف في نحو: ضوارب وضويرب، **تصغير ضِرَاب، مصدر ضارب، وأوادم وأويدم).**

لأنك لما ضممت الضاد في ضويرب للتصغير امتنع مجيء الألف؛ لأنها [لا تقر][2] بعد الضمة، فأبدل من الألف ما هو أقرب إلى الضمة وهو الواو، وحملوا التكسير على التصغير؛ لأنهما من وادٍ واحدٍ، / ولكل واحدٍ منها حالة تلحق الاسم في مقداره، [أ/300] فالتصغير تقليل، والتكسير تكثير، وإن كان ذلك من حيث القدر، وهذا من حيث العدد.

وأوادم جمع أدمة، / وأويدم تصغير آدم اسم الفاعل من أدم الطعام[3]. [ب/215]

قوله: (وَرَحَوِيّ وَعَصَوِي، وإلوان تثنية إِلى اسماً).

الواو في هذه الثلاثة بدل من الألف.

[قوله][4]: (ومن الياء في نحو: "موقن، **وطوبي"، مما سكن ياؤه غير مدغمة، وانضم ما قبلها، وفي ضويرب تصغير ضِرَاب مصدر ضاربه).**

الواو تبدل من الياء الساكنة المضموم ما قبلها كمثاليه، والأصل ميقن، طيبي، اسم فاعل من أيقن، ومصدر من طاب يطيب، والعلة أن الياء الساكنة ضعيفة، فيثقل التلفظ بها بعد الضمة، فيجاء بما يجانس الضمة وهو الواو؛ للتحسين، فإن تحركت ذهب الإبدال؛ لتقوى الياء بالحركة، كقولك في تصغير موقن مييقن، / دون مُوَيْقن، هذا إذا لم تكن [ج/192] مدغمة، إذ الإدغام يصونها من الإبدال؛ لأن حرف العلة يلتحق بالحروف الصحيحة إذا أدغم، ألا ترى أن الروض في قافية [والنقض في أخرى من السناد[5]، وهو من عيوب القوافي، بخلاف الدوّ في قافية][6] والدلو في أخرى، فعلم أن الواو الأولى من "الدوّ"

---

(1) اللسان " ف . س . ل " 130/5.

(2) في " ب و ج " [لم تقر] .

(3) اللسان " أ . د . م " 51،52/1.

(4) سقط من " ب و ج " .

(5) هو سناد الردف: وهو من العيوب التي ترد على ما قبل الروي من القافية: حقي، ممدوح، العروض الواضح، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1981ف، ط/5، 426..

(6) سقط من " ب و ج ".

بمنـــزلة اللام من "الدلو"؛ لما مسها من الإدغام، والسر فى ذلك أن المدغم مع المدغم فيه بمنـــزلة حرف واحد، والمدغم فيه متحرك فيلتحق بالحروف الصحيحة؛ لتقويّه بالحركة، فيزول الإبدال في نحو: "صُيَّم، ونُيَّم، زواله من "مُيَيْقِن" تصغير "موقن".

قوله: (وفي بَقْوَى وبَوْطَرْ من بيطر).

أصـــله "بَقْـــيَا" من أبقى عليه أشفق، وهو من "بَقَى"، فكأنه طلب بقاءه، و"بقى" يائي [وكـــل][1] اســـم علـــى "فَعْلَى"، ولامها ياء فإنها تقلب واواً؛ للفرق بين الاسم والصفة، كالدعوى، والشروى، والبقوى.

أمـــا "بَوْطَـــرَ" فإنها في الأصل ياء ساكنة، قد انضم ما قبلها، فوجب أن ينقلب واواً، و"بوطر" من "بيطر" وهو يائي، ومنه البيطار[2].

قـــوله: (وهذا أمر ممضوّ عليه، وهو نُهُوٌّ عن المنكر، وفِي الجباوة، ومن الهمزة في نحو: جونة وجون[3]، كما سلف في تخفيفهما).

الأصل "ممضوي"، بزنة مفعول من المضِي، و"[نهوىِ]" [4] على فعول، من النهي، وهـــذا علـــى غير [قياس، ولأن الاسم][5] إذا كان آخره ياء قبلها واو، مضموم ما قبلها وجب جعلها ياء مشددة، مكسوراً ما قبلها كما سيأتي.

ويقـــال: جبـــيت الخـــراج جباية، وليس هنا شيء يوجب القلب، وإنما ذلك لتقارب الحرفين كما في "ماء"، والأصل "ماه".

قـــوله: (والمـــيم أبدلت من الواو واللام والنون والباء، فإبدالها من الواو في فم وحدها، **ومن اللام في لغة طيء، في نحو ما روى النمر بن تولب[6] عن رسول الله ﷺ**

(1) في " ب و ج " [كل] .

(2) البيطار معالج الدواب، اللسان " ب . ط . ر " 219/1.

(3) سبق الحديث عنهما في باب " تخفيف الهمزة " من هذا القسم. يراجع ص 239 من هذه الرسالة ..

(4) في " أ " [نهي] .

(5) في " ب و ج [قياس لاسم] .

(6) هو النمر بن تولب بن زهير العكلي، صحابي شاعر، من المخضرمين المعمَّرين، أسلم وهو كبير، كان وجيها في قومه كريماً، حسن الشعر، توفي 14 هـــ. التهذيب 474/10، الخزانة 321/1، 322، الأعلام 48/8.

ـ وقيل أنه لم يروغير هذا – [لَيْسَ مِن امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ][1]).

أصـــله فَوَاه وفاه يفوه، وتفوهت، ومما ذكرنا خرج قول بعضهم "فمّ"[2] بالتشديد عن كونه شاهداً؛ لأصالة الميم؛ لأن تصرفهم لم يَدُرْ على الميم كما أريناكه آنفا.

فإن قلت: ما تقول في مجيء "فموان"، في قوله:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيِّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[3] * ....**

قلـــت: المـــيم بدل من الواو، فكأنه جعل الميم مزيداً، وردَّ الواو وجمع بين العوض والمعوّض عنه.

قوله: (ومن النون في نحو: عمبر وشمباء، مما وقعت فيه النون ساكنة قبل، وفي قوله رؤبة:

يَا هَالُ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ

وَكَفِّكِ المُخَضَّـــــبِ البَنَامِ[4]

وطامّهُ الله على الخير).

المـــيم تبدل من النون الساكنة قبل الباء، نحو: عنبر، وشنباء، اللفظ بالميم، والكتابة بالـــنون، والعلـــة أن الباء من الشفة، والنون غنة في الخيشوم، فاللفظ بها ساكنة قبل الباء

---

(1) مضى الكلام عنه في قسم الحروف باب اللامات. تراجع ص 184 من هذه الرسالة .

(2) يقصد قول العجاج في أرجوزته: **يَالَيْتها قَدْ خَرَجَتْ من فَمِّه**

وهو في الخزانة 496/4 .

وقـد استـشهد بـه ابن الأعرابي وأبو إسحاق على أصالة الميم، والصحيح أنه جاء على الضرورة كما ذكر ذلك سيبويه. الكتاب 365/3، المحتسب 238/2، ابن يعيش 33/10، 34، اللسان " ف . و . ه" 175/5.

(3) البيت من الطويل، قائله الفرزدق، وهو في ديوانه 215/1.

وتمامه: .... *** **عَلَىَ النَّابِحِ الْعَاوِي أشَدّ رِجَامِ**

والشاهد فيه "فمويهما"، حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل من الواو في "فم"، وقد غَلَّطَ فِي هذا، وعده سيبويه من قبيل الضرورة.

البيت في: الكتاب 365/3، المحتسب 238/2، الإنصاف 345/1، شرح الشافية 215/3 .

(4) البيتان من الرجز، قائلهما رؤبة وهما في ديوانه 144.

والـشاهد فـيه "البنام" أراد البنان، فأبدل الميم من النون للضرورة الشعرية، ولم يؤنث؛ لأن المؤنث بغير العلامة يجوز تذكيره حملاً على اللفظ.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 358/1، التخمير 347/4، ابن يعيش 33/10، شرح الشافية 216/3.

مستثقل؛ لما فيه من الخروج من الخيشوم إلى الشفة، فإذا ما تحركت والغنة تنزاح، فينتزح الثقل، نحو: الشنب، وهو رقة الأسنان وعذوبة[1]، قال الأصمعي[2]: (بَرَدِ الفم والأسنان)[3]، ومنه الشنباء، وهي تأنيث الأشنب، وقد أبدلت من النون المتحركة، كالبنام في البنان في قول رؤبة، التمتام المرأة التي تكثر في كلامها التاآت[4]، وكطامةُ في طانه على الخير جبله[5].

قوله: (ومن الباء في بنات مخر، **وما زلت راتما على هذا، ورأيته من كثم، وقوله:**

فَبَادَرَتْ شَاتَهَا عَجْلَى مُثَابِرَةً * حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنَى جِيدِهَا نُغَمَا**[6]

قال ابن الأعرابى[7]: (أراد نغبا)[8].

[بنات مَخَر][9] سحائب بيض رقاق لجين قبل الصيف[10]، والميم فيه بدل من الباء، واشتقاقه من البخار، وكذلك الميم في "راتم" بدل من الباء في رَتَبَ رُتُوباً ثبت[11]، وكذا

---

(1) اللسان " ش . ن . ب " 478/3 .

(2) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي المشهور بالأصمعي، أشهر رواة العرب، كان إماماً في الأخبار والنوادر والغرائب، من مصنفاته "الأضداد، والأصمعيات"، توفي 216 هـ. إنباه الرواة 197/2، الأعلام 162/4.

(3) اللسان " ش . ن . ب " 478/3 .

(4) اللسان " ت . م . م " 313/1 .

(5) اللسان " ط . ي . ن " 216/4، ولا تصرف له في غير هذا الموضع. سر الصناعة 361/1 .

(6) البيت من البسيط، مجهول القائل، وهو في سر الصناعة 361/1، ونسبه بعضهم إلى رؤبة، ولا وجود له في ديوانه، تفصيل ذلك في: شرح أبيات المفصل 1263/2 بالهامش.

والشاهد فيه "نُغما" أراد "نُغُبًا" فأبدل الباء ميما للضرورة.

والبيت من شواهد: التخمير 348/4، ابن يعيش 33/10، الممتع 393/1، اللسان "ن . غ . ب" 223/6 .

(7) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، نحوي لغوي راوية، من أهل الكوفة، تتلمذ على الكسائي، وعنه ثعلب، له مصنفات منها: "النوادر ومعاني الشعر"، توفي231 هـ. البغية105/1، الأعلام 131/6.

(8) سر الصناعة 361/1 .

(9) زيادة للتوضيح .

(10) اللسان " م . خ . ر" 25/6 .

(11) اللسان " ر . ت . ب " 30/3 .

الميم في "كثم" والأصل "كثب"، وهو القرن وأكثبك الصيد أمكنك[1].

وكـذا المـيم فـي "نُغُما" في البيت، المثابرة والمواظبة[2]، و"مَحْنَى جيدِها" منعطف عنقها، كأنه يريد بالاستقاء هنا الحلب، أي كأن من حقها أن تذبحها [فتحلبها][3] دما، فما ذبحتها، ولكن حلبتها لبنا، والنُغَب جمع نُغْبَة، وهي الجرعة[4].

قوله: (والنون أبدلت من الواو، واللام، في صنعاني، وبهراني، ولعنّ بمعنى لعلّ).

الهمزة في صنعاء [لازمُ][5] انقلابها إلى الواو عند النسبة، كحسناوي، وصحراوي فـي النسبة إلى حسناء وصحراء، وكان القياس أن يقال صنعاوي ونهراوي، فأبدلت من واوهما نون.

وذهب بعضهم إلى أنها بدل من الهمزة[6]، لكن الهمزة لا تقارب النون مقاربة الواو إياهـا، فـإن شئت فانظر إلى مخرجيهما، ومخرج الهمزة، وإلى مالهما ولها من اختلاف الحالتين، فهي من الحروف الشديدة، وهما مما بين الشديدة والرخوة، وسنذكر لك هذا فيما بعد إن شاء الله تعالى، فجعل النون بدلاً مما يقاربها أولى.

فإن قلت: ففيما ذكرت يغير الحرف مرتين، لا فيما ذكره أولئك.

قلت: لما لزمت في صحراء نيابة الواو عن الهمزة صارت الواو كأنها أصل بنفسها أبدلت إلى نون.

قـوله: (والـتاء أبدلت من الواو، والياء، والسين، والصاد، والباء، فإبدالها من الواو فاء في نحو: اتعد، وأتلجه، قال:

---

(1) اللسان " ك . ث . ب " 375/5 .

(2) اللسان " ث . ب . ر " 326/1 .

(3) في " أ " [فتجعلها] .

(4) اللسان " ن . غ . ب " 223/6 .

(5) في " ب و ج " [لزم] .

(6) مـذهب سيبويه أن النون بدل من الواو؛ لأنه لا مقاربة في المخرج بين الهمزة والنون، وهو مذهب الجمهور، وذهب المبرد وابن جني وابن عصفور وآخرون إلى أن النون بدل من الهمزة. الكتاب 319/4، سر الصناعة 7،8/2، ابن يعيش 36/10، شرح الشافية 219،218/3، الممتع 395/1.

.... *** مُثْلِجُ كَفَّيْهِ فِي قُتَرِهْ[1]

وتجـــاه، وتيقور، وتكلان، وتكأة، وتكلة، وتخمة، وتهمة، وتقية، وتقوى، وتترى، وتوراة، وتولج، وتراث، وتلاد).

الأصل أو تعد من الوعد، وأولجه من الولوج، وأول البيت:

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ *** ....

مُتْلِج أي مُولِجٍ، والقُتَر جمع قُتْرَة، [وهي][2] ناموس الصائد[3].

ووُجَاه من الوجه، ويُقُور من الوقار، ووُكْلان؛ لأن التُكْلان اسم من التوكل، وهو إظهـــار العجز والاعتماد على الغير[4]، ووكَأة؛ لأن التُكَأة هو كثير الاتكاء، وهو أيضاً ما يـــتكأ علـــيه[5]، والدليل على أن تأءه واو قولهم: توكأت بالواو قبل الكاف، ووُكَلَةٌ، يقال: فلان تكلة [و][6] وكلة أي عاجز، فكل أمره إلى الناس[7]، ووُخَمَه من الوخامة[8]، ووَهَمَة مـــن الوهم؛ لأنه أمر يقع في قلب الإنسان كالظن[9]، ووَقِيَّة، ووَقْوَى؛ لأنهما من الوقاية، وهـــي الحفـــظ والاحتـــراس[10]؛ لأن التقوى احتراس للنفس [عن][11] عذاب الله [عز

(1) البيت من المديد، قائله امرؤ القيس، وهو في ديوان 208.

والشاهد فيه "مُتْلِج" أراد مولج، فأبدل الواو تاء، وهو أبدال غير مطرد.

البـــيت فـــي: الشعر والشعراء 125/1، الأغاني 95/9، التخمير 349/4، ابن يعيش 36/10، شرح شواهد الشافية 466/4.

(2) في " ج " [وهو] .

(3) اللسان " ق . ت . ر " 198/5.

(4) اللسان " و . ك . ل " 484/6.

(5) اللسان " و . ك . أ " 481/6.

(6) سقط من " ج ".

(7) اللسان " و . ك . أ " 484/6 .

(8) الوخامة الثقل، ومنه وخم الطعام إذا ثقل فلم يستمرأ. اللسان " و . خ . م " 414/6 .

(9) اللسان " و . هـــ . م " 498/6 .

(10) اللسان " و . ق . ي " 479/6 .

(11) في " ب و ج " [من] .

وجـــل][1]، ومنه اتقى بالترس جعله واقياً لنفسه، و "وَتْرى" من تواترت الكتب والأخبار، أي بعـــضها عقـــيب بعـــض[2]، ومعنى "تترى" أيضاً كذلك، وألفه للتأنيث فيمن لم ينون، وللإلحـــاق فيمن نوّن[3]، والأول أقيس؛ لأن ألف الإلحاق لم يدخل على المصادر، ودخول ألـــف التأنـــيث عليها كثير شائع، كالدعوى، ووَوْراة هي فوعلة قلبت الأولى؛ لئلا تجتمع واوان في أول الكلمة، نحو: "تَوْلَج " وَوْلَج"، وهذا كتسمية القرآن نوراً، وتاؤها للتأنيث؛ / [301/أ] [لأنهـــا] [4] تصير هاء في الوقف، وولج من الولوج؛ لأن التَوْلَج كناس الوحش الذي يلج فيه[5].

ودليل آخر أنك لا تكاد تجد "تَفْعَل" في الكلام اسما، وفوعل كثير، ووراث من ورث، وولاد؛ لأنه المال القديم الذي ولد عندك[6].

قوله: (ولامًا في أخت، وبنت، وهنت، وكلتا).

"بنت" التاء بدل من الواو في "بنو" إذ لو كانت للتأنيث [لانفتح][7] ما قبلها، كما في كـــريمة، كأنهم عدوْا بـــ"فعَل" بفتحتين إلى فِعْل بكسر الفاء وسكون العين، كأنه بنوة حذف الـــواو، فبقي بنة، وعلى بنة جاءت بنات، ثم كسر الأول وأسكن الثاني؛ لئلا يظن أن التاء للتأنيث.

وكذا "أخت" أصله "أَخَوَة" بالفتحات، حذفت الواو وغيرت الصيغة لما قلنا آنفا.

[والجـــواب][8] عـــن سقوط التاء منهما عند الخليل وسيبويه في النسبة نحو: بنوي

---

(1) في " ب " [تعالى]، وفي " ج " [جل وعز].

(2) اللسان " و . ت . ر " 395/6 .

(3) فـــي " تترى " لغتان عن العرب، التنوين وتركه، فمن لم ينون جعل الألف للتأنيث كسكرى، ومن نوّنها جعلها للإلحاق بمنزله "أرطى". سر الصناعة 138/1، ابن يعيش 38/10، اللسان " و . ت . ر" 395/6.

(4) سقط من " أ " .

(5) اللسان " و . ل . ج " 486/6 .

(6) اللسان " و . ل . د " 306/1.

(7) في " ج " [لا انفتح] .

(8) سقط من " ج ".

وأخوي[1]، بفتحتين؛ لعودهما إلى [أمثالهما][2]، مع أن هذه التاء ليست للتأنيث، وقد مرّ مرة[3].

وأما "هنت" تأنيث هن، فالدليل على كون تائه بدلاً من الواو قولهم: "هنوات".

وأما "كلتا" فأصله كِلْوَا[4]، وألفه للتأنيث كألف حبلى؛ لأن إبدال التاء من الواو كثير، فالحمــل علــى الأكثر أولى، وقيل إنها مبدلة من الياء[5]؛ لأن الإعلال بالياء أكثر، وهذا معــل، فــتحمل عليه، وقيل: التاء زائدة للتأنيث، والألف لام، ووزنه "فعتل"[6]، ولكن هذا مثال لا اعتداد به، وقول لا تعويل عليه، ولأن تاء التأنيث لا تقع وسطا، وكأن هذا القائل رأى انقــلاب الألف في قولهم: كليهما فحكم بأنها لام، كألف [كلا][7]؛ لأن ألف التأنيث تجيء لمعنى، فيأبى القياس تغييرها.

والجــواب: أن الصيغة لما غيرت في التذكير لم يبق لهم كثير عناية بالألف، فقلبوها إجراء للفرع وهو المؤنث مجرى الأصل، وهو المذكر، كما هو دأبهم .

قوله: ([ومن][8]، **الياء فاء في نحو: اتسر، ولا ما في نحو: أسنتو وثنتان وكيت وذيت).**

---

(1) مذهب الخليل وسيبويه في النسبة إلى بنت وأخت، بنويّ وأخويّ بسقوط التاء، أما يونس فيبقيها فيقول: "أختي وبنتي"، الكتاب 360/3، 361، الشيرازيات 426/1، 427، مجموعة الشافية 80/2.

(2) في " أ " [مثالهما] .

(3) يقــصد مــا ذكره في قسم الأسماء في باب الاسم المنسوب، عند الكلام عن قول المصنف: **(وتقول في بنت وأخت بنويّ عند الخليل وسيبويه، وعند يونس بنيّ وأختيّ)**، حيث قال: (والخليل وسيبويه قالا في النسب إلى بنت وأخــت بنوي وأخوي، بحذف التاء ورد الواو؛ لأن هذه التاء إن لم تكن تاء تأنيث فإن هذا الإبدال؛ لمّا اختص بالمؤنث جرى مُجرى علم التأنيث، فلزم إزالة التاء وإعادة الكلمة إلى الزنة الأولى؛ لتسقط علامة التأنيث رأساً، وهذا قول متين.

ووجــه قول يونس على الظاهر، فإن التاء لما صارت بدلاً، ولم تكن للتأنيث جرى مجرى التاء في "عفريت" فقيل: بنتي وأختي). المخطوط أ/166، 167.

(4) هذا مذهب سيبويه فهي عنده على وزن فِعْلى، كذِكرى، الكتاب 364/3، سر الصناعة 142/1.

(5) ابن يعيش 40/10، الإيضاح 407/2 .

(6) هذا مذهب أبي عمرو الجرمي، حيث عد التاءَ زائدةً، والألفَ لاماً للكلمة، وهو محجوج بما ذكر. سر الصناعة 142/1، 143، ابن يعيش 40/10، الإيضاح 407/2، اللسان "ك . ل . ا" 432/5، مجموعة الشافية 81/1.

(7) في " ب و ج " [كلى] .

(8) سقط من " ب " .

الأصـــل فـــي اتـــسر ايتسر، وفي اسنتوا اسنيوا، فيقال: أسنت دخل في السنة، وهو القحــط[1]، فالـــتاء بـــدل من الياء، [والياء من الواو، إذا الأصل اسنوو بالواوين بدليل سنوات، وإبدال الياء][2] للفرق بينه وبين أسنى القوم، / أقاموا [سنة][3]. [216/ب]

وفـــي ثنـــتان [ثني][4] بدليل قولهم: ثناه تثنية، وجعلت الصيغة دليلاً على التأنيث كبـــنت، والألف والنون إيضاح للدلالة على كون العدد للمثنى، ولو كانوا قالوا "اثن" وثنت لكانت الغنية حاصلة في إفادة معنييهما كما في "ابن وبنت".

وفـــي كيت وذيت، كَيْوَة وذَيْوَة، صار إلى كَيَّة وذَيَّة [بالقلب والإدغام، ولذا قيل في موضـــع كـــيت وذيت كية وذية][5]، ثم أُبدل من إحدى اليائين تاء، واختص هذا الإبدال بالمؤنث.

قوله: (ومن السين **في طست، وست، وقوله:**

يَا قَاتَلَ اللَّهُ بَنِي السِّعْلَاةِ

عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

غَيْرَ أَعِفَّاءَ وَلَا أَكْيَـــــاتِ)[6].

أصل طست "طسّ"، بدليل أنها تجمع على طسوس، وتصغر على طسيسة، أبدلت من السين الثانية تاء؛ لإزالة المثلين، وهذا الإبدال ضرب من تحسين اللفظ [و][7] في الجمع

---

(1) اللسان " س . ن . ت " 345/3 .

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) سقط من " ب و ج " .

(4) سقط من " أ " .

(5) سقط من " ب و ج " .

(6) الأبيات من الرجز، قائلهن علباءُ بن أرقم الشكري، وهي له في النوادر 345.

والشاهد فيها "النات، أكيات"، أراد "الناس، أكياس"، فأبدل من السين تاء.

الأبـــيات فـــي: أمالي القالي 68/2، الخصائص 53/2، سر الصناعة 145/1، الإنصاف 119/1، التخمير 4/ 354، ابن يعيش 36/10، الممتع 389/1، اللسان " أ . ن . س " 118/1.

(7) سقط من " ب " .

[و][1] التصغير لمّا وقع الفصل بين المثلثين أتى الفارق، وهذا هو [الإبدال][2] الفارق.

وأصل "ست" سدس؛ لقولهم "أسداس" وسدست، والدال مع السين فيه ثقل، فأبدل من السين تاء، وقلب الدال إليها؛ ليحسن اللفظ، ويعذب الجرس، فمن خلع ربقة المعاندة والمكابرة، ومال إلى الأنصاف الذي هو [من][3] أحسن الأوصاف، أقرأنّ في جرس "ست" عذوبة ليس في سدس.

وأصل النات والأكيات الناس والأكياس، المنادى في البيت محذوف، أي يا قوم /، عمرو بدل عن "بني"، وشرار صفة [عمرو][4]، وهو اسم قبيلة هنا[5].

قوله: (ومن الصاد في لصت، **قال:**

.... * ..... كَاللُّصُوتِ الْمُرَّدِ[6].**

ومن الباء في الذعالتِ، بمعنى الذعالب، وهي الأخلاق).

المردّ جمع ما رد، وثوب ذعالب، أي قطع لا واحد له.

قوله: (والهاء أبدلت من الهمزة، والألف، والياء والتاء، فإبدالها من الهمزة في: هـرقت الماء، **وهرحت الدابة، وهبرت الثوب، وهردت الشيء عن اللحياني[7]، وهياك،**

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) سقط من " أ " .

(3) سقط من " أ و ج " .

(4) سقط من " ب و ج " .

(5) عمرو بن يربوع بن حنظلة، هو أبو حي من تميم، وبه سمي. الأندلسي، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، تح/عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1962ف،{ XE "الأندلسي، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، تح/عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1962ف،" } 224، 225، شرح شواهد الشافية 471/4، اللسان "ر . ب . ع" 27/3.

(6) البيت من الكامل، مختلف في قائله، فهو لعبد الأسود الطائي، في شرح شواهد الشافية 475/4، وقيل غير ذلك. شرح أبيات المفصل 1270/2.

والبيت بتمامه: وَتَركْنَ نَهْدًا عُيَّلاً أَبْنَاؤُهَا *** وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ المُرَّدِ

والشاهد فيه قوله: "كاللُّصُوت" أراد اللصوص، فأبدل التاء من الصاد، والبيت من شواهد: سر الصناعة 146/1، التخمير 354/4، ابن يعيش 36/10، اللسان " ل ، ص . ت " 497/5.

(7) هو أبو الحسن علي بن مبارك اللحياني، ثقة مشهور، أخذ عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي، وأخذ عنه أبو =

ولهنك، وهما والله لقد كان كذا، وهن فعلت في لغة طيء[1]، وفيما أنشد أبو الحسن[2]:

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الذِي * مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا[3]**

أي: أَذَا الذي) .

هرقت أرقت، وهبرت أبرت، أعلمت من النير وهو العلم[4]، وهردت أردت، ولَحيان بفتح اللام أبو قبيلة[5]، وهِيَّاكَ إيّاك، ولَهِنَّك بفتح اللام وكسر الهاء كلمة تستعمل عند التوكيد، أصله "لإنك"، كرهوا الجمع بين لام الابتداء وبين "إنّ" فقلبوها هاء، وهي لغة قليلة رديئة[6]، قال:

لِهَنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَو سِيمَةٍ[7] * ....**

فإن قلت: فيما ذكر ثبوت ما نفوه، وهو الجمع بين لام التوكيد و"إن" المؤكدة.

قلت: لما زالت لفظة "إنّ" بالإبدال صار كأنه شيء آخر.

فإن قلت: قدر بعضهم أن أصله "لله"[8] حذف الجار ولام التعريف والألف كما حذفت

=

عبيد القاسم بن سلام، من مصنفاته: "النوادر في اللغة". البغية 185/2.

(1) سر الصناعة 107/20، 108، شرح الكافية 362/4، شرح الشافية 223/3.

(2) قال في اللسان: (أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل)، ويقصد بأبي الحسن اللحياني. اللسان" ذ . ا" 444/2.

(3) البيت من الكامل، قائله جميل بثينة، وهو في : شرح شواهد الشافية 477/4.

والشاهد فيه "هَذَا" أصله "أذا الذي" أبدل الهمزة الاستفهامية هاءً، وهو قليل.

والبيت على شواهد: سر الصناعة 110/2، المحتسب 181/1، التخمير 360/4، ابن يعيش 42/10، رصف المباني 466، المغني 455/2.

(4) اللسان " ن . ي . ر " 286/6، اللسان " هـ . ن . ر " 296/6.

(5) لحيان أبو بطن، وبنو لحيان هم حي من هذيل، وهو لحيان بن هذيل بن مدركة، جمهرة الأنساب 196، شرح الحماسة للمرزوقي 77/1، اللسان 1. ل . ح . ي " 488/6.

(6) الكتاب 150/3، 151، النوادر 201، سر الصناعة 107/2، 108، الممتع 398/1.

(7) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في الخزانة 340/10.

وتمامه: .... *** **عَلَىَ هَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا.**

والشاهد فيه "لَهِنَّكِ" أراد لإنكِ، فأبدل الهمزة هاء على لغة بعض العرب.

والبيت من شواهد: الإنصاف 209/1، التخمير 356/4، اللسان "أ . ل . ه" 97/1، الهمع 141/1.

(8) هي كلمة يتكلم بها بعض العرب عند إرادة اليمين، وليست عندهم جميعا. الكتاب 150/3، 151، ومن القائلين

=

الألف من "فيم" ونحوه.

قلت: لاشك في أن الإبدال [أهون][1] من الحذف، فالمصير إلى الأهون أولى.

وهَمَا والله أَمَا، وهِنْ فعلت إِنْ، وهذا في البيت بغير مد بعد الهاء.

قوله: (ومن الألف في قوله:

إِنْ لَمْ تُرَوِّهَا فَمَـــــهْ[2]

وفي أنه، وحيهله، وقوله:

وَقَدْ رَابَني قَوْلُهَا يا هَنَاهْ[3]

وهي مبدلة من الألف المنقلبة عن الواو في هنوات).

فَمَهْ في "فما"، أي إن لم تُرَوِّ الإبل فما تصنع ؟ وقبله:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَـــــهْ

مِنْ هَهُنَا وَ [مِنْ][4] هُنَهْ[5].

أي ورَدَت الإبـــل، و"هـــناه" في "هناا" بألفين، بيان هذا أن "هناه" أصله "هناو" على فَعَـــال، كهَـــنٍ أصله "هَنَوٌ" على فَعَل، وهما بمعنى واحدٍ، قلبت واو "هنا" ألفًا على طريقة القلب في "كساء" فامتنع اللفظ بألفين، فقلبت الألف كما قلبت في "كساء" همزة، وإنما تقلب

=

بهذا التقدير صاحب التخمير 56/4.

(1) في " ج " [هون].

(2) البيت من مشطور الرجز، مجهول القائل، وهو في: سر الصناعة 153/1.

والشاهد فيه: "فمه" أراد "فما" الاستفهامية، فأبدل من الألف هاءً في الوقف.

والبـــيت من شواهد: المحتسب 277/1، المنصف 156/2، التخمير 360/4، ابن يعيش 138/10،3، رصف المباني 163، شرح شواهد الشافية 479/4، الهمع 78/1.

(3) البيت من المتقارب، قائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه ص145.

والشاهد فيه: "هَنَاهْ" كما وضحه الشارح، وفيه تفصيل طويل يراجع: ابن يعيش 43/10،44،45.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 72/1، الأمالي الشجرية 101/2، التخمير 207/1، ابن يعيش 42/10، اللسان " هـــ .ن . ن " 364/6.

(4) سقط من " أ ".

(5) الأبيات في: سر الصناعة 153/1.

همــزة؛ لــئلا يظن أنه "فَعَال" من الهنة، وسكنت الهاء؛ لأن الكلمة مبنية، أو للتنبيه على قيامها مقام الألف في التقدير: "يا هناه"، كأنها قالت: يا شيء، تمامه:

.... * وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّْ**

وقــول الكوفيين: إنها هاء السكت ضعيف[1]؛ لأن هاء السكت لا تكون في الوصل، وهــذه تكون فيه، وإذا لم تكن هاء السكت، فلا تخلو من أن تكون أصلية أو زائدة، والهاء لا تــزاد، فثــبت أنها أصلية، وإذا كانت أصلية فإما أن تكون هاء في الأصل أو بدلاً عن أصل، والأول ممتنع، بدليل "هنوات"، والبدل إما عن ألف أوْ لاَ، وقد ثبت أن أصلها واو، وأنها في محل تنقلب فيه الواو، فثبت أنها بدل عن ألف.

قوله: (ومن الياء في هذه أمة الله).

الهــاء فــي "هذه" بدل من الياء في "هذي"، وإنما جعلت الهاء بدلاً عن الياء؛ لكثرة قــولهم "هذي"، وقلة قولهم "هذه"، والياء في "هذي" هي ياء وصل، وليست بعلامة تأنيث، بدليل أنها تستقط في الوقف، ولو كان علامة لما سقطت كما لا تسقط الياء من "هذي في الوقف.

قــوله: (ومن التاء في طلحة، **وحمزة في الوقف، وحكى قطرب أن في لغة طيء كيف البنون والبناه ؟ وكيف الإخوة والأخواه ؟**).

أبــدلت هذه التاء هاء في الوقف؛ لأن الوقف بالسكون، فتفادوا من الوقف على هذه الــتاء ســاكنة؛ لئلا تلتبس هي بالتاء الساكنة في الفعل، نحو: شجرت هي، وشجرت في الوقف على شجرةْ.

[302/أ] قال سيبويه: / إنما أبدلت هاء في الوقف؛ لأن التاء تكون من نفس الكلمة كالوقت[2]، وتكــون زائــدة بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، كما في السنة والثبة، ففرقوا بين الأصلية والزائدة، ويجوز بقاء تاء التأنيث تاء، وليس بالكثرة.

وأما إبدالها عن تاء الجمع في نحو [الأخواه][3] والبناه فضعيف[4].

---

(1) ووافقهــم الأخفــش وأبــو زيــد، والرضي، سر الصناعة 116/2، 117، التخمير 361/4، ابن يعيش 10/ 43، 44، 45، شرح الكافية 261/3، 262.

(2) الكتاب 238/4، شرح الشافية 288/2، 289.

(3) في " أ " [الأخوات].

(4) سر الصناعة 118/2، التخمير 361/4، 362، ابن يعيش 45/10، شرح الشافية 288/2، 289.

قوله: (واللام أبدلت من النون والضاد في قوله:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا * ....)**[1].

السـلام فـيه بدل من النون في [أُصَيْلاَن، تصغير أُصْلاَن][2] جمع أصيل، كرغيف ورُغْفـان، وفـيه شـذوذ[3]؛ لأن أصـلانا من جموع الكثرة، وهي ترد إلى الواحد في التـصغير، وكـأن هذا الإبدال خص بحال التصغير؛ لأنه لا يقال أصيلان، فلما خص بها لـم[4] تـبق صيغة الجمع على حالها، فكأن هذه الصيغة شيء آخر، فلا يأباه القياس إباء، ويجوز رُغَيْفَان، تمامه:

.... *** [أعْيَتْ][5] **جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ**

قوله: (وقوله:

مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ)[6].

أي فاصطجع، الضمير في "مال" للذئب.

قوله: (والطاء أبدلت من التاء في نحو: اصْطَبَرَ، **وفَحَصْطُ برجلي).**

أصـله "اصتبر" فالصاد من المطبقة، والتاء من المنفتحة، وبينهما تنافر، فيثقل اللفظ بالـصاد الساكنة قبل التاء جداً، فأتي بالطاء، إزالة للتنافر، مع سلوك وثيرة التشاكل؛ لأن

---

(1) البيت من البسيط، قائله النابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص 32.

والشاهد فيه: قوله: "أصيلال"، حيث أبدل اللام من النون في "أصيلان" تصغير أُصْلان.

والبيت من شواهد: الكتاب 321/2، المقتضب 414/4، الإنصاف 170/1، التخمير 362/4، ابن يعيش 80/2، 45/10، رصف المباني 390، اللسان " أ . ص . ل " 80/1.

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) ابن يعيش 46/10، شرح أبيات المفصل 1280/2.

(4) في " ب " زيادة [لم].

(5) في " ج " [عيّت] .

(6) البيت من الرجز، قائله منظور بن حية الأسدي، وهو في : التبريزي، يحيى بن علي الخطيب، تهذيب إصلاح المنطق، تح/د. فوزي مسعود، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1986ف 283/1 .

والشاهد فيه: " فالْطَجَعْ " أصله فاضطجع، أبدل اللام من الضاد، وهو إبدال شاذ.

والبيت من شواهد: الخصائص 63/1، سر الصناعة 383/1، المنصف 329/2، التخمير 362/4، ابن يعيش 9 /82، الممتع 403/1، شرح الشافية 324/3، اللسان " أ . ب . ز " 26/1.

الطاء من المطبقة أيضاً، وكذا الكلام في "فَحَصْطُ".

فإن قلت: التاء في "فحصت" كلمة على حدة، واتصال كلمة بكلمة ليس كاتصال جزء الكلمة بها، فلا يكون التنافر كالتنافر[1].

قلت: لا تنس قولنا الفاعل كالجزء من الفعل.

قــوله: (والدال أبدلت من التاء في ازدجر وازدان وفزد، واذ دكر غير مدعم فيما رواه أبو عمرو[2]، واجدمعوا، واجدزّ في بعض اللغات[3]، قال:

.... * .... واجْدَزّ شيحاً[4].**

وفي دولج).

[الـــزاي][5] والدال والجيم من المجهورة، والتاء من المهموسة، فثقل الخروج من مجهـــور ســـاكن إلى مهموس متحرك، فتبدل التاء دالا؛ لارتضاعهما ضرعاً واحداً وهو الجهر، وقوله: (واجدزّ شيحاً) أوله:

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبِسَانَا * بِنَزْعِ أُصُولِهِ ....**

[خاطـــب الـــواحد خطاب الاثنين، يقول: لا تحبسنا بنزع أصول][6] [الكلام][7]، واقطع شيحا، ودع أصوله في الأرض؛ لئلا يطول المكث هنا، أراد: أَسْرِع في الأمر ولا تتثاقل.

---

(1) في جميع النسخ زيادة [ثم].

(2) سر الصناعة 173/1، ابن يعيش 150/10، اللسان " ذ . ك . ر " 464/2.

(3) هو إبدال غير مطرد. سر الصناعة 173/1، الممتع التعريف 357/1.

(4) البـــيت مـــن الوافر، قائله مضرّس بن ربعي، وهو في : شرح شواهد الشافية 481/4، وقيل غير ذلك. شرح أبيات المفصل 1283/2 بالهامش.

والشاهد فيه: "واجدَزّ" أراد "أجتز"، فأبدل التاء دالاً على غير قياس ولا اطراد.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 172/1، التخمير 364/4، ابن يعيش 48/10، الممتع 357/1، اللسان " ج . ز . ز " 419/1.

(5) في " ب " [الزاء].

(6) سقط من " ج ".

(7) في " ب و ج " [الكلا].

الدال بدل من التاء في "تولج" والتاء بدل من الواو في "وَوْلَج".

قـوله: (والجيم أبدلت من الياء المشددة في الوقف، قال أبو عمرو: (قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت ؟ فقال: فُقَيمِجٌّ، فقلت: من أيهم ؟ فقال: مُرِّجٌّ[1].

وقد أجرى الوصل مُجرى الوقف من قال:

خَالي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِّ
المطعمان الشَّحْمَ بِالْعَشَجِّ
وَبِالْغَدَاة كُتَلَ الْبَرْنِـــجِّ
يُقْطَعُ بِالْوُدِّ وَبِالصَّيْصِجِّ[2]

وأنشد ابن الأعرابي: كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّــــوَّلِ
مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الْإِجَّلِ[3]

وقد أبدلت من غير المشددة في قوله:

لاَهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ
أَقْمَرُ نَـهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِــجْ[4]

---

(1) سر الصناعة 162/1.

(2) الأبيات من الرجز، مجهول القائل، وهن في أمالي القالي 77/2.

والــشاهد إبــدال الياء المشددة في الوقف في كلمات "عَلِجَّ، العَشَجِّ، البَرْنِجِّ، الصيصيج"، أراد عليِّ، العشيِّ، البَرْنيِّ، الصِّيصيِّ "، وهذا الإبدال على لغة بعض بني سعد.

الأبيات من شواهد: الكتاب 182/4، سر الصناعة 161/1، المنصف 178/2، التخمير 365/4، ابن يعيش 9/ 74، اللسان "ب . ر . ن" 200/1.

(3) البيتان من الرجز، قائلهما أبو النجم العجلي، وهما له في أمالي القالي 78/2.

والشاهد فيهما "الإجّل" أراد الإيِّل، فأبدل الباء المشددة جيماً، على لغة بعض العرب من بني سعد.

والبيــتان من شواهد: المحتسب 76/1، سر الصناعة 162/1، التخمير 366/4، ابن يعيش 50/10، الممتع 1/ 354، شرح شواهد الشافية 485/4، اللسان " أ . و . ل" 133/1.

(4) الأبيات من الرجز، منسوبة إلى رجل من اليمنيين في النوادر 456.

والــشاهد فـــي الأبــيات إبدال الياء المخففة جيما في الوقف على كلمات "حجتجْ، وبجْ وَفْرَتجْ"، أراد "حَجَّتي، وبي، ووَفْرَتي"، وهي لغة لبعض أهل اليمن.

=

وقوله: حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا)[1].

الياء المشددة خفيفة، والوقف يزيدها خفاء، فأبدلوا حرفاً أظهر منها.

الكـــتلة المجتمعة من التمر وغيره[2]، والودّ الوتد[3]، الصيصج أي الصيصي، وهو القرن[4]، الشُّول جمع شائل وهو [المرتفع[5]، والعبس ما يبس على هُلْب البعير من البعر والـــبول[6]؛ والإجّــل الإيــل بكسر الهمزة وهو الذكر من][7] الأوعال[8]، وشحيج البغل والغراب صوتهما[9].

وعنى بالشاحج الحمار، والأقمر الأبيض[10]، والنهيت كالزئير إلا أنه [دونه، يقال: أســد نهّــات، وحمار نهّات[11]، والتنزية التحريك من نزا وثب[12]، والوفرة الشعر[13]،

=

الأبـــيات في: سر الصناعة 163/1، المحتسب 75/1، التخمير 366/4، ابن يعيش 50/10، الممتع 355/1، شرح الشافية 287/2، اللسان " د . ل . ق " 406/2، الهمع 178/1.

(1) البيت من الرجز، قائله العجاج، وهو في : شرح شواهد الشافية 486/4.

والشاهد فيه: "أمسجت وأمسجا" أراد "أَمْسَيْتْ وَأَمْسيا"، فأبدل الياء جيماً.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 163/1، المحتسب 74/1، التخمير 367/4، ابن يعيش 50/10، الإيضاح 2/ 414، الممتع 355/1، شرح الشافية 230/3، اللسان حرف الجيم 364/1.

(2) اللسان " ك . ت . ل " 373/5.

(3) اللسان " و . د . د " 416/6.

(4) اللسان " ص . ي . ص " 93/4.

(5) اللسان " ش . و . ل " 494/3.

(6) اللسان " ع . ب . س " 244/4.

(7) سقط من " ب " .

(8) اللسان " أ . ي . ل " 146/1.

(9) اللسان " ش . ح . ج " 402/3.

(10) اللسان " ق . م . ر" 319/5.

(11) اللسان " ن . ه . ت " 263/6.

(12) اللسان " ن . ز . ا " 175/6.

(13) اللسان " و . ف . ز " 468/6.

والجـــيم في "أمسجت"][1] بدل من الياء التي تسكن بالقلب إلى الألف في "أمسي" ثم تسقط مـــع الـــتاء الساكنة، وهذا دليل على أن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم الملفوظ به، ألا تـــرى أنه أبدل من لام "أمسيتُ" بعد أن قدرها بها، وإنما لم يُسقط الجيم لتحركه، ولا بأس بحلول الحركة به[2].

قوله: (والسين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها ضاداً، كقولك: صالغ، وأصبغ نعمه، وصخّر، ومس صقر، ويصاقون، وصقت، وصبقت، وصويق، والصملق، وصراط، وصاطع، ومصيطر).

أبـــدلت الـــسين صـــاداً؛ لأن تلـــك الأحـــرف الأربعة من المستعلية، والسين من المنخفضة، فلا تشاكل، فجيء بالصاد؛ لأنها من المستعلية.

الـــصالغ الذي قد انتهت أسنانه من البقر والغنم[3]، وكذا بالسين، وساطع من سطع الضياء ارتفع[4].

ذكر السين من حروف البدل، وجعل لها فصلاً، وليست من حروف البدل، ولم يذكر مـــا هـــي بـــدل [منه][5]، وإنما ذكر أن الصاد تبدل منها، وكذا الزاي تبدل منها، فالصاد والزاي هما البدل لا أن السين تبدل عن شيء فلا معنى لإيرادها من حروف البدل[6].

قوله: (وإذا وقعت قبل الدال ساكنة أبدلت زايا خالصة، كقولك في: يسدد يزدد، وفي يسدل ثوبه يزدل. قال سيبويه: ولا تجوز المضارعة[7] يعني إشراب صوت الزاي).

الـــسين مهموســـة، والـــدال مجهورة، وبينهما تنافر، فتبدل زاياً؛ ليتجانس الصوت، ويعـــذب الجـــرس، لأن الزاي مجهورة أيضاً كالدال، وتشاكل السين؛ لما به من الصفير،

---

(1) سقط من " ب ".

(2) سر الصناعة 163/1، التخمير 367/4، ابن يعيش 50/10، 51.

(3) اللسان " ص . ل . غ " 62/4، 63.

(4) اللسان " س . ط . ع " 285/3.

(5) سقط من " أ ".

(6) هذا موضع من مواضع اعتراض الشارح على المصنف في أحكامه التي يطلقها.

(7) الكتاب 478/4، ابن يعيش 52/10.

والمـــراد بالإشراب [أن لا يكون][1] صاداً ولا زاياً[2]، وإنما امتنع الإشراب؛ لأن السين [مهموســـة][3] والزاي مجهورة، فكان بمنزلة الجمع بين الضدين، ولأنه شيء لا يطاوع به اللسان.

قوله: (وفي لغة كلب[4] تبدل زاياً مع القاف خاصة، **يقولون: مَسَّ زَقَرَ)**[5].

روى الأصـــمعي أن رجلين من العرب اختلفا في "صقر" بالصاد أم بالسين، فَتَحَاكَما إلى ثالث، فقال لهما: لا بالصاد ولا بالسين، وإنما هو زقــر بالزاي[6].

قــوله: (والـــصاد الـــساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زايا خالصة في لغة فصحاء من العرب)[7].

الصاد كالسين في أنهما مهموستان، فيجوز إبدالهما زايا كما ذكرنا في السين.

قوله: (ومنه: لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ)[8].

بالسكون أي فُزِد بالكسر، والأصل فُصِد، سكّنه تخفيفا كعلْم بالسكون في عَلِمَ.

كـــان الرجل إذا نزل عنده ضيف يقصد بعيراً فيتخذ له شيئاً من الدم، مثل أن يملأ الأمعـــاء دمـــا أو مـــا أشبه ذلك، يقول: من اتخذ له هذا لم يحرم من العطاء، وهذا المثل يضرب للرجل يعطى بعض حاجته دون بعض، وأصله أن أعرابييْن دخلا الحضر، ونَزلا

---

(1) في " ب و ج " [أن يكون].

(2) المـــضارعة المـــشابهة، اللـــسان " ض. ر . ع " 122/4، والمـــضارعة هنا هي النطق بالحرف بصفة بين الحرفين، لا يميل لأحدهما دون الآخر.

(3) سقط من " أ " وبدله [لما به] .

(4) قبيلة من قبائل العرب المعروفة، اللسان " ك . ل . ب " 426/5.

(5) سر الصناعة 179/1، ابن يعيش 52/10.

(6) الصحيح أن "زقر وسقر وصقر" كل واحد منها لغة على حدة؛ لأنها مبدلة من بعضها. اللسان "ز . ق . ر" 3/ 189، "س . ق . ر" 302/3، "ص . ق . ر" 56/4.

(7) ابن يعيش 53/10، شرح الشافية 231/2.

(8) مثل عربي قديم، وهو في الكتاب 114/4، جمهرة الأمثال 78/2، المستقصى 294/2.

والشاهد فيه "فُزْدَ له" أراد "فُصِدَ له"، أبدل الزاي من الصاد، وسكن الصاد تخفيفاً.

والمثل من شواهد: سر الصناعة 59/1، التخمير 369/4، ابن يعيش 52/10، شرح الشافية 43/1.

فـــي موضعين مختلفين، فسأل أحدهما الآخر عن حاله فقال: يقصد لي بعير ثم يخلط بدمه الدقـــيق فآكلـــه، فقـــال: لـــم يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ له[1]" بتسكين الصاد، وكذا الرواية عن ابن السكيت[2].

قوله: (وقول حاتم: هكذا فَزْدِي أَنَّهْ)[3].

(كان حاتم أسيراً في بلاد عنـــرة[4]، فأمرته أم المنزل أن يفصد ناقة لها، فقام إليها فنحـــرها، فلامته، فقال: هكذا فَزْدِي أَنَّهْ)[5] و"أنه" تأكيد للضمير في فزدي، أي هذا فَصْد الكرام وذاك فصد اللئام.

قوله: / (وقال الشاعر: [217/ب]

وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقِلَى تَرْكُ ذِي الْهَوَى * مَتِينَ الْقُوَى خَيْرٌ مِنَ الصُّرْمِ مَزْدَرَا)[6].**

تـــرك ذي الهـــوى، جملـــة اســـتئنافية، برزت في معرض التعليل لقوله: (ودع ذا الهـــوى)، يقول: (اقطع من واصلك وأحبك قبل أن يبغضك، فإن ترك [الحب][7] حال كـــونه شـــديد الحـــب متعلق [القلب][8] خير مصدراً، أي رجوعا عنه وإعراضاً من أن يفارقك أولاً [ويصارحك] [9])[10].

---

(1) شرح أبيات المفصل 1296/2.

(2) شرح أبيات المفصل 1296/2 بالهامش.

(3) مثل عربي قديم، قائله حاتم الطائي،وقد مر الكلام عنه في هذا القسم باب الوقف، ص 250 من هذه الرسالة.

والشاهد فيه " فَزْدِي أَنَّهْ" أراد "فَصْدِي أنه " أبدل الزاي من الصاد.

(4) قبيلة عربية كبيرة تنسب إلى عنزة بن أسد بن ربيعة، جمهرة الأنساب 294، اللسان "ع . ن . ز" 442/4.

(5) شرح أبيات المفصل 1297/2.

(6) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في سر الصناعة 180/1.

والشاهد فيه "مَزْدَرا" أراد "مَصْدَرا" أبدل الزاي من الصاد.

والبيت من شواهد: التخمير 370/4، ابن يعيش 52/1، الممتع412/1، اللسان " ص . د . ر" 22/4.

(7) في " ب و ج " [المحب] .

(8) سقط من " ب و ج " .

(9) في " ب " [ولا يصادقك] .

(10) شرح أبيات المفصل 1299/2.

قوله: (وأن تضارع **بها الزاي**).

عطف على إبدالها زايا.

فإن قلت: أما في هذا الإشراب ما ذكرت قبل من الفساد ؟

قلت: بلى، ولكن إنما ساغ هذا لما فيه من كسر حلقة الإطباق؛ لأن الصاد مطبقة.

قوله: (فإن تحركت / لم تبدل، **ولكنهم قد يضارعون بها الزاي، فيقولون: صدر،** [ج/194] **وصدف، والمصادر، والصراط**).

لأنها تقوى بالحركة فتمتنع من الإبدال، ولا يتأتى فيه إلا التقريب في المضارعة.

قوله: (**قال سيبويه:** والمضارعة **أكثر وأعرب من الإبدال، والبيان أكثر**)[1].

أي إذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال يجوز [فيها][2] المضارعة والإبدال، إلا أن المضارعة أوسع مجالا وأكثر استعمالا؛ لأن المضارعة / أقل تغييراً من الإبدال، فدفع [أ/303] الحاجة بما هو أقل تغييراً أولى، والبيان أكثر، وهو الصاد الخالصة.

قوله: ([ونحو][3] **الصاد في المضارعة الجيم والشين، تقول: هو أجدر، وأشدق**).

أي يشرب الجيم والشين صوت الزاي، كما أشربت الصاد إياه؛ لأن الدال تخرج مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والزاي من بين الثنايا وطرف اللسان، والجيم والشين من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك، فالمقاربة بين الدال والزاي أكثر من المقاربة بين الدال وبينهما[4]، فلذا ساغ أن تُشربا صوت الزاي؛ ليحسن اللفظ برفع الخلاف الواقع ببعد المخرج.

---

(1) الكتاب 479/4.

(2) في ' أ ' [فيه].

(3) في ' أ ' [ويجوز].

(4) التخمير 371/4.

و من أصناف المشترك الاعتلال

قوله: (حروفه الألف والواو والياء، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: مال وناب وسوط وبيض وقال وباع وحاول وبايع ولا ولو وكي) .

الاعتلال عبارة عن اللين والضعف[1]، وحروف الاعتلال الواو والياء والألف، سميت بذلك لما وقع بها من التغيرات المطردة بخلاف غيرها، وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك[2]، ولم يعدها منها كثير منهم[3]؛ لأنه لم يَجْرِ فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب، ولكل من [المذهبين][4] وجه.

قوله: (إلا أن الألف تكـــون في الأسماء والأفعال زائدة أو منقلبة عن الواو والياء،**لا أصلاً).**

[الواو والياء يقعان أصلين في الفاء والعين واللام، في الأسماء والأفعال، والألف إما زائدة ككتاب، أو منقلبة عنهما][5] كقال وباع، وإنما لم تقع الألف في الأسماء والأفعال أصلية؛ لأنها لو وقعت أصلية فلا تخلو من أن تقع مبدلة في محل آخر أوْ لا، فإن وقعت مبدلة لزم اللبس بين الأصلية والمنقلبة، فيلزم الإخلال بمعرفة الأوزان، وإن لم تقع مبدلة يلزم تحرك الواو والياء في كل موضع كان أصلها فيه التحرك، والمواضع كثيرة، فيلزم [كثرة][6] ما هو مستثقل، فثبت أنها ليست [أصلية][7] في الأسماء والأفعال، وإذا وقعت مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه، فكان ذلك هو القياس.

قوله: (وهي في الحروف أصل **ليس إلا؛ لكونها جوامد غير متصرف فيها**).

لأن الحرف آخره ساكن للبناء، وهي لا تبدل إلا عن حرف لين متحرك مفتوح ما

---

(1) اللسان "ع . ل . ل" 414/4.

(2) الإيضاح 415/2، مجموعة الشافية 268/1.

(3) الإيضاح 415/2، مجموعة الشافية 268/1. 185/2، 186.

(4) في " أ " [الوجهين].

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) في " أ " [كثيرة].

(7) سقط من " ب و ج ".

قبله، وليس بمتحرك في الحروف، فلو قلنا إنها بدل في الحروف لزمنا أن نقول في ما ولا "مّو ولو" بترك الإبدال، فعلم أنها ليست ببدل في الحروف.

أما الأسماء غير المتمكنة فألفاتها كألفات الحروف في الأصالة، فلا يقال في "متى" أنها منقلبة أو زائدة، كذا قال بعض المحققين(1).

قوله: (والواو والياء غير المزيدتين تتفقان في مواقعهما وتختلفان، فاتفاقهما أن وقعت كلتاهما فاء كوَعْد ويُسر، وعينًا كقَوْل وبَيْع، ولاماً كغزْو، ورَمْي، وعينا ولاما معا كقوّة وحيّة، وأن تقدمت كل واحدة منهما على أختها فاء وعينا في نحو: ويل ويوم، واختلافهما أن الواو تقدمت على الياء في نحو: وفيت وطويت، وتقدمت الياء عليها في يوم، وأما الواو في الحيوان **وحيوة فكواو "جباوة" في كونها بدلا عن الياء، والأصل حييان وحيية).**

إنما ذكره لئلا يُظنّ أنه من المواضع التي [وافقت](2) فيها الياء [والواو](3) في كونها مقدمة عليها، كما في "يوم"؛ لأنه شرط كونهما أصليتين، والواو في "الحيوان" بدل من الياء في "الحييان"؛ لأنهم قصدوا أن يصوغوه على فعَلان بتحريك العين، فامتنع الإدغام، إذ لو قلت: "حَيَّان" لما دُرِي أن العين متحركة أم ساكنة، فأبدلت من الياء الثانية واوًا؛ ليحسن اللفظ بإزالة اجتماع ياءين.

قوله: (واختلافهما أن الياء وقعت فاء وعينا معا، وفاء ولاماً معا في "يين" **اسم مكان، وفي "يَدَيْت").**

"يين" هو بفتح الياء الأولى وسكون الثانية اسم مكان(4)، ويديت عليه أنعمت عليه(5).

قوله: (ولم تقع الواو كذلك).

إنما لم تقع فاء وعينا؛ لأنها قد تلاقي واو العطف فيجتمع ثلاث [واوات، وقيل إنما

---

(1) الإيضاح 415/2.

(2) في " أ " [اتفقت].

(3) في " ج " [الواو].

(4) اسم بلد، وقيل عين بواد يقال له جوزمان، معجم ما استعجم 1404/4، مراصد الاطلاع 1489/3، اللسان "ي . ي . ن " 525/6.

(5) اللسان " ي . د . ي " 511/6.

لم يقع فاء وعينا؛ لئلا يلزم في الكلام ما فيه شبه تنازع القلب، ولأنهم لاجتماع الواوات][1] أكره منهم لاجتماع الياءين.

قوله: (ومذهب أبي الحسن **في الواو أن تأليفها من الواوات**[2]، **فهي على قوله موافقة للياء في يين، وقد ذهب غيره إلى أن ألفها عن ياء**)[3].

حجته امتناعهم عن إمالة هذا الاسم، فلو كان عينه من الياء لأمالوه، يؤيده قول صاحب الكتاب: (العين إذا جُهِلَ أَمْرُها وجب أن تحمل على الواو)[4].

وعند الشيخ أبي علي عينها ياءً[5]؛ لأن لهذا نظائر من وجه، وهو أن يكون الفاء واللام من جنس كسلس، [فأما][6] أن تكون جميع الحروف من جنس فلا نظير له، فالحمل على ما له نظير [أولى][7].

فأما امتناعهم عن الإمالة فمن الجائز أن يكون لاكتناف الواوين الألف، إذ الياء تجلب الإمالة كالكسرة فيجوز أن تمنع الواوُ منع الضمة في نحو آجُرّ، بعد أن وقع قبل الألف وبعده.

وأما قول صاحب الكتاب فذلك فيما [إذا][8] جهل الأمر، ولم يقم دليل بوجه، وفيما قد قام دليل على أن العين ياء، وهو ما ذكرنا أولاً.

قوله: (**فهي على هذا موافقتها في** "يَدَيْت") .

أي كتبت ياء.

قوله: (وقالوا ليس في العربية **كلمة فاؤها واو، ولامها واو إلا الواو**) .

أي لا يجيء في العربية نحو "وعوت"؛ لأنه يشبه وعدت وغزوت، فعين الغابر

---

(1) سقط من " ب ".

(2) سر الصناعة 147/2، شرح الشافية 74،75/3، اللسان " و . ا " 385/6.

(3) سر الصناعة 147/2، شرح الشافية 75/3، اللسان " و . ا " 385/6.

(4) الكتاب 339/4.

(5) سر الصناعة 147/2، شرح الشافية 74/3، اللسان " و . ا " 385/6.

(6) في " ب " [وأما] .

(7) في " أ " [أولا] .

(8) في " ب " [إذ] .

للأول [تكسر، وللثاني تضم، فيلزم صوغ نحو: دعُوت، أي ضم العين][1] وكسرها في حالة، وهو ممال، فرفضوا هذا المثال رفضا، فلم يبق منه شيء لا في اسم ولا في فعل لا يؤدي إلى ذلك، نحو: مثال كَرَمَ، ومثال علم نحو: وَعُو يُوعُو، ووَعِي يَوْعَى تبعا لما يؤدي إليه.

قوله: (ولذلك آثروا في الوغي أن يكتب بالياء) .

لأن الألف إذا وقعت طرفا ثالثة تكتب ألفا إن كان عن واو، وياء إن كانت عن ياء، فلو كتب بالألف للزم ثبوت ما لا ثبوت له في كلامهم، وهو كلمة غير الواو فاؤها ولامها واو.

[القول في الواو والياء فاءين][2]:

قوله: (الواو تثبت صحيحة، وتسقط وتقلب، فثباتها على الصحة في نحو: وعدَ وولد، والوعد، والولد، وسقوطها **فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَل أو فَعِل لفظا أو تقديرا، فاللفظ في يعد ويمق، والتقدير في يضع ويسع؛ لأن الأصل فيهما الكسر).**

سقطت الواو من مضارعات تلك الأبواب الأربعة؛ لتضاعف الثقل بثبوت الواو بين الكسرة يمينا وشمالا؛ لأن الياء أخت الكسرة.

أما "تَعِد وأَعِد ونَعِد بغير الياء فالسقوط فيها لزوم التشاكل.

أما قوله في صفة جارية:

لو شِئْتَ قد نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ * تَدَعُ الصَّوَادِي لا يَجُدْنَ غَلِيلاً** [3]

بحذف الواو مع فوات الكسرة الشمالية فعلى ما حكي من وَجَد يَجُد، بضم الجيم، وهو شاذ نادر.

قوله: (والفتح لحرف الحلق).

---

(1) سقط من "ب و ج".

(2) سقط من " أ ".

(3) البيت من الكامل، قائله جرير، وهو في : شرح شواهد الشافية 53/4-55.

والشاهد فيه "يجُدن" بضم الجيم إذ الأصل الكسر. وقد أتى به على لغة بني عامر. ووصف الشارح ضم الجيم بالشاذ النادر.

البيت في سر الصناعة145/2، المنصف 187/1، الممتع177/1. اللسان "و. ج. د" 47/6. المغني 272/1.

في حرف الحلق ثقل، وفي الفتحة خفة، ففُتح لتقاوم خفة هذا ثقل ذلك.

قوله: (وفي نحو العدة **والمقة من المصادر، والقلب فيما مر من الإبدال**).

الأصل في هذا النحو من المصادر "فِعْلة" بكسر الفاء وسكون العين نحو [وعدة](1) حذفوا واوها لحذفهم إياها في الفعل للمشاكلة، ولهذا الحذف شريطتان: إحداهما الواو المكسورة، والثانية المصدر، ولذا فارق الحذف نحو: الوعد و[الوجهة](2)؛ لفوات الشريطة الأولى [في الأولى](3)، والثانية في الثانية؛ لأنها اسم للمكان المتوجه إليه، [فاشتراط الأولى؛ لأجل أن الحذف للمشاكلة، فلا بد من أن يوجد فيه شيء مما استثقل في الفعل واشتراط الثانية](4)؛ لأنه لما لم يكن مصدرا صار كل منهما أجنبيا عن الآخر. إذ الاسم دلالته على الثبوت، والفعل دلالته على الحدوث، فلا حاجة إلى طلب التشاكل، وليس ببعيد أن يعلق الحكم بأمرين، ألا تراهم علقوا الإعلال في نحو: "قيام" بكونه مصدر فعل عينه ألف، وبوقوع واوه بين كسرة قبلها وألف زائدة بعدها، فأتى استبعاد التعليق بالشرطين فيما نحن فيه، ثم المقصد في حذف الواو [إلى أمرين:

أحدهما أن يقصد إزالة الكسرة عن الواو لا حذف الواو](5)، ولكن لما أورثت الإزالة بدون الحذف أن يقال "أيعدة" بجلب الهمزة للابتداء، وقلب الواو الساكنة ياء، ونقل الكسرة إلى العين حذفت الواو؛ لئلا يلزم تغيير على تغييره.

الثاني: أن يقصد حذف الواو، لكن لامتناع الابتداء بالساكن / تنقل الكسرة إلى العين؛ [304/أ] إذ الاتيان بالقرينة وهي حركة الحرف المجاور أولى من الإتيان بأجنبية، ولأن في نقل الكسرة تغييرين الحذف والنقل [و](6) في مجيء حركة أخرى ثلاث تغييرات: حذف الواو، وحذف الحركة، وإحداث حركة أخرى، مع أن النقل أسهل من الحذف؛ لعدم خروج

---

(1) في " ب و ج " [عدة].

(2) في " أ " [والوجه].

(3) في " ب " [للأولى].

(4) سقط من " ب ".

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) سقط من " ب و ج ".

شيء من البين فالمصير إلى الأقل أولى .

قوله: (والياء مثلها، إلا في السقوط، **تقول: ينع يينع**، ويسر ييسر ، **فتثبتها حيث سقطت الواو**).

إنما لم تسقط الياء في "يينع" لأن الياء أخف من الواو، بدليل انقلاب الواو ياء في نحو: سيد، وقريبة من الألف؛ لأنها من وسط اللسان، والواو من الشفة، فتكون بعيدة، فصار يينع بمنزلة بايع فلا يحذف.

قوله: (**وقال بعضهم: يَئِسَ يَئِسُ كوَمَقَ يَمِقُ**[1]**، فأجراها مجرى الواو، وهو قليل**، وقلبها في نحو: اتَّسر) .

أصله ايتسر، وكذا اتعد، أصله اوتعد، قلبت الياء والواو تاء، فأدغمت التاء؛ لتصانا عن الاختلاف الذي في: مؤتسر ويأتسر، وفي ايتعد وياتعد. وموتعد. إذ لو بقيتا على حالهما لقيل في: ميتسر موتسر، وفي ييتسر ياتسر، فظهر بينهما وبين أيتسر اختلاف، ولقيل في اوتعد ويوتعد ايتعد وياتعد، فتقع المخالفة بينهما وبين موتعد .

والوجه الثاني أن الواو قريبة من التاء، ولذا قلبت الواو تاء من غير سبب في نحو: تخمة، وقد وقعت هنا تاء الافتعال، فصار بمنزلة اجتماع متقاربين، فقلبت إحداهما إلى صاحبها ليقع الإدغام، والياء تابعة للواو فتتابعها في ذلك[2] /. [ج/195]

قوله: (**والذي فارق به قولهم: وجع يوجع، ووجل يوجل، قولهم: وسع يسع، ووضع يضع، حيث ثبتت الواو في أحدهما، وسقطت في الآخر**، وكلا **القبيلين فيه حرف الحلق أن الفتحة في "يَوْجَعُ" أصلية بمنزلتها في "يَوْجَلُ" وهي في يسع عارضة مجتلبة؛ لأجل حرف الحلق، فوزانهما وزان كسرتي الراءين في** "التجارِي والتجارِب").

الأصل في تجاري تجارُي بضم الراء إلا أن الياء لما سكن وجب انكسار ما قبله. فصار في اللفظ على مثال "مساجد"، وفي التقدير على "تفاعُل" بالضم، فلم يلتفت إلى الكسرة العارضة / فصرف تجاري اسم رجل، وإن لم يصرف نحو مساجد بعد العلمية؛ [ب/218]

---

(1) حكاه سيبويه، وعده ابن الحاجب شاذا. الكتاب 338/4، 339. سر الصناعة 262/2، التخمير 378/4، ابن يعيش 62/10، الإيضاح 420/2، شرح الشافية 91/3.

(2) سر الصناعة 139/1، 140.

وذلك للمحافظة على الأصل، فكذا سقطت الواو في "يسع ويضع"؛ نظرا إلى الكسرة التقديرية في العين، وعدم مبالاة بالفتحة العارضة، وتجارب جمع تجربة، كسرة رائه أصلية؛ لكسرة الجيم في "مساجد"، فأثرت كسرته في منع الصرف، كما أن فتحة جيم يوجَع ويوجَل أثرت في ترك الإسقاط؛ لأصالتها .

[قوله][(1)]: **(ومن العرب من يقلب الواو والياء في مضارع افتعل ألفا**[(2)]، فيقول: ياتعد، وياتسر، **ويقول في ييبس، وييئس: يابس، ويائس)** .

هذا للجري على الأصل الذي هو ترك قلب الواو والياء تاء؛ لإجرائهما [مُجرى][(3)] "ياجل ويابس"، أما يَابَسَ ويَاءَسَ فلإجرائهما [مجرى][(4)] ياجل.

قوله: (وفي مضارع "وَجَلَ" أربع لغات "**يَوْجَل، ويأْجل، وييَجْل، وييْجل، وليست الكسرة من لغة من يقول تِعلم)** .

أجودهن وأكثرهن "يوجل"، وهي الأصل، وفي التنزيل ﴿ قالوا لا توجل ﴾[(5)].

الثانية "يأجل" وذلك للفرار من اجتماع الياء والواو إلى الألف.

والثالثة "ييْجَل" على طريقة سيد؛ لاجتماع الياء والواو في "يوجل" وامتناع الإدغام: لفوات شرطه، وهو كون المدغم ساكنا.

والرابعة "يِيْجل" بالكسر؛ لأنهم لما قصدوا إلى قلب الواو ياء، والإدغام غير آب كسروا الياء؛ لتنقلب على طريقة مسلوكة، وهي طريقة قلب الواو في نحو: "ميقات"، وليست هذه الكسرة من لغة من يقول: "تِعْلم"[(6)]؛ لأن أهل تلك اللغة يكسرون [حروف][(7)] المضارعة من باب علم؛ للدلالة على كون عين الماضي مكسورا، إلا الياء، فلا يقولون:

---

(1) سقط من " ب " .

(2) هي لغة أهل الحجاز. سر الصناعة 140/1، ابن يعيش 63/10، الممتع 387/1. مجموعة الشافية 190/2.

(3) سقط من " ب و ج " .

(4) سقط من " ب و ج " .

(5) الحجر. من الآية "53".

(6) تعرف هذه اللغة بتلتلة بهراء؛ لكونهم يكسرون حروف المضارعة عدا الياء. سر الصناعة 206/1. التخمير 380/4، ابن يعيش 63/10، الإيضاح 423/2، شرح الشافية 92/3 .

(7) في " أ " [حرف] .

"يِعْلَمُ زَيْدٌ" بكسر الياء؛ لثقل الكسرة عليها، فلا تكون كسرة الياء من "ييجل" على تلك اللغة.

قوله: (وإذا بُني افتعل من "أكل وأمر" فقيل: ايتكل وايتمر، لم تدغم الياء في التاء كما أدغمت في ايتسر؛ لأن الياء هنا ليست بلازمة، **وقول من قال:** "اتزر"، **خطأ)** .

ألا ترى أن همزة الوصل تتضم فتصير الهمزة واواً نحو "اوتمر"، ويفتح ما قبل الهمزة الأولى فتصير ألفا نحو: "كيف آتمرت"، فعلم أن الياء ليست بلازمة، فيجعل وجودها بمنزلة عدمها، وتكون الفاء كأنها همزة، وإنما تدغم الفاء في التاء إذا كانت الفاء ياء، أما إذا كانت همزة فلا، ولذا نسب إلى الخطأ [قول من قال][1]، اتزر؛ لأن الياء في "ايتزر" بدل من الهمزة في "أأتزر" بهمزتين، فتكون الفاء همزة تقديرا، فلا يتأتَى الإدغام[2].

القول في الواو والياء عينين:

قوله: (لا تخلوان من أن تعلاَّ، أو تحذفا، أو تَسْلَما، فالإعلال في قال، **وخاف، وباع، وهاب، وباب، وناب)** .

الأصل في نحو "قول وبيع" تسكين المعتل؛ ليزول اجتماع الأمثال، أما قلبهما ألفا فلزوم الأمن من المصير إلى المهروب عنه، وهو تحريكهما؛ لأن سكونهما على شرف الزوال لمرور الألسنة على تحريك العين في الأفعال، واستئناس المسامع به، وتنفر الخواطر عن السكون [إذا][3] لم تأنس به.

قوله: (ورَجُل لاَعٌ، ومَالٌ، **ونحوها مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما)**.

رجل مالٌ كثير المال، أصله "مَوِلٌ" بالكسر، يقال مال الرجل يمول ويمال[4]، ورجل هاع لاع جبان جزوع، وقد لاع يليع[5].

---

(1) سقط من "ب و ج" .

(2) مجموعة الشافية 188/2، 189.

(3) في "ب و ج" [إذْ] .

(4) اللسان "م . و . ل" 111/6.

(5) اللسان "ل . و . ع" 536/5.

قوله: (وفيما هو من هذه الأفعال من مضارعاتها، وأسماء فاعليها، ومفعوليها. وما كان منها على مفْعَل، ومَفْعَلَة، ومَفْعِل، ومفْعِلَة، ومَفْعُلَة، كمعاد، ومقالة، ومسير، ومعيشة، ومشورة، وما كان نحو: أقام، واستقام، واختار، وانقاد من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفا أو واواً أو ياء، نحو: قاول، وتقاولوا، وزايل، وتزايلوا، وعوّذ، وتعوّذ، وزيّن، وتزيّن، وما هو منها، أعلت هذه الأشياء، وإن لم تقم فيها علة الاعتلال اتباعا لما قامت العلة فيه؛ لكونها منها، وضربها بعرق فيها، والحذف في قل، وقلنا، وقلت، ولم يقل، ولم يقلن، وبع، وبعت، ولم يبع، ولم يبعن) .

أما المضارع فكنحو: يقول ويبيع، والأصل يَقْوُلُ ويَبْيِعُ، بزنة يَنْصُرُ ويَضْرِبُ [نقلت][1] حركة العين إلى الفاء فسكنت كما سكنت في "قال وباع"، وهذا الإعلال للتبعية والفرعية وطلب المجانسة بين الأصل والفرع من باب المناسبة، وليس لك أن تقول: الضمة على العين مستثقلة فوجب الإعلال؛ لإزالة الثقل كما كان الإعلال في الماضي لإزالته، فيكون الإعلال في المضارع بطريق الأصالة؛ لأنا نقول: حرف العلة إذا سكن ما قبله فبمنزلة الحرف الصحيح، فتذكر هنا مسألة الطي، والكلام في اسم الفاعل من الأسماء المذكورة في المتن سيجيء [بعد][2] إن شاء الله تعالى .

وأما نحو: أقام واستقام، فالإعلال فيه على طريقة الإعلال في: يقوم؛ لأن ما قبل حرف العلة في [نحو][3] أقْوَم و[استقْوَم][4] ساكن، فيتأتى الإعلال بالفرعية على [قام][5]؛ لإزالة الثقل بتحرك واوهما .

وفي قوله: (وما كان نحو: أقام واستقام) لطيفة، وهي أنه بقوله: (نحو أقام) حصر هذا النوع فيما سكن ما قبل حرف العلة [فيه][6]؛ لأن القاف والتاء منهما ساكنتان

---

(1) في " ج " [بقلب] .

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) في " ب " [استقام] .

(5) في " ب " [ما قام] .

(6) سقط من " أ ".

تقديرا، حتى استقام قوله بعد، اتباعا لما قامت العلة فيه، ولو لم تكن تلك اللطيفة لورد عليها باب افتعل، فالإعلال في نحو "اختار" أصل بنفسه، وليس يتبع بشيء لتحرك حرف العلة، مع انفتاح ما قبله في اختير.

وأما نحو "قاول" فإنما امتنع الإعلال فيه؛ لأنك لو أعللت التقى ألفان، فصار بعد حذف أحدهما إلى "قال"، ولا يدرى أنه مجرد أم متشعب، فلما امتنع هنا امتنع في "تقاول"؛ لأنه منه [نشأ][1]، [إذ][2] تقول اللام تسكن مع كل ضمير متحرك، نحو "قاولت" فلو أعلت يلزم حذف الألفين معا، فتبقى "قلت"، وهذا مما تأباه الحكمة؛ لظاهر فساده.

وأما نحو "عَوّذ" فامتناع الإعلال للوجه الثاني في قاول، والضمير في (لكونها وضربها) للأشياء (في منها وفيها)؛ لما قامت العلة [فيه][3] وهو الأفعال الماضية الثلاثيات المجردة.

ذكر "ما" وأنثه نظرا إلى اللفظ والمعنى، ونظيره ﴿ خالصة ومحرم ﴾ في التنزيل[4].

قوله: (وما كان من هذا النحو **في المزيد فيه، وفي سيّد** وميّت **وكينونة وقيلولة**).

يريد نحو أقم وأقمن وأبع وأبعن إلى آخره.

قوله: (**وفي الإقامة والاستقامة ونحوها**، مما التقى فيه ساكنان **أو طلب تخفيف أو اضطر إعلال**).

التقاء الساكنين في: قل وأخواته، وطلب التخفيف في "سيّد" وأشباهه، كان الأصل "سيود" ثم صار إلى "سيّد" بالتشديد، ثم حذف إحدى الياءين للتخفيف / كما حذفت لذلك في [305] كينونة، وقيلولة، الأصل كيونونة وقييلولة، على فيعلولة، انقلبت الواو في كيونونة ياء، فأدغم إحدى الياءين منهما في الأخرى، ثم فعل بهما ما فعل بـ "سيد"، إلا أن التخفيف هنا لزم؛ لما فيهما من طول البناء المستثقل.

والاضطرار في "الإقامة" ونظيراتها، كشف هذا الكلام أن "إقامة" أصله "إقوام"

---

(1) طمس في " أ ".

(2) في " ب " [أو].

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) يقصد قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾ الأنعام من الآية 140.

كإكرام والمصدر يتبع الفعل في الإعلال والتصحيح، كقام قياماً، وقاوم قواماً. فلزم الإعلال وسكنت الواو مع نقل حركتها إلى القاف، فحذفت الألف ثم قلبت الواو الساكنة ألفا كما صنعوا هكذا في نحو: قال، كان الأصل قول، سكنوا الواو [أولاً][1] وقلبوها ألفا ثانيا؛ لما ذكرنا من لزوم الأمن مع قوة الداعي إلى الأول، وليس تحريكه الثاني؛ لارتياضه بالأول، وزادوا تاء عوضا مما حذف، فوزن إقامة إفعلة؛ لأنها إقْوَمَة، والدليل على أن التاء عوض اطرادها في هذا النحو اطراد الألف في نحو: إكرام، فلو كانت كواو "جلوس" لما اطردت، كما لم تطرد الواو في مصادر الثلاثيات المجردة .

فإن قلت: ما تقول في قوله تعالى ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ ﴾[2] ؟

قلت: حذفت التاء لطول الكلام بلحوق المضاف إليه، ولجعلهم إياه كالعوض منها، وقد نبهناك عليه في قسم الأسماء[3]، ونظيره قوله:

…………………… *** **وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا**[4]

أي عدة الأمر.

والوجه الثاني: أن التاء تزول بزوال الاعتلال كأَجْوَدَ اِجْوَاداً، فعلم أن الاعلال هو الذي اضطرنا [إلى الحذف وقوله][5]: (واضْطُرَّ) [بفتح الطاء][6] ويُخرج مما ذكرنا

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) الأنبياء، من الآية "72".

(3) يقـصد ما ذكره في باب المصدر، عند الكلام عن **قول المصنف: (وتقول فيما اعتلت عينه من أفعل ...)**، **حيث** قال: (قالوا في الأجوف من باب الإفعال "إقالة"، بإسقاط العين، وتعويض التاء منها، والأصل في إجازة إجوازٌ. على زنة إكرام، وعلة الواو فيه حملا على إعلالها في "أجاز"، وأصله "أجوز". وفي يجيز فأصله "يَجْوِز" على زنة أكرم يكرم، فالتقى ساكنان، وهما الألفان فسقطت الأولى منهما. إذ في إسقاط الثانية إبطال البناء، هذا اختيار المصنف، وعند بعضهم "الخليل وسيبويه" الساقطة هي الثانية؛ لأن الزيادة بالسقوط أحق والتغيير الى الأطراف أسبق). المخطوط أ/178.

(4) البيت من البسيط، قائله الفضل بن العباس، وهو في شرح شواهد الشافية 64/4.

وصدره: **إنّ الْخليط أجدّوا البيْن فانجردوا** *** ……………………

والشاهد فيه "عِد الأمْرِ"، حيث حذفت التاء التي هي عوض عن فاء المصدر، والأصل "عدة".

والبيت من شواهد، الخصائص 171/3، شرح الشافية 158/1، اللسان " غ . ل . ن " 49/5.

(5) سقط من " ب ".

(6) في " ج " [التاء] .

على الاستقامة وجه الإعلال في الاستقامة .

فإن قلت: فلم عُيِّنت التاء في إقامة واستقامة للتعويض ؟

قلت: لقرب مخرجهما من [مخرج الواو][1]، [ألا ترى أن الواو تعوض بالتاء في مواضع جمة، في تالله وتراث وغيرهما][2].

فإن قلت: فلم لم تقع التاء في موقع الواو الذاهبة من أقوام واستقوام ؟

قلت: طلبا للفصل بين البدل والعوض، إذ البدل هو القائم مقام الشيء، فكان من حقه أن يقع موقع المبدل منه، والعوض لجبر ما ظهر في الكلمة من الوهن والنقصان، فأينما وقع العوض فقد حصل الجبر فيسوغ.

فإن قلت: فما السر في اختصاص التاء بالعجز ؟

قلت: لأنها تاء تأنيث، ومن شأنها أن تقع في أعجاز الكلم.

قوله: (والسلامة فيما وراء ذلك مما فقدت فيه أسباب **الإعلال والحذف** أو **وجدت).**

هو ما ليس من نحو: قال وأخواته المذكورة، ولا من سلك الأشياء المعلة بطريق التبعية، والذي فقد فيه سبب الحذف ما تبين من التقاء الساكنين وأخويه.

قوله: (خلا أنه اعترض ما يصد عن حكمها، كالذي اعترض في صورى، **وحيدى، والجولان، والحيكان، والقوباء، والخيلاء).**

الصَّادُّ من إمضاء الحكم في الأربع الأول الاحتراز من نقص غرضهم، فغرضهم بتوالي الحركات هو التنبيه على الحركة والاضطراب في هاتيك، فصورى من الصور، يقال: رجل أصور أي مائل مشتاق[3].

والحيدى الكثير الحيد عن الشيء يقال: ثور حيدى[4]، للذي يدور لنشاطه من ههنا [وهنا][5]، والحيكان مصدر حاك في مشيته إذا فحج بين ركبتيه، وحرك منكبيه[6]،

---

(1) في " أ " [مخرجيا] .

(2) سقط من " أ ".

(3) اللسان " ص . و . ر " 86/4.

(4) اللسان "ح . ي . د" 196/2.

(5) في " ب " [هنا].

(6) اللسان "ح . ي . ك " 200/2.

والصادُ في القوباء والخيلاء هو وقوع الالتباس [بين][1] "فُعَلاء" / بضم الأول وفتح[ج/196] الثاني، و"فَعَلاَء" بفتحهما، فافهم.

قوله: (وأبنية الفعل في الواو على "فَعَل يَفْعُلُ"، نحو: قال يقول، وفعِل يفعل. نحو: خاف يخاف، وفعُلَ يَفْعُل، نحو: طال يطول، وجاد يجود، إذا صار طويلا وجوادا. وفي الياء على فَعَل يَفْعِل، نحو: باع يبيع، وفَعَل يَفْعَل، نحو: هاب يهيب، ولم يجئ في الواو **يَفْعِل بالكسر، ولا في الياء يفعُل بالضم، وزعم الخليل في طاح يطيح، وتاه يتيه أنهما فَعَل يَفْعَل[2]، وهما من الواو؛ لقولهم طوّحت، وتوّهت، وهو أطوح منه وأتوه، ومن قال طيحت وتيهت، فهما على باع يبيع)[3].**

إنما لم يجيئا لئلا يلزم الجمع بين الضمة والكسرة وبين الكسرة والضمة لازما؛ لأن الواو بمنزلة الضمة، والياء بمنزلة الكسرة، ورتبة الحركة بعد [رتبة][4] الحرف. فلو قلت تقول بالكسر، أو يبيع بالضم، يلزم ما ذكرنا، وكون الجمع في نحو "يضرب" عارضا، كفى مؤونة الاشتغال بالجواب، هذا بالنظر إلى الأصل، فلو نظرنا إلى الحالة الثانية وهي حالة انقلاب الواو في الأول ياء، والياء في الثاني واواً فالقياس يمنع الثاني؛ لما فيه / من نقل الأخف وهو الياء إلى الأثقل، وهو الواو، ولا يمنع الأول لانعكاس النقل.[ب/219] فلعله وجه الخليل فيما زعم في الفعلين.

قوله: (وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل فَعَل من الواو إلى فَعُل، ومن الياء إلى فَعِل، ثم تقلب الضمة أو الكسرة إلى الفاء فقيل: قُلْت، وقلن، وبِعْت، وبِعْن) .

إذا اتصل بالماضي من الأجوف أحد الضمائر المتحركة يحذف ألفه؛ لالتقاء الساكنين الألف ولام الفعل، فتنقل حركة العين إن كانت كسرة أو ضمة إلى الفاء، كخفت في خوفت، وطلت في طولت؛ للتنبيه على الأصل، فإن كانت فتحة فأثر النقل لا يظهر؛ لأن الفاء كانت مفتوحة، فتسلك ما ذكره من طريق التحويل؛ ليظهر أثر النقل، وتخصيص

(1) سقط من " ب و ج".

(2) الكتاب 345/4، ابن يعيش 71/10.

(3) الكتاب 345/4، ابن يعيش 71/10. الإيضاح 428/2.

(4) سقط من " ج ".

الواوي في التحويل بالضم، والثاني بالكسر لكون الجنس إلى الجنس أميل.

فإن قلت: فلم لم يقولوا "قَلْت وبَعْت" بفتح الفاء؛ لئلا يفتقر إلى النقل من باب إلى باب، إذ فيه خلاف القياس ؟

قلت: [فاء الفعل][1] لما جاور العين [المعلة][2] أحبوا أن يعلوها للمجاورة، كما أعلوا العين في "يغزو [فضمُّوا][3]، وفي "يرمي" فكسروا، حيث جاورت اللام [المعلة][4]، ولم يجئ فيها الأمران، نحو: يفسق ويفسق[5]. كذا قال الشيخ أبو علي.

هذا في الثلاثيات المجردة، وما عداها ففتحة ما قبل المحذوف لازمة فيه، كأقمن، واستقمن.

قوله: (ولم يحولوا في غير الضمير إلا ما جاء من قول ناس من العرب "كِيد" يفعل ذلك، **وما زِيل يفعل ذلك).**

كقوله: .... *** **وكِيدَ ضِبَاعُ الْقُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي**[6]

نقل حركة العين إلى الفاء، وهذا مما جاء على الشذوذ والندرة، ومثله ما زال يفعل كذا، في زلت تزال، وحَسَّن ذلك أنهما لازمان. فلا يلزم الالتباس في فعل واحد أنه لفاعل أو مفعول.

وبقولنا (في فعل واحد) أَزَحْنَا ما يخطر ببالك؛ أنك لو قلت: "زيل" يلزم الالتباس؛ لأن زال يُزيل [متعدٍّ][7]، وزال يزال لازم، فزيل منه للفاعل. ومن الأول للمفعول. ولا

---

(1) في " أ " [فالفعل] .

(2) في " أ " [المعتلة].

(3) سقط من " ب و ج " .

(4) في " أ " [المعتلة].

(5) الإيضاح 2/427، 428.

(6) البيت من الطويل، قائله أبو خراش الهذلي، وهو في شرح شواهد الإيضاح ص 628.

وصدره: **وكِيدَ خِرَاشٌ بعْدَ ذَلك ييتم** *** ....

والشاهد فيه "كيد" يريد "كاد" فأتى به على لغة بعض العرب.

والبيت من شواهد المنصف 1/252، شرح شواهد الإيضاح 628، [illegible] 456/5.

(7) في " أ " [متعديا].